

مشروع ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية وفق منهجية التصرف حسب الاهداف



2016

المحور الاول: التقديم العام

تقديم مهمة السياحة والصناعات التقليدية وسياستها القطاعية

- I. مشمولات وزارة السياحة والصناعات التقليدية 7
- II. تنظيم وزارة السياحة والصناعات التقليدية 8
- III. استراتيجية تنمية القطاع 9
1. إستراتيجية تنمية القطاع السياحي
- (1) تنوع العرض 9
- (2) تحسين الجودة والنهوض بمنظومة التكوين 10
- (3) تعزيز صورة القطاع 12
- (4) تحديث القطاع 12
2. إستراتيجية تنمية قطاع الصناعات التقليدية 13
- IV. برامج وزارة السياحة والصناعات التقليدية 14
- ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية وبرمجة النفقات على المدى المتوسط

2018-2016

1. تقديم ميزانية الوزارة 15
2. التوزيع حسب طبيعة النفقة 17
3. إطار النفقات متوسط المدى 19

المحور الثاني : تقديم برامج الوزارة

I. البرنامج 1 : قيادة قطاع السياحة

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته 26
- 1.1 الإشكاليات 28

28	1.2 الأولويات
29	2. خارطة البرنامج
30	2.1 إستراتيجية البرنامج
32	3. أهداف ومؤشرات قياس الاداء الخاصة بالبرنامج
32	3.1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الاداء
35	3.2 تقديم أنشطة البرنامج
41	4. نفقات البرنامج
41	4.1 ميزانية البرنامج
43	4.2 إطار النفقات المتوسط المدى 2016-2018 لبرنامج قيادة قطاع السياحة

الملاحق

47	1. بطاقات مؤشرات قياس أداء البرنامج
82	2. بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية المتدخلة في البرنامج

II. البرنامج 2 : الصناعات التقليدية

90	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
92	1.1 الإشكاليات
92	1.2 الأولويات
93	2. خارطة البرنامج
94	2.1 إستراتيجية البرنامج
96	3. أهداف ومؤشرات قياس الاداء الخاصة بالبرنامج
96	3.1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الاداء
99	3.2 تقديم أنشطة البرنامج
106	4. نفقات البرنامج
106	4.1 ميزانية البرنامج
107	4.1 إطار النفقات المتوسط المدى 2016-2018 لبرنامج الصناعات التقليدية

الملاحق

111	1. بطاقات مؤشرات قياس أداء البرنامج
-----	-------------------------------------

2. بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية المتدخلة في البرنامج.....144

II. البرنامج 3 : القيادة والمساندة

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته153
- 1.1 الأولويات.....155
- 2 خارطة البرنامج.....155
- 3 أهداف ومؤشرات قياس الاداء الخاصة بالبرنامج.....155
- 3.1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الاداء.....156
- 3.2 تقديم أنشطة البرنامج.....158
- 4 نفقات البرنامج.....159
- 4.1 ميزانية البرنامج.....159
- 4.2 إطار النفقات المتوسط المدى 2016-2018 لبرنامج القيادة والمساندة.....161

الملاحق

1. بطاقات مؤشرات قياس أداء البرنامج.....165

المحور الأول

التقديم العام لمهمة السياحة والصناعات
التقليدية وسياستها القطاعية

يحتل قطاع السياحة والصناعات التقليدية أهمية بالغة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا في تونس فحسب بل في جميع البلدان وذلك لمساهمته الفعالة في إجمالي الناتج المحلي، إضافة إلى أنه يؤمن حاجات القطاعات الاقتصادية الأخرى من الخدمات. ويحظى هذا القطاع في تونس بعناية فائقة باعتبار طابعه الاستراتيجي وأثره على مجهود التنمية فضلا عن انعكاساته على مستقبل الأجيال الحاضرة والقادمة وانصهاره في صميم التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق حرصت الدولة منذ الإستقلال على تشجيع هذا القطاع حيث وضعت برامج متكاملة للنهوض بالبنية التحتية في جل المخططات التنموية ، كما انتهجت سياسة اقتصادية في القطاع أكثر انفتاحا وتحزرا لتشجيع الاستثمار وتخفيض القيود الجبائية والقمريية وسن الإجراءات والحوافز التشجيعية قصد مساعدة القطاع السياحي والصناعات التقليدية على التآقلم أكثر مع المتغيرات الإقتصادية وتمكينه من مواجهة المنافسة العالمية .

وقد مكّن هذا المناخ الملائم من تطور الإستثمار السياحي وتهيئة الأرضية المناسبة لاقتحام الأسواق ، حيث أصبحت السياحة أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني، إذ حقق هذا القطاع مكاسب مكنت من تكريس الوجهة التونسية كأحد أبرز وأعرق الأقطاب السياحية في ضفاف المتوسط مساهمة بذلك في تدعيم مسيرة التنمية الوطنية والجهوية من خلال إندماجها في المناخ الإقتصادي والإجتماعي والثقافي وهو ما أهلها لإكتساب مكانة إستراتيجية هامة في مسيرة التنمية لتونس. لقد صاحب نجاح السياسة التنموية في القطاع السياحي والصناعات التقليدية لتونس سياسة اجتماعية متميّزة قصد حماية المجتمع من خطر الفوارق واتساع الهوة بين المحطات السياحية والجهات، كل ذلك في تلازم وتكامل بين التنمية والديمقراطية وبين التضامن والعدالة الاجتماعية.

إلا أن هذا التطور المشهود الذي سجله القطاع لا يمكن أن يحجب بعض الصعوبات التي يثيرها الواقع الحالي للسياحة والصناعات التقليدية التونسية في ضوء ما أفرزته تجربة السنوات الماضية وما يحيط بهذا القطاع من مؤثرات وعوائق تجلت بالخصوص من خلال الأزمة العالمية التي شهدها هذا القطاع وأيضا الأحداث الإستثنائية التي شهدتها تونس في فترة إنتقالها الديمقراطي بعد 11 جانفي 2011 و التي ساهمت في إبراز بعض النقائص التي يشكو منها القطاع على غرار عدم تنوع المنتج وتدني جودته ومحتواه ونوعية الخدمات والضعف نسبي على مستوى الترويج فضلا عن ضعف المردودية والقدرة التنافسية لبعض الوحدات الفندقية ولأنشطة الصناعات التقليدية وهو ما حتم إقرار إستراتيجية جديدة لتنمية قطاع السياحة والصناعات التقليدية مما سيساهم في إشعاع صورة بلادنا ويدعم المسيرة التنموية بها.

1. مشمولات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

تتولى وزارة السياحة والصناعات التقليدية في إطار السياسة العامة للدولة بلورة الخيارات الوطنية في المجال السياحي والصناعات التقليدية ووضع المخططات والبرامج المتعلقة بها وتقييم أداؤها ونتائجها وذلك عبر رسم سياسات تهدف الى النهوض بالقطاع السياحي والصناعات التقليدية . ولهذا الغرض تضطلع وزارة السياحة والصناعات التقليدية تبعا للأمر عدد 2122 لسنة 2005 المؤرخ في 27 جويلية 2005 و الأمر عدد 2123 لسنة 2005 المؤرخ في 27 جويلية 2005 كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 794 لسنة 2010 المؤرخ في 20 أفريل 2010 الذي يضبط مشمولات وتنظيم وزارة السياحة بمهمة عامة تتمثل في تنفيذ سياسة الدولة في ميادين السياحة والترفيه السياحي ولهذا الغرض فهي مكلفة:

1. بالقيام بكل الدراسات والبحوث الخاصة بالسياحة والترفيه السياحي،
2. باقتراح مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية في المجالات التي تدخل في مجال نشاطها والسهرة على تنفيذها،
3. بضبط البرامج والمشاريع التي يتعين انجازها في نطاق المخطط وكذلك التدابير المؤيدة لها وعرضها على موافقة الحكومة،
4. بتنفيذ القرارات التي تتخذها الحكومة والمتعلقة بميادين السياحة والترفيه السياحي سواء بصفة مباشرة أو عن طريق الهياكل والمؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف الوزارة.

ففي ميدان السياحة تكلف الوزارة خاصة بـ:

- تصور البرامج والإجراءات الرامية إلى تطوير السياحة وازدهارها،
- ضبط وتنفيذ سياسة الدولة في ميدان التأهيل السياحي وتنمية القدرة التنافسية للمنتوج السياحي،
- القيام بالدراسات اللازمة لتنمية وتأهيل القطاع السياحي،
- توجيه الاستثمارات في الميدان السياحي ومتابعتها ومراقبة المشاريع،
- تنمية التهيئة والتجهيز بالمناطق ذات الصبغة السياحية،
- تحليل الوضع السياحي ومتابعة تطوراتها على المستوى الوطني والدولي،
- إعداد مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة للأنشطة السياحية ومراقبة تطبيقها،
- مراقبة جودة المنتج والخدمات السياحية ومتابعة تنفيذ مخططات الجودة ومعايير التصنيف،
- وضع شروط ممارسة الأنشطة السياحية،
- دراسة برامج التكوين المهني والمصادقة عليها والسهرة على تطبيقها بالتعاون مع الهياكل المعنية.

أما في ميدان الترفيه السياحي فتكلف وزارة السياحة خاصة بما يلي:

- المشاركة في وضع وتنفيذ التوجهات العامة في ميدان الترفيه السياحي،
- النهوض بالاستثمار في ميدان الترفيه السياحي،
- التنسيق مع الهياكل المعنية فيما يتعلق بالإجراءات الرامية إلى تطوير الترفيه السياحي.

II. تنظيم وزارة السياحة والصناعات التقليدية

بمقتضى الأمر عدد 2123 لسنة 2005 المؤرخ في 27 جويلية 2005 سالف الإشارة، تشتمل وزارة السياحة على الهياكل

التالية:

1. الهيئة العليا للوزارة وندوة المديرين

2. الديوان ويشمل:

- مكتب الضبط المركزي.
- مكتب الإعلام والاستقبال والعلاقات العامة.
- مكتب متابعة قرارات مجلس الوزراء والمجالس الوزارية المضيفة وجلسات العمل الوزارية.
- مكتب العلاقات مع المواطن.
- مكتب المؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة.
- مكتب العلاقات الشراكة مع المهنيين.
- مكتب التأهيل السياحي.
- مكتب الترفيه السياحي.

3. التفقدية العامة لوزارة السياحة

4. الإدارة العامة للمصالح المشتركة وتشمل:

- إدارة الشؤون الإدارية والمالية
- إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية
- إدارة الشؤون القانونية والنزاعات

5. إدارة الدراسات والتعاون الدولي وتضم:

- الإدارة الفرعية للدراسات والتخطيط.
- الإدارة الفرعية للتعاون الدولي.

III. إستراتيجية تنمية القطاع

اعتباراً لأهمية القطاع السياحي والصناعات التقليدية في الاقتصاد الوطني، قامت الوزارة بوضع خطة استشرافية تهدف إلى تبني إستراتيجية مندمجة ومتكاملة لتنمية مستدامة للقطاع السياحي والصناعات التقليدية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الذاتية لتونس وتضمن ديمومة نسق نمو القطاع على المدى البعيد. وتتجسد هذه الخطة الإستراتيجية في شكل برامج عملية على المدى القصير والمتوسط والطويل إلى جانب وضع نظم مرنة ومتواصلة لتابعة وتعديل إستراتيجية تنمية القطاع كلما اقتضت الحاجة. وبصفة أدق تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحديد أهداف جمالية للقطاع السياحي والصناعات التقليدية في أفق 2020 من خلال تطور القطاع السياحي والصناعات التقليدية وتعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني في مجالات النمو والاستثمار والتشغيل وتطوير المداخل السياحية إلى جانب تطور حصة السياحة التونسية في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي السياحة العالمية ومساهمة مختلف المنتجات السياحية في هذا التطور المنتظر. وتنبئ إستراتيجية تنمية القطاع السياحي والصناعات التقليدية على المحاور الأساسية التالية:

أولاً: بالنسبة للقطاع السياحي :

1. تنوع العرض

تهدف وزارة السياحة والصناعات التقليدية إلى العمل على:

- دفع المشاريع السياحية ذات القيمة المضافة العالية،
- تنوع المنتج من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية وخاصة في مجالات السياحة الثقافية والسياحة الصحراوية والقولف والسياحة المؤتمرات والسياحة الإقامة والعلاج الطبيعي بمياه البحر والسياحة الإستشفاء في المؤسسات الصحية. إن السياحة الشاطئية ستبقى المنتج والركيزة الأساسية للعرض التونسي لكنها ستكون مدعمة بمنتجات أخرى من شأنها أن تثرى العرض وتساهم في الحد من الطابع الموسمي الذي يميز المنتج البحري.
- تحفيز الإستثمار في القطاع السياحي والبنية الأساسية من خلال :

- وضع آليات لتحفيز الإيواء السياحي البديل للمنتج الفندقي وتشجيع المنتجات السياحية البديلة،

- تحيين دليل المستثمر في القطاع السياحي تبعا لما تم إصداره من نصوص جديدة متعلقة بالإستثمار.

2. تحسين الجودة والنهوض بمنظومة التكوين

أ. تحسين الجودة

تعتبر الجودة المحرك الرئيسي لكل الإصلاحات التي شهدتها القطاع السياحي غير أن الحاجة إلى دعم جودة المنتج أكدت في السنوات الأخيرة في ظل التطور الكمي والنوعي الذي عرفه القطاع وتغير إحتياجات السياح. تبعا لذلك، قامت الوزارة بوضع تمثلي للجودة يشمل كل مكونات المنتج السياحي مرتكزة في ذلك على دراسات تشخيصية في مجالات مختلفة. وضمانا للجودة وعملا على بلوغ الأهداف المنشودة للرفع من مستوى الخدمات السياحية وتعزيز القدرة على منافسة الأسواق العالمية، تركز خطة الوزارة في المستقبل في مجال الجودة على المحاور التالية:

❖ مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل الفندقي:

إن من أهداف الوزارة توفير المناخ اللازم لتحقيق مردودية أفضل للوحدات الفندقية والنهوض بجودة خدماتها لتمكينها من القدرة على مسaire التحولات الحاصلة على السوق السياحية العالمية ومواكبة المنافسة من حيث الإستجابة لكافة مستلزمات الحريف وإرضائه. وقد أكدت الخطة الإستراتيجية على مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل الفندقي مع مراجعة محتواه وذلك بـ:

- تنقيح الإطار القانوني المنظم لبرنامج التأهيل بهدف مزيد تصويب تدخّلات برنامج التأهيل الفندقي نحو بلوغ هدف تحقيق الجودة الشاملة للمنتج الفندقي والنهوض بواقع القطاع وإعطاءه دفعا جديدا،
- توجيه الدعم نحو المؤسسات ذات الأولوية خصوصا المؤسسات ذات الإمكانيات الاقتصادية والتي تمر بصعوبات مالية ظرفية،
- تأهيل المنظمات المهنية الفاعلة في القطاع ،
- إحداث مرصد لمتابعة تطور المؤشرات السياحية وخاصة القدرة التنافسية للقطاع السياحي،
- العمل على توسيع البرنامج ليشمل شيئا فشيئا كافة مكونات القطاع السياحي (وكالات الأسفار، المطاعم السياحية، النقل السياحي...) ومن أجل ذلك سيتم إعداد دراسة فنية بمشاركة جميع المتدخلين تهدف إلى إقتراح الحلول والتصورات الكفيلة بتأهيله.

❖ وضع مواصفات جودة لمختلف الخدمات والأنشطة السياحية:

تميزت إستراتيجية الوزارة بإعتماد مقارنة طموحة وهادفة للنهوض بجودة المنتج ومحتواه ونوعية الخدمات وتنوع العرض وهو ما من شأنه أن يساعد على كسب رهان المنافسة وجلب شرائح من الزبائن ذات قدرة شرائية عالية وبالتالي مزيد الإرتقاء بسمعة الوجهة التونسية. وتنبني خطة الوزارة في هذا الشأن على :

- الشروع في إعداد معايير تقييم الخدمات السياحية،
- تنفيذ برنامج المسح الشامل لكافة الوحدات السياحية مع تدعيم وتنويع برنامج المراقبة الموجهة لجودة الخدمات بالفنادق والمطاعم ،
- مواصلة زيارات تصنيف الأنماط الجديدة للإيواء والنزل ذات الطابع المميز والإقامات الريفية،
- تشجيع المؤسسات السياحية على الانخراط في نظم التصرف في الجودة،
- تكثيف الحملات الوطنية والجهوية للعناية بالبيئة والمحيط بالمدن والمحطات السياحية وتحسين علامات الإرشاد السياحية وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين،

ب. النهوض بالتكوين وتنمية الموارد البشرية :

إعتبارا أنه لا ضمان لجودة خدمات بدون سياسة تكوين ناجعة للمتخرجين صلب مؤسسات تكوين عصرية حرصت وزارة السياحة على تأهيل منظومة التكوين في القطاع السياحي، ذلك أن التصرف في الموارد البشرية المؤسس على متابعة التغيرات العالمية والتحسين المستمر للمؤهلات وللكفاءات المهنية عن طريق التكوين يعد شرطا أوليا وأساسيا لضمان أوفر الحظوظ لجودة الخدمات. تأسيسا على ذلك أرست الوزارة خطة طموحة تجعل من سياسة التصرف في الموارد البشرية وخاصة تكوين جميع أصناف العمال اللازمين للقطاع السياحي من إطارات وأعوان من أولويات إستراتيجية القطاع وذلك من خلال:

- إعادة هيكلة وتعصير جميع المراكز والمدارس التابعة للديوان وتدعيم طاقة الإيواء،
- تطوير وتحسين البرامج لتحسين مردودية التكوين حسب المقاربة بالكفايات واعتماد التكوين حسب الطلب للاستجابة إلى متطلبات سوق الشغل في القطاع وذلك بتركيز برامج التكوين بكافة مراكز التكوين السياحي،
- التكوين الأساسي والمستمر لفائدة المكونين ومؤطرين داخل المؤسسات السياحية والفندقية،
- إرساء نظام جديد للتسيير والتصرف داخل مراكز التكوين يهدف بالأساس إلى ربط علاقة شراكة متينة مع أصحاب المهنة من خلال مجالس مؤسسات المراكز المتناصفة التركيبية،
- اعتماد مناهج التصرف المتطورة من خلال مطابقة مراكز التكوين للمواصفات العالمية "إيزو 9000"،
- مواصلة إصلاح التكوين السياحي بمنظومة التعليم العالي بما يتماشى مع حاجيات جهاز الإنتاج.

3. تعزيز صورة القطاع

ترتكز إستراتيجية تنمية القطاع السياحي بالأساس على تدعيم الوجهة السياحية التونسية أي المثابرة على تنوع الأسواق المغذية للحركة السياحية الوافدة بتعزيز تواجدها بالأسواق التقليدية واكتساح أسواق سياحية جديدة ذات قيمة مضافة عالية، فضلا على دعم التنمية السياحية على مستوى الجهات وخاصة الجهات الداخلية. وتجدر الإشارة إلى أن الخطة المقترحة تهدف بالأساس إلى :

- تكثيف الدعاية وتدعيم تواجد الوجهة التونسية في التظاهرات السياحية بالخارج،
- تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بالعلاقات العامة والتظاهرات،
- تنفيذ إستراتيجية السياحة الرقمية،
- الإرتقاء بالربط الجوي نحو الوجهة التونسية من خلال توجيه تدخّلات صندوق الدعم الجوّي نحو أولويّات منظومة الترويج من حيث الأسواق المستهدفة وتكثيف الربط الجوّي خارج موسم الذروة،
- التوجّه التدريجي نحو إشهار يعتمد الجهات كوجهات سياحية منفردة بذاتها،
- تنفيذ إستراتيجية دفع السياحة الداخليّة والتعريف بالجهات وذلك بـ:

- الشروع في تنفيذ خطة إنعاش القطاع السياحي بالجنوب الغربي مع التركيز في المدى القصير على الجوانب التنشيطية والبيئية ،
- مزيد دعم التظاهرات ذات الصبغة السياحية المنظمة في تونس لتنشيط الجهات السياحية بصفة عامة والجهات الداخلية بصفة خاصة،
- مواصلة تنفيذ الاتفاقيات الممضاة مع وزارة الثقافة والمتعلقة بالرفع من الجاذبية السياحية لبعض الولايات الداخلية وتعزيزها بتظاهرات كبرى.

4. تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة

تسعى الوزارة لإعادة النّظر في المنظومة الإداريّة المشرفة على القطاع بإرساء مبادئ الحوكمة الرّشيدة وإعتماد منهجية مدمجة ومتكاملة تشمل مختلف عناصر القطاع السياحي والمرتبطة خاصة بالإطار التشريعي من قوانين وتراتب إدارية وحفز

الإستثمار وبالاطار المؤسساتي كمهام هياكل الإشراف وهيكلتها التنظيمية والإدارية والمالية ودور المهنة ودور القطاع الخاص في الهوض بالقطاع وبكل ما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال والشراكة مع القطاع الخاص.

ثانياً : بالنسبة لقطاع الصناعات التقليدية :

يمثل قطاع الصناعات التقليدية رافداً اقتصادياً هاماً وعنصراً ثابتاً للتشغيل في كافة مناطق البلاد. كما يعد مقوماً من مقومات الشخصية الوطنية إذ يساهم في التواصل بين الماضي والحاضر لترسيخ الهوية وتثبيت روح الأصالة والانتماء للحضارات والثقافات التي تعاقبت على بلادنا. ويتأكد دوره الفاعل في المسيرة التنموية الشاملة باعتباره:

- يساهم في تقليص البطالة نظراً لقدرته على تعبئة واسعة لليد العاملة وإحداث عدد هام من مواطن الشغل
- يوفر مداخيل محترمة لعدد هام من المواطنين
- يساهم في الناتج الداخلي الخام وجلب العملة الصعبة للبلاد بنسبة هامة
- يساهم في تنمية الجهات خصوصاً النائية منها باعتبار تواضع كلفة بعث المشاريع في أنشطة الصناعات التقليدية المتميزة بطابعها الحضاري والتراثي المتجدد والمنتشرة في كامل تراب الجمهورية
- يدعم التوازن الاجتماعي والديمقراطي بتثبيت السكان في مناطقهم والتقليص من ظاهرة النزوح مع قابلية النشاط فيه بالمنازل لاسيما بالنسبة للمرأة التي تمثل عنصراً فاعلاً ونشطاً في هذا الميدان

كما يمتلك القطاع نقاط قوة من أهمها:

1. أنشطة قطاع الصناعات التقليدية لا تعتمد كثيراً على توظيف رؤوس الأموال مقارنة بأنشطة القطاعات الأخرى مما يسهل إحداث موارد رزق قارة بالمناطق الداخلية بتكاليف محدودة و يساهم في تنوع الأنشطة الاقتصادية وتثمين الموارد وهو عامل مؤثر في إحداث التوازن الجهوي.
2. اعتماد نشاطه أساساً على مواد أولية وخامات وكفاءات مهنية وأساليب إنتاج محلية مما يمكنه من قيمة مضافة عالية.
3. توفر مختلف جهات الجمهورية على مخزون حربي متميز ومتنوع مما يعزز إسهام القطاع في التنمية المحلية والجهوية المستديمة من خلال إحداث شبكات إنتاج.
4. تكامل مجمل اختصاصات قطاع الصناعات التقليدية مع عديد اختصاصات حرف المهن الصغرى والخدمات المرتبطة بها وارتباط نشاطه بقطاعات أخرى كالزراعة والثقافة والسياحة والصناعة مما يميزه بنسبة إدماج مرتفعة.

5. قدرة تشغيلية كبيرة في المناطق الداخلية

6. قدرة قطاع الصناعات التقليدية على التمتع بالأسواق العالمية باعتبار قيمة منتوجاته ذات القيمة المضافة العالية الناجمة عن خصوصياته الثقافية والتراثية.

7. قدرته على التأقلم بسرعة مع الميولات الجديدة للسوق العالمية والاستجابة لاحتياجاتها.

IV. برامج وزارة السياحة والصناعات التقليدية :

يقتضي مشروع التصرف في الميزانية حسب الاهداف الارساء التدريجي لعدد المحاور وذلك بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالمالية باعتبارها الجهة المختصة والمكلفة بقيادة مشروع ميزانية الدولة على المستوى الوطني. وتتمثل أهم هذه المحاور في :

- تحويل المهام القطاعية والمهام المشتركة للوزارة الى برامج وبرامج فرعية،
- اعداد مؤشرات كمية ونوعية لقياس نجاعة البرامج والأنشطة المنجزة،
- اعداد اطار عام للنفقات على المدى المتوسط،
- تركيز ثقافة التقييم والتقييم الذاتي والتحول من المراقبة الفنية الى مراقبة النتائج،
- ملائمة النظم والتطبيقات الاعلامية الحالية،
- المرور الى حسابية القيد المزدوج.

وفي هذا الاطار، وتبعاً لإلحاق وزارة السياحة والصناعات التقليدية بمجموعة الوزارات النموذجية من الدفعة الثالثة المنضوية في منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف إنطلاقاً من سنة 2014. وبناء على الفرضية المعتمدة والمتمثلة في أن تكون المهمة وزارية من جهة، وبالنظر إلى خصوصية تنظيم وتسيير مصالح وهيكل وزارة السياحة والصناعات التقليدية من جهة أخرى، أفضت أشغال إرساء هذه المنظومة الجديدة للتصرف إلى تفريع المهمة الوزارية إلى ثلاث برامج (03) ستساهم في تنفيذ إستراتيجية الوزارة لتنمية القطاع السياحي والصناعات التقليدية وهي :

- I. برنامج قيادة قطاع السياحة: ويشمل كل الأنشطة المتعلقة بتطوير القطاع السياحي وتعزيز قدرته التنافسية (04 أهداف و 13 مؤشر قياس أداء).
- II. برنامج الصناعات التقليدية: ويشمل كل الأنشطة التي تهدف إلى جعل الصناعات التقليدية عصرية تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار (04 أهداف و 11 مؤشر قياس أداء).

iii. برنامج القيادة والمساندة : ويشمل كل خدمات الدعم والمساندة المسداة لفائدة برنامج قيادة قطاع السياحة وبرنامج الصناعات التقليدية (02 هدفين و 04 مؤشرات قياس أداء).

وتتضمن الوثائق التفصيلية للبرامج تحليلا وعرضا مفصلا لهذه المعطيات فضلا عن أطر النفقات متوسطة المدى.

ii. ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية وبرمجة النفقات على المدى المتوسط 2016-2018 :

1. تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2016

طبقا للتوجيهات الواردة بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 12 بتاريخ 15 أفريل 2015، تم إعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2016 وفق منهجية المنظور البرامجي. وقد تم ضبط إعمادات الدفع لميزانية وزارة السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2016 في حدود 154,884 م د أي بإنخفاض قدره 9,774 م د وهو ما يمثل نسبة 5,9%- مقارنة بسنة 2015 . وتتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي:

- نفقات التصرف : بلغت نفقات التصرف 60,442 م د لسنة 2016 مقابل 64,216 م د بالنسبة لسنة 2015 أي بانخفاض قدره 3,774 م د وهو ما يمثل نسبة 5,9% .
- نفقات التنمية : بلغت تقديرات نفقات التنمية للوزارة 74,442 م د بعنوان سنة 2016 مقابل 73,442 م د سنة 2015 أي بزيادة قدرها 1 م د وهو ما يمثل نسبة 1,4% .
- صناديق الخزينة : بلغت تقديرات صناديق الخزينة للوزارة 20 مليون دينار بعنوان سنة 2016 مقابل 27 مليون دينار سنة 2015 أي بانخفاض يقدر بـ 7 مليون دينار وهو ما يمثل نسبة 25.9% .

وتتوزع إعتمادات الدفع لسنة 2016 وفق الجدول البياني التالي :

تطور ميزانية الوزارة لسنة 2016 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

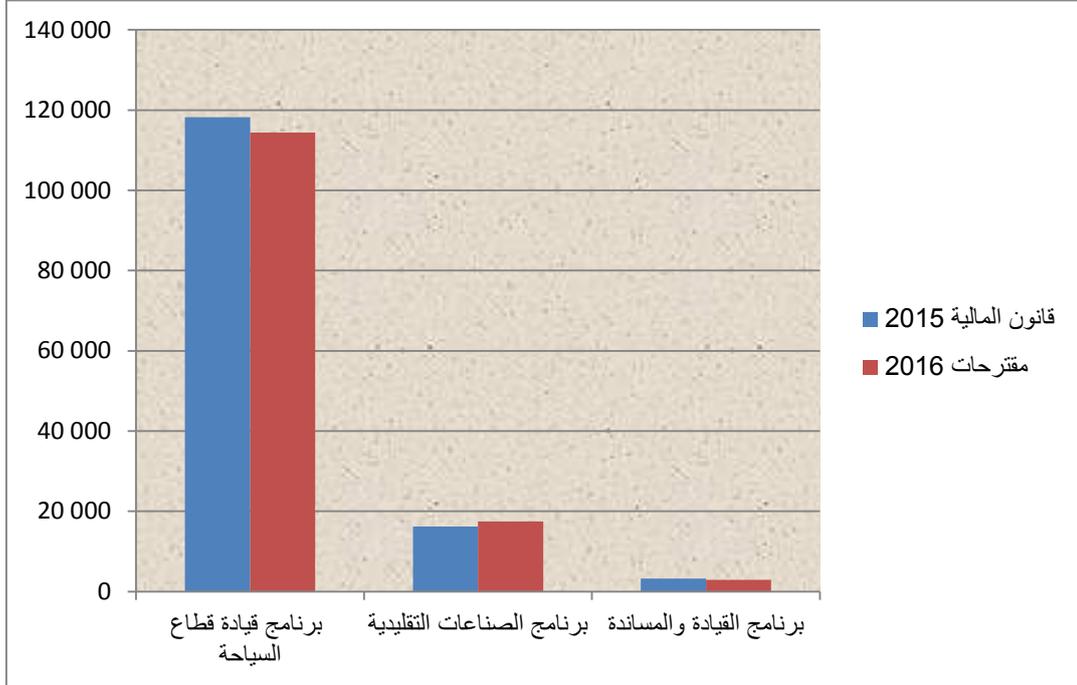
الوحدة: ألف دينار

تطور اعتمادات الدفع		مقترحات 2016		قانون المالية 2015	إنجازات 2014	البرامج
النسبة (%)	المبلغ	إعتمادات الدفع	إعتمادات التعهد			
-3	-3781,000	114432,000	114432,000	118213,000	103572,416	البرنامج 1: برنامج قيادة قطاع السياحة
-3	-3781,000	114432,000	114432,000	118213,000	103572.416	مجموع البرنامج 1 :
8	1279,000	17515,000	17515,000	16236,000	17083.004	البرنامج 2 : برنامج الصناعات التقليدية
8	1279,000	17515,000	17515,000	16236,000	17083.004	مجموع البرنامج 2 :
-8	-272,000	2937,000	2937,000	3209,000	8162.122	البرنامج 3 : برنامج القيادة والمساندة
-8	-272,000	2937,000	2937,000	3209,000	8162.122	مجموع البرنامج 3 :
-2	-2774,000	134884,000	134884,000	137658,000	128817.542	المجموع العام للبرامج

وفيما يلي رسم بياني لتطور ميزانية الوزارة لسنتي 2015 و2016 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

تطور ميزانية الوزارة لسنتي 2015 و2016

حسب البرامج (اعتمادات الدفع)



يتبين من خلال الجدول رقم 2 والرسم البياني المتعلقان بتوزيع ميزانية وزارة السياحة والصناعات التقليدية حسب البرامج لسنة 2016 أن برنامج قيادة قطاع السياحة يمثل أهم برنامج من حيث حجم الإعتمادات المخصصة له والمقدرة بـ 114,432 م د (حوالي 73,88 % من الميزانية الإجمالية للوزارة) يليه برنامج الصناعات التقليدية بإعتمادات مقدرة بـ 17,515 م د (حوالي 11,30 % من الميزانية الإجمالية للوزارة) وأخيرا برنامج القيادة والمساندة بإعتمادات مقدرة بـ 22,937 م د (حوالي 14,80 % من الميزانية الإجمالية للوزارة).

2. التوزيع حسب طبيعة النفقة :

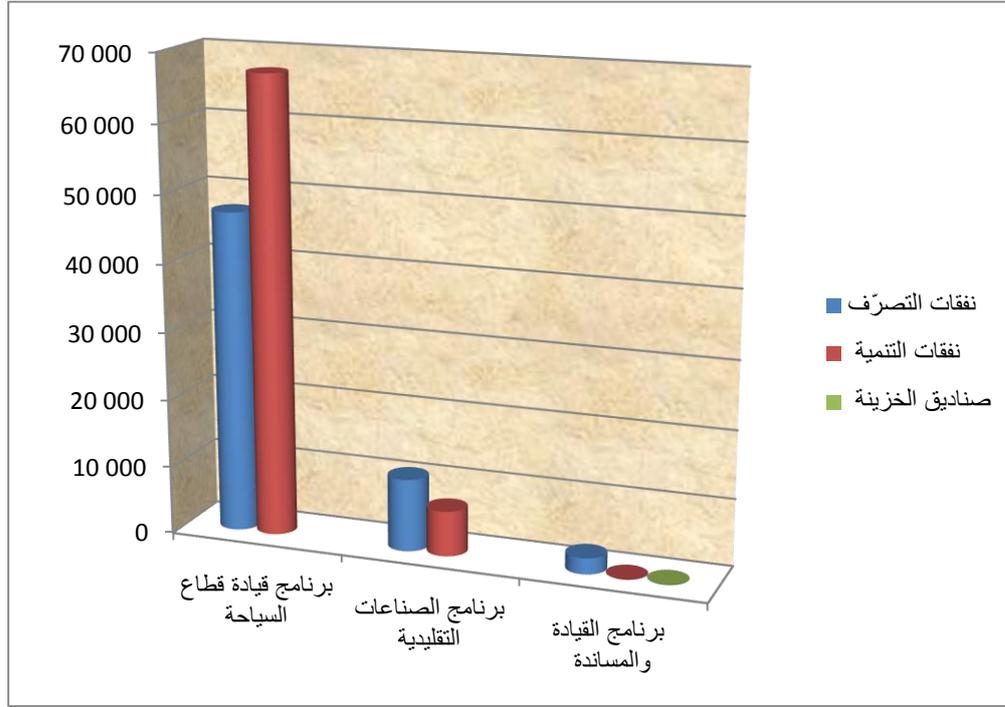
تتوزع ميزانية وزارة السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2016 حسب البرامج وطبيعة النفقة كما يلي

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2016 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

المجموع	برنامج القيادة والمساندة	برنامج الصناعات التقليدية	برنامج قيادة قطاع السياحة	البرامج
				طبيعة النفقة
60442	2378	10800	47264	نفقات التصرف
48905	1678	9093	38134	التأجير العمومي
11007	500	1707	8800	وسائل المصالح
530	200	-	330	التدخل العمومي
74442	559	6715	67168	نفقات التنمية
559	559	-	-	الإستثمارات المباشرة
559	559	-	-	على الميزانية
-	-	-	-	على القروض الخارجية
73883	-	6715	67168	التمويل العمومي
-	-	-	-	على الميزانية
-	-	-	-	على القروض الخارجية
20000	20000	-	-	صناديق الخزينة
154884	22937	17515	114432	المجموع

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2016 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)



3. إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للوزارة :

تم إعداد إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للوزارة بالإعتماد على الفرضيات التالية:

1. تعزيز مصالح الوزارة والمؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة من الموارد البشرية ومجاهمة مصاريف الإنتدابات وتحسين نسبة التأطير،
2. مواصلة برنامج تحفيز إطارات وأعوان الوزارة والمؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة من خلال الترقيات والتدرج في السلم المهني،
3. تلبية حاجيات مصالح الوزارة من المواد والخدمات.
4. تنمية البرامج الترويجية لقطاعي السياحة والصناعات التقليدية
5. تأهيل وتطوير منظومة التكوين
6. دفع وتطوير الإستثمار في القطاع وتحسين البنية الأساسية

وفيما يلي بيان لإطار النفقات المتوسط المدى (2016-2018) للوزارة حسب طبيعة النفقة :

إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

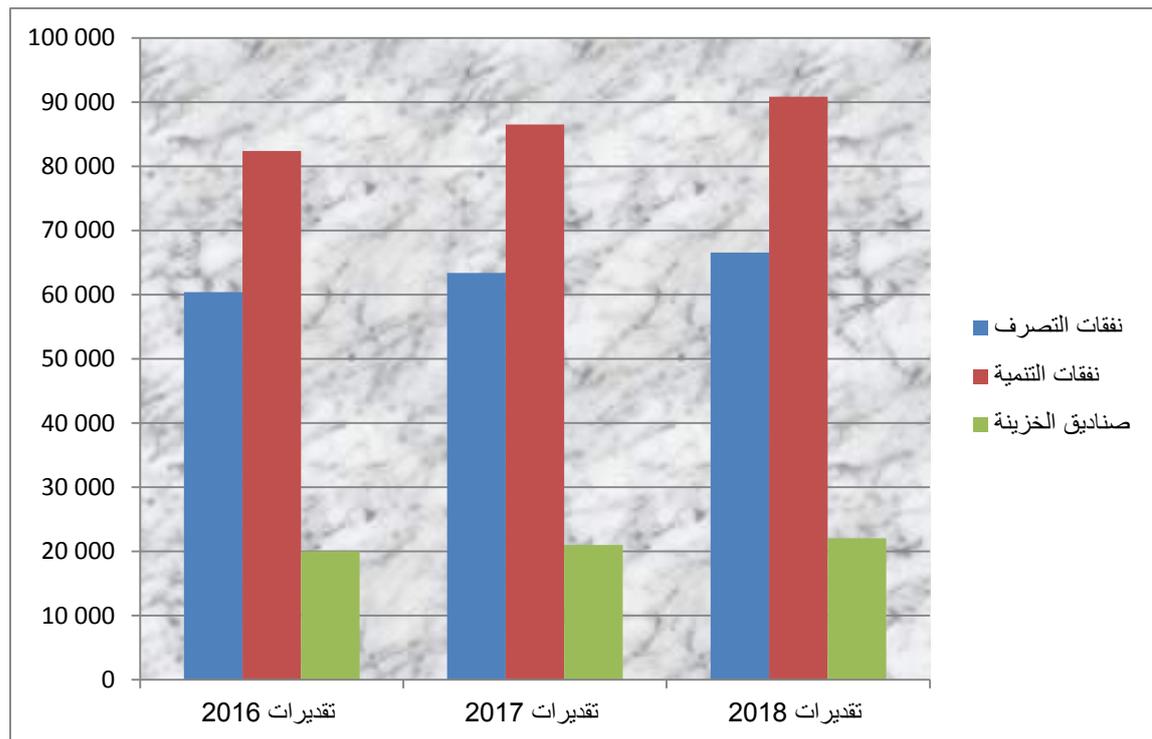
تقديرات			قانون المالية 2015	إنجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
66553,515	63384,300	60442,000	64216.000	58627.642			نفقات التصرف
66553,515	63384,300	60366,000	61874.000	58090.592			على موارد الميزانية
53833,972	51270,450	48905,000	51974.000	46633.099			التأجير العمومي
12135,217	11557,350	11007,000	11707..000	10988.493			وسائل المصالح
584,325	556,500	530,000	535.000	469.000			التدخل العمومي
1433,25	1365,000	775,000	700,000	537,050			على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	0	0			التأجير العمومي
1212,750	1155,000	575,000	445,000	400,000			وسائل المصالح
220,500	210,000	200,000	255,000	137,050			التدخل العمومي
90812,925	86488,500	74442,000	73442.000	62527.844			نفقات التنمية
90812,925	86488,500	74442,000	73442.000	62527.844			على موارد الميزانية
705,600	672,000	559,000	559.000	428.300			الاستثمارات المباشرة
90107,325	85816,500	73883,000	72883.000	62099.544			التمويل العمومي
-	-	-	0	0			على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	0	0			الاستثمارات المباشرة
-	-	-	0	0			التمويل العمومي
-	-	-	0				على الموارد الذاتية للمؤسسات
22050,000	21000,000	20000,000	27000.000	5921.955			صناديق الخزينة
-	-	-					التأجير

-	-	-				وسائل المصالح
-	-	-				التدخل
-	-	-				التجهيز
179416,440	170872,800	154884,000	164658,000	127.077.441		-الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
180849,690	172237,800	155659,000	165358,000	126540,091		الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

وفيما يلي رسم بياني لإطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة حسب طبيعة النفقة:

إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)



أما الجدول التالي فهو يلخص إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة حسب البرامج :

إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة:

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

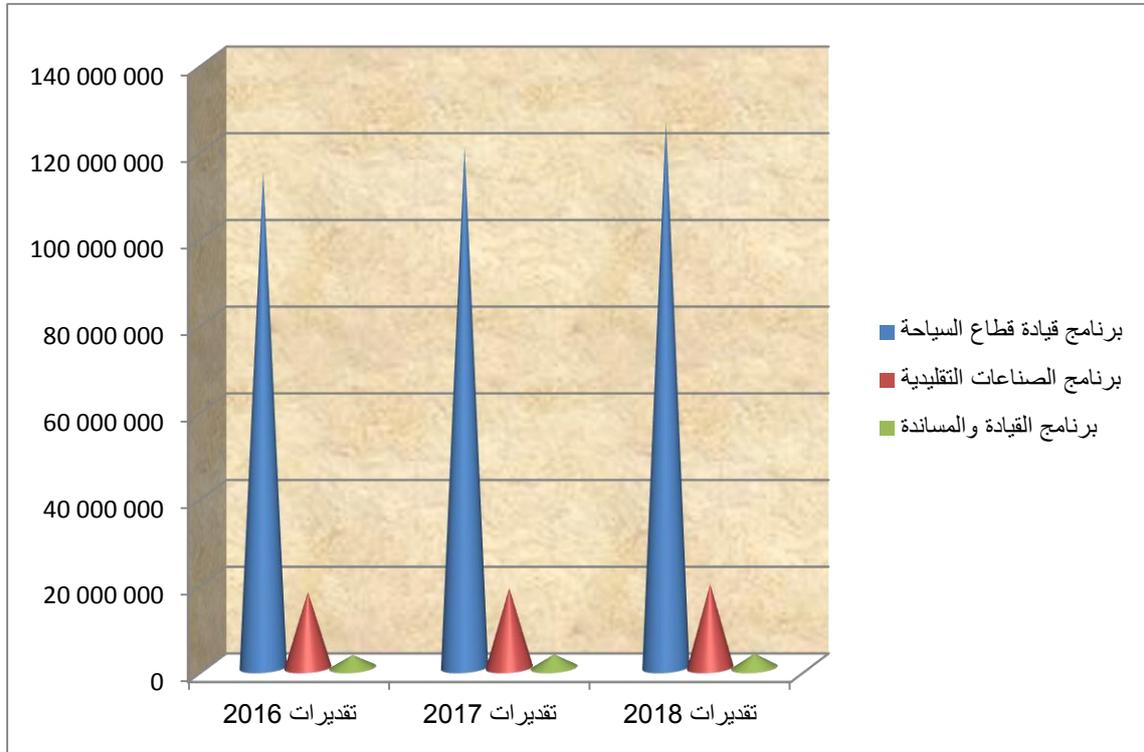
تقديرات			قانون المالية 2015	إنجازات			البرامج
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
126161,280	120153,600	114432,000	118213.000	103572.416	-	-	برنامج قيادة قطاع السياحة
19310,288	18390,750	17515,000	16236.000	17083.004	-	-	برنامج الصناعات التقليدية
3238,043	3083,850	2937,000	3209.000	8162.122	-	-	برنامج القيادة والمساندة
148709,610	141628,200	134884,000	137658.000	121471.692			المجموع

(* بدون اعتبار صناديق الخزينة)

وفيما يلي رسم بياني لإطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة حسب البرامج:

إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة :

التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)



المحور الثاني

تقديم برامج الوزارة

في اطار السعي لضمان التصور الامثل لهيكله برامج مهمة السياحة والصناعات التقليدية والحرص على مراعاة جميع خصوصيات هذا القطاع تم تحديد البرامج على اساس تقسيم وظيفي باعتباره أكثر نجاعة في التحكم في المنظومة وتسييرها لبلوغ الاهداف الوطنية المرسومة. وفي هذا السياق تم توزيع مهمة قطاع السياحة والصناعات التقليدية اضافة الى برنامج القيادة والمساندة الى برنامجين عمليين وهما برنامج قيادة قطاع السياحة (I) وبرنامج الصناعات التقليدية (II) مع مراعاة خصوصية التنظيم الهيكلي للوزارة أي في ظل غياب كلي لإدارات فنية تابعة للوزارة تشرف على القطاع حيث توكل للديوان الوطني التونسي للسياحة والديوان الوطني للصناعات التقليدية جميع المهام ذات الصبغة الفنية. وفي ما يلي تقديم مفصل لكل برنامج.

البرنامج الأول

قيادة قطاع السياحة

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته

يشمل هذا البرنامج كل الأنشطة المتعلقة بالرفع من مردودية القطاع وتحسين القدرة التنافسية للوحدات السياحية وللقطاع السياحي ككل فضلا عن حماية المكونات البيئية وإضفاء جمالية وجاذبية على المحطات السياحية انسجاما مع إستراتيجية تنمية القطاع التي تهدف إلى تحسين صورة تونس كوجهة سياحية متميزة في ضفاف المتوسط. ويتضمن الجدول التالي تقديم البرنامج وعرضا مفصلا للأهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج فضلا عن اعتمادات الدفع بحساب (ألف د) والمسؤول عن البرنامج.



المؤشرات	الاهداف	مسؤول البرنامج
المؤشر عدد 1.1.1: عدد المتكويين في المدارس السياحية	الهدف 1.1 تنمية الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع السياحي	السيد نبيل بزيوش
المؤشر عدد 1.1.2: عدد المتكويين المتمتعين بتكوين المتكويين		رئيس ديوان وزارة السياحة والصناعات التقليدية
المؤشر عدد 1.1.3: عدد المنخرطين في التكوين المستمر		(منذ نوفمبر 2014)

<p>المؤشر عدد 1.2.1: عدد الوافدين من الخارج .</p> <p>المؤشر عدد 1.2.2: عدد الليالي المقضاة.</p> <p>المؤشر عدد 1.2.3: العائدات من العملة الصعبة.</p>	<p>الهدف 1.2</p> <p>تعزيز الوجهة السياحية بالداخل والخارج</p>	<p><u>الميزانية</u></p> <p>اعتمادات الدفع بحساب ألف.د</p> <p>المبلغ 114 432,000</p> <p>النسبة : % 73,88</p> <p><u>نفقات التصرف</u></p> <p>47 264,000</p>
<p>المؤشر عدد 1.3.1: عدد زيارات التفقد</p> <p>المؤشر عدد 1.3.2: عدد المؤسسات السياحية المنخرطة في برنامج التأهيل</p> <p>المؤشر عدد 1.3.3: عدد مكاتب الاستقبال التي تم تأهيلها</p> <p>المؤشر عدد 1.3.4 : نسبة رضا الحريف</p> <p>المؤشر عدد 1.4.1: عدد المشاريع غير التقليدية المنجزة.</p> <p>المؤشر عدد 1.4.2: عدد المشاريع غير التقليدية المصادق عليها.</p> <p>المؤشر عدد 1.4.3: عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق تشجيع التنمية الجهوية</p>	<p>الهدف 1.3</p> <p>النهوض بالجودة في القطاع السياحي</p> <p>الهدف 1.4</p> <p>تنويع العرض السياحي</p>	<p>نفقات التنمية</p> <p>67 168,000</p> <p>صناديق الخزينة</p> <p>0</p>

1.1- الإشكاليات

تواجه السياحة بتونس اليوم العديد من التحديات قد تشكل عائقا أمام تطور هذا القطاع في المستقبل. فلا يخفى على أحد أن عماد السياحة هو الاستقرار السياسي والسلام والأمن والقدرة لإقامة حوار بين مختلف الشعوب بدون قيود فكرية أو مادية، ومما لا شك فيه أن أخطر تحدي يواجه هذا القطاع اليوم هو تنامي خطر الإرهاب على مستقبل السياحة في المنطقة وهو ما يتطلب جهداً مشتركاً للتصدي لهذه الظاهرة و ضمان أمن وسلامة السائح في المنطقة التي تنعم بالإستقرار.

أما التحدي الثاني والأكبر أمام التنمية السياحية في الفترة القادمة فهو المحافظة على البيئة خاصة وأن تونس تشهد العديد من الإشكاليات البيئية فعنصر الجذب الرئيسي لبلادنا هو ما تتميز به من شواطئ وطبيعة خلابة فضلا عن التموقع الجغرافي المتميز. وقد تسببت الكثير من المشاريع السياحية في الفترة الماضية في الإضرار بهذه الثروة الطبيعية رغم الحرص على ضمان استمرار جاذبية المنطقة وتفرداها على المدى الطويل. أن حالة الفزع من العمليات الإرهابية والتلوث قد تشكل أحد أهم أسباب عزوف السياح عن سواحلنا ما لم نسع جميعا وفي الوقت المناسب إلى إيجاد الحلول لمواجهة هذه التحديات.

1.2- الأولويات :

تبقى هذه الأولويات رهينة بعض المعطيات الخارجة عن نطاق الوزارة والقطاع وأهمها :

- إستقرار الوضع الأمني الداخلي مع تراجع وتيرة الأزمات السياسيّة الداخليّة وإستقرار الوضع ببلدان الجوار وذلك نظراً للانعكاسات المباشرة لهذا الوضع على محتوى النصائح الموجّهة للمسافرين من قبل وزارات الشؤون الخارجيّة بأغلب الدول الأوروبيّة
- معالجة المظاهر والإشكاليات البيئيّة الصّادمة للزوّار الأوروبيين وخاصّة بالمناطق الحضريّة وبمحيط المناطق السياحيّة

تأسيسا على ذلك، فإن أولويات برنامج قيادة القطاع السياحي تتمثل في ما يلي :

1. تعزيز المنظومة الأمنية بالمناطق السياحية وداخل الوحدات الفندقية،
2. مزيد العناية بالبيئة وتحسين المحيط السياحي بالجهات والمناطق السياحية،
3. إثراء وتنوع المنتج بما يتماشى وتطلعات سائح القرن الواحد والعشرين من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية على غرار السياحة البيئية والسياحة الثقافية والسياحة الصحراوية والقولف، وسياحة المؤتمرات والعلاج الطبيعي بمياه البحر وسياحة الإستشفاء في المؤسسات الصحية ،

4. وضع مخطط للهوض بجودة المنتج السياحي وتحسين الخدمات المسداة للحرفاء
5. إرساء شراكة فاعلة بين القطاعين العام / والخاص في مجال الاستثمار المشترك بما يضمن ترقية القطاع خدمة للتنمية المستدامة.
6. إنتعاشة القطاع وتحسين الدخل وخفض معدلات البطالة

2. خارطة البرنامج:

بالنظر إلى خصوصية تنظيم وتسيير مصالح وهيكل وزارة السياحة والصناعات التقليدية من جهة، ومراعاة لخصوصية التنظيم الهيكلي للوزارة أي في ظل غياب كلي لإدارات فنية تابعة للوزارة تشرف على القطاع حيث توكل للديوان الوطني التونسي للسياحة جميع المهمات ذات الصبغة الفنية، لم يقع تقسيم هذا البرنامج إلى برامج فرعية . هذا وقد تم تحديد الهياكل المتدخلة في البرنامج وفقا لما يلي:

الهياكل المتدخلة في برنامج قيادة القطاع السياحي

معهد الدراسات
السياحية العليا
بسيدي ظريف

الديوان الوطني
التونسي
للسياحة

الديوان ومكاتبه

2.1 إستراتيجية البرنامج

أولاً: في مجال تنمية الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع السياحي: يضم جهاز التكوين السياحي والفندقي معهدا عال للسياحة وثلاثة مراكز تكوين وأربعة مدارس سياحية موزعة على خمس ولايات. وقد شهد التكوين السياحي في الفترة الأخيرة جملة من الإصلاحات والقرارات قوامها برنامج تأهيل شامل متصل بجملة من الجوانب الأساسية ذات العلاقة بعمق التكوين والجودة ومستوى التأطير والتقييم وحسن التصرف. وتطمح إستراتيجية البرنامج في مجال تنمية الموارد البشرية أساسا إلى بلوغ جملة من الأهداف الأساسية منها:

1. توجيه قطاع التكوين المهني للاستجابة لحاجيات قطاع الانتاج من المهارات والكفاءات من خلال تمثي قوامه شراكة فاعلة بين القطاعين العام / الخاص
2. تطوير مسلك التدريب المهني
3. إحداث مسلك جديد لتثمين المهارات ومكاسب التجربة العملية
4. الربط بين التكوين والتكوين المستمر لتفعيل منظومة التكوين مدى الحياة
5. تطوير كفاءة المكونين في منظومة التكوين المهني
6. إحداث منظومة للتوجيه والإعلام حول التكوين والتدريب لتطوير الطلب على التكوين
7. التكوين والتدريب في خدمة التنمية الجهوية.

ثانياً: في مجال تعزيز الوجهة السياحية بالداخل والخارج: اعتبارا للمستجدات والأحداث الراهنة التي تعرفها بلادنا ومالها من اثر على تسويق الوجهة التونسية سيتم العمل على انتهاج استراتيجية ترويجية ترمي الى بلوغ الأهداف المرسومة والمتمثلة بالخصوص في تعزيز الوجهة التونسية بالخارج والداخل وتحسين كافة المؤشرات السياحية (عدد الوافدين ، حجم الليالي المقضاة ، المداخل السياحية) الى جانب استرجاع حصصنا بمختلف الاسواق السياحية وتمتين علاقتنا بمختلف شركائنا بالخارج من متعهدي رحلات وشركات طيران . وتتمحور الاستراتيجية البرنامج التي تأخذ بعين الاعتبار للاعتمادات المرصودة وخصوصية كل سوق سياحية حول العناصر التالية :

1. الدعاية الوطنية : مواصلة إنجاز حملاتنا الدعائية بالأسواق الأوروبية عبر مختلف الوسائط الاعلامية مع ضرورة التركيز على القيام بحملات دعائية قصصية story telling/brand content من خلال الاعتماد على الأفلام القصيرة و

الشهادات الحية لبعض السياح والعمل على تنزيلها بكثافة على المواقع الاجتماعية و الوسائل الرقمية قصد بعش رسائل طمأنة للحريف.

2. الأشهار المشترك: العمل على توطيد العلاقات مع ممثلي شبكات البيع و متعهدي الرحلات عن طريق إبرام اتفاقيات شراكة لتحفيزهم على تدعيم برمجة الوجهة التونسية و تسويق مختلف منتوجاتها خاصة ذات القيمة المضافة العالية (سياحة الغولف، السياحة الاستشفائية، سياحة المؤتمرات، السياحة الصحراوية، السياحة الثقافية).
3. التظاهرات بالخارج: تدعيم حضور الوجهة التونسية في التظاهرات السياحية بالخارج مع الحرص على توفير تغطية إعلامية هامة و حث المهنيين التونسيين على المشاركة خاصة في الصالونات و المعارض الدولية و الجهوية.
4. العلاقات العامة :

- توطيد العلاقات مع وسائل الإعلام الأجنبية و دعوتهم للتعرف على حقيقة الاوضاع بالبلاد و المجهودات المبذولة في مجال توفير الامن و الاستقرار قصد تمرير رسالة طمأنة لحرافنا بالاعتماد خاصة على الشهادات الحية (démarche testimoniale) لبعض السياح الذين قضوا عطلم بتونس. الى جانب التعرف على ثراء و تنوع المنتج السياحي التونسي .

- تكثيف التظاهرات الثقافية و الرياضية التي من شأنها خلق الحدث على غرار المهرجانات و الزايات مع الحرص على تغطيتها إعلاميا لما لها من وقع ايجابي على تحسين صورة تونس بالخارج بالإضافة إلى مساهمتها في تنشيط و انتعاش مختلف الجهات السياحية.

- العمل بالتنسيق مع وزارتي الشؤون الخارجية و الداخلية على بعث رسائل طمأنة للسياح الأجانب من خلال القيام بالاتصالات اللازمة لرفع الحذر و قيود السفر عن عدد من المناطق التونسية المدرجة بمواقع و اب وزارات الشؤون الخارجية لعدد البلدان الأوروبية غير أن هذا يبقى رهينة الاستقرار السياسي و الأمني الذي يعتبر عاملا أساسيا لاستعادة النسق العادي للقطاع السياحي.

5. دعم النقل الجوي: من المتوقع ان يتم مواصلة دعم النقل الجوي لمتعهدي الرحلات المبرمجين للوجهة التونسية وذلك وفقا لألية دعم يتم الاتفاق عليها بالتنسيق مع كافة الاطراف المعنية .

ثالثا: في مجال النهوض بالجودة في القطاع السياحي: تبرز جودة المنتج السياحي في أشكال عرضه و تقديمه للحراف فالقطاع السياحي، بالرغم مما يجمعه بباقي القطاعات الإنتاجية و المهنية من ضوابط اقتصادية و اجتماعية، فإنه يتميز باعتماده الأساسي على الجانب الخدماتي حيث تشكل فيه آليات العرض و أشكاله و طرق التقديم أهم مكونات. وبالرغم من ذلك، تشكو العديد من المؤسسات السياحية من ضعف بين لثقافة الجودة من حيث النظافة و التجهيز و الخدمات، إضافة إلى ما يعانیه التنشيط

السياسي من فوضى وتدخل أطراف بعيدة عن الميدان تساهم في الإضرار بمستوى السياحة الوطنية مما يفرض تدخلا حاسما من أجل تعزيز جودة المنتج السياحي. وتتميز إستراتيجية البرنامج في مجال النهوض بالجودة في القطاع السياحي بإعتماد مقارنة تهدف للنهوض بجودة المنتج ومحتواه ونوعية الخدمات لكسب رهان المنافسة وجلب شرائح من الزبائن ذات قدرة شرائية عالية والإرتقاء بسمعة الوجهة التونسية. وتبني هذه خطة على :

- مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية والعمل على توسيعه ليشمل كافة مكونات القطاع السياحي (وكالات الأسفار، المطاعم السياحية، النقل السياحي...)
- الشروع في إعداد معايير تقييم الخدمات السياحية،
- تكثيف برامج المراقبة الموجهة لجودة الخدمات بالفنادق والمطاعم
- تكثيف الحملات الوطنية والجهوية للعناية بالبيئة والمحيط بالمدن والمحطات السياحية وتحسين علامات الإرشاد السياحية
- تشجيع المؤسسات السياحية على الانخراط في نظم التصرف في الجودة

رابعاً: في مجال تنوع العرض السياحي: تهدف إستراتيجية البرنامج في هذا المجال إلى :

1. دفع المشاريع السياحية ذات القيمة المضافة العالية،
2. تنوع المنتج من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية (السياحة الثقافية والسياحة الصحراوية والقولف والسياحة المؤتمرات والسياحة الإقامة والعلاج الطبيعي بمياه البحر والسياحة الإستشفاء في المؤسسات الصحية...)
3. تحفيز الإستثمار في القطاع السياحي والبنية الأساسية من خلال :

- وضع آليات لتحفيز الإيواء السياحي البديل للمنتج الفندقي وتشجيع المنتجات السياحية البديلة،
- تحيين دليل المستثمر في القطاع السياحي تبعا لما تم إصداره من نصوص جديدة متعلقة بالإستثمار.

3. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

1.3 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء

تتمثل أهداف البرنامج 1 " قيادة قطاع السياحة" وفقا للمحاور الإستراتيجية والأولويات للبرنامج فيما يلي :

الهدف 1.1 : تنمية الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع السياحي

تقديم الهدف : تكوين الإطارات في المجال الفندقى والسياحي. وتوفير يد عاملة متكوّنة في جميع الإختصاصات وذلك بغاية سدّ حاجيات القطاع السياحي من اليد العاملة الكفؤة وهو مامن شأنه أن ينعكس إيجابا على نوعيّة الخدمات المقدّمة للسوّاح من ناحية ويرفع من جودة المنتج السياحي من ناحية أخرى.

مرجع الهدف : النهوض بمنظومة التكوين ضمن إستراتيجية تنمية القطاع السياحي

مهرات إعتقاد المؤشرات

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
1932	1818	1757	1571	1328	1391	1880	متكون	المؤشر 1.1.1: عدد المتكويين في المدارس السياحية.
170	120	90	75	62	15	-	مكون	المؤشر 2.1.1: عدد المكونين المتمتعين بتكوين المكونين
300	280	265	248	170	-	-	منتفع	المؤشر 3.1.1: عدد المنخرطين في التكوين المستمر

الهدف 2.1 : تعزيز الوجهة السياحية بالداخل والخارج

تقديم الهدف : تدعيم الوجهة السياحية التونسية أي المثابرة على تنوع الأسواق المغذية للحركة السياحية الوافدة بتعزيز تواجدها بالأسواق التقليدية واكتساح أسواق سياحية جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

مرجع الهدف : تعزيز صورة القطاع ضمن إستراتيجية تنمية القطاع السياحي

مهرات إعتقاد المؤشرات

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
8600000	7200000	6000000	5000000	7219998	7351747	6999354	وافد	المؤشر 1.2.1: عدد الوافدين من الخارج
35 م ل	30 م ل	25 م ل	22 م ل	29107239	30001210	30 035 419	الليلة	المؤشر 2.2.1: عدد الليالي المقضاة
4 000	3 300	3 000	2 700	3 625.6	3 221.4	3 175.3	مليون دينار	المؤشر 3.2.1: العائدات من العملة الصعبة

الهدف 3.1 : النهوض بالجودة في القطاع السياحي

تقديم الهدف : النهوض بجودة المنتج ومحتواه ونوعية الخدمات وتنوع العرض لكسب رهان المنافسة وجلب شرائح من الزبائن ذات قدرة شرائية عالية ومزيد الإرتقاء بسمعة الوجهة التونسية.

مرجع الهدف : تحسين الجودة ضمن إستراتيجية تنمية القطاع السياحي

ممرات اعتماد المؤشرات

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
25	20	15	10 (* 5)	8501	6877	6743	ألف	المؤشر 1.3.1: عدد زيارات التفقد
								المؤشر 2.3.1: عدد المؤسسات المنخرطة في برنامج التأهيل
3	2	1	1	0	0	0	عدد	المؤشر 3.3.1: عدد مكاتب الاستقبال التي تم تأهيلها
70	65	60	-	-	-	-	%	المؤشر 4.3.1: نسبة رضا الحريف

(* عدد زيارات التفقد حتى موفي شهر جوان 2015).

الهدف 4.1 : تنوع العرض السياحي

تقديم الهدف : تنوع المنتج من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية مدعمة للسياحة الشاطئية من شأنها أن تثري العرض وتساهم في الحد من الطابع الموسمي الذي يميز المنتج البحري.

مرجع الهدف : تنوع العرض ضمن إستراتيجية تنمية القطاع السياحي

ممرات اعتماد المؤشرات

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
40	40	35	30	25	21	15	عدد	المؤشر 1.4.1: عدد المشاريع غير التقليدية المنجزة
122	120	120	110	108	109	117	عدد	المؤشر 2.4.1: عدد المشاريع غير التقليدية المصادق عليها
50	45	35	20	19	39	29	عدد	المؤشر 3.4.1: عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق تشجيع التنمية الجهوية

2.3 تقديم أنشطة البرنامج:

فيما يلي أهم الأنشطة التي ستساهم في تحقيق أهداف برنامج قيادة قطاع السياحة::

الأهداف	مؤشرات الأداء	قيس	الانشطة	الاعتمادات
الهدف 1: تنمية الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع السياحي	المؤشر 1: عدد المتكويين في المدارس السياحية	عدد المتكويين في المدارس السياحية	<ul style="list-style-type: none"> □ بعث بوابة للتعريف بمراكز التكوين الفندقية والتسجيل عن بعد □ برمجة حملات دعائية وتعريفية بمنظومة التكوين السياحي والفندقي بالوسط السياحي المدرسي (سلسلة لقاءات، توزيع مطبوعات و مطويات، تنظيم زيارات مفتوحة داخل المراكز للعموم إلخ...) □ إعداد اتفاقية ثنائية مع أصحاب المهنة وتحسيسهم بضرورة الإنخراط في منظومة التكوين المستمر الموجه لعمال النزل. 	
	المؤشر 2: عدد المتكويين المتمتعين بتكوين المتكويين	عدد المتكويين المتمتعين بتكوين المتكويين	<ul style="list-style-type: none"> □ تحسيس الإطار المكون لضرورة الإنخراط في هذه العملية □ توقيع اتفاق شراكة مع الهياكل المختصة في هذا المجال التابعة لوزارة التكوين المهني □ الإستعانة بالخبرات الوطنية وكذلك الخبرات الأجنبية من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون الدولي المختصة ومراكز التكوين المماثلة بالبلدان الأجنبية □ إعداد وضبط برنامج سنوي تقع المصادقة عليه مسبقا وإعلام مراكز التكوين به للدعم والمتابعة 	

	<p>□ تحسيس أصحاب النزل وكافة المؤسسات السياحية بضرورة الإنخراط في هذه المنظومة وتأمين أكبر عدد ممكن من المنتفعين بهذا البرنامج</p> <p>□ توقيع اتفاق شراكة مع الجامعة المهنية وتفعيل ذلك على المستوى الجهوي بين مراكز التكوين والجامعات الجهوية</p> <p>□ التنسيق المسبق بين مراكز التكوين والجامعات الجهوية ومندوبيات السياحة لتحديد الحاجيات وضبط رزنامة عمل</p> <p>□ تنفيذ البرنامج داخل مراكز التكوين في شكل دروس يؤمنها المكونون وكذلك داخل المؤسسات في موقع العمل ويؤمنها كذلك المكونون التابعين لمراكز التكوين</p>	<p>المؤشر3: عدد المنخرطين في التكوين المستمر</p>	
	<p>وضع خطة ترويجية تتمحور حول العناصر التالية:</p> <p>□ الإشهار الوطني : انجاز حملات تسويقية بالخارج تستهدف خاصة الأسواق الأولى عبر أبرز المحطات التلفزية لمزيد التعريف بالوجهة السياحية واعتماد الإتصال الرقمي</p> <p>□ انجاز حملات تكتيكية للحد من التداعيات السلبية من خلال بعث رسائل طمأنة بالاعتماد على شخصيات فعالة في المجال الإعلامي والفني و الرياضي</p> <p>□ انجاز حملات دعائية قصصية story telling/brand content من خلال الإعتماد على الأفلام القصيرة و الشهادات الحية لبعض السياح والعمل على</p>	<p>المؤشر1: عدد الوافدين من الخارج</p>	<p>الهدف 2: تعزيز الوجهة السياحية بالداخل والخارج</p>

<p>تزييلها بكثافة على المواقع الإلتماعية و الوسائل الرقمية</p> <p>□ الإلشهار المشترك : مساندة متعهدي الرحلات و ذلك بتشجيعهم على الإبقاء على برامجهم و حثهم على تسويق كامل المناطق السياحية طيلة السنة</p> <p>□ دعوة متعهدي الرحلات جدد : قصد تعريفهم بالمنتوج السياحي بمختلف أنواعه و تحسينهم على تسويقه انطلاقا من الجهات الأوروبية</p> <p>□ العمل على دعم متعهدي الرحلات المختصة : على غرار السياحة المتقاعدین، القولف، المؤتمرات و السياحة الريفية لجلب شرائح جديدة من السياح و ذلك لتمديد الموسم السياحي و تحسين مرد ودية القطاع</p> <p>□ ترويج منتوجات ذات قيمة مضافة : كالقولف و المعالجة بمياه البحر و المؤتمرات و السياحة الثقافية قصد استقطاب شريحة جديدة من السياح ذوي قدرة انفاقية عالية</p> <p>□ انتداب وكالة مختصة في مجال العلاقات العامة: قصد دعم ترويج الوجهة السياحية لنشر مقالات صحفية تشيد بتونس بأهم الصحف و المجلات الأوروبية</p> <p>□ تكثيف التظاهرات بالخارج: و تدعيم حضورنا في المعارض الدولية</p> <p>□ استضافة وسائل الإعلام مع التركيز على القنوات التلفزية و الوسائل الحديثة للاتصال</p>		
---	--	--

	<p>□ تكثيف الحملات الوطنية والجهوية للعناية بالبيئة والمحيط</p> <p>□ دعم النقل الجوي وتكثيف الربط الجوي خارج موسم الذروة: وتدعيم الوجهة في الأسواق البعيدة والعمل على ربط خط جوي مباشر بين تونس وكندا وتونس والصين</p> <p>□ انتداب وكالة اتصال على السوق الجزائرية</p> <p>□ القيام بحملة اشهارية للسياحة الداخلية</p>		
	<p>إضافة إلى الانشطة المبرمجة لتحقيق قفزة نوعية في عدد ونسبة الوافدين من الخارج سيتم التركيز خاصة على :</p> <p>□ القيام بحملات دعائية على السوق الجزائرية قصد حث الجزائريين على قضاء عطلهم الصيفية منها والشتوية بالوحدات الفندقية وزيارة المحطات والمراكز الترفيهية</p> <p>□ دعم وتشجيع المهنيين على تسويق رحلات شاملة الخدمات لقائدة السياح المغاربة بأسعار تفضيلية (علاجية وإستكشافية) والتي من شأنها الترفيه في مدة الإقامة بالنزل وتدعيم المداخل السياحية</p> <p>□ العمل على ملائمة المنتج السياحي مع متطلبات وخصوصيات السائح المغربي (سياحة الجوار)</p> <p>□ العمل على التعاقد مع وكالة اتصال لتصوير وانجاز حملة دعائية خاصة بالسوق الداخلية</p>	<p>المؤشر 2: عدد الليالي المقضاة</p>	

	<p>□ حث أهل القطاع على مزيد العمل لإنجاح المواسم السياحية في السنوات الثلاث القادمة (2016-2018) خاصة وأن البلاد سائرة نحو الاستقرار السياسي مما يعزز عدد الوافدين والليالي المقضاة وبالتالي تدعيم عائدات البلاد من العملة الصعبة.</p>	<p>المؤشر3: العائدات من العملة الصعبة.</p>	
	<p>□ المسح الشامل للمؤسسات السياحية حسب المناطق السياحية</p> <p>□ زيارات تفقد لتصنيف المؤسسات السياحية</p> <p>□ زيارات تفقد في إطار المتابعة المستمرة للمؤسسات السياحية</p> <p>□ زيارات تفقد موجه لجودة الخدمات السياحية وحفظ الصحة والسلامة الغذائية</p> <p>□ زيارات تفقد للمنظومة الأمنية والوقائية</p> <p>□ زيارات تفقد للرحلات السياحية والبحرية</p> <p>□ زيارات تفقد للأنشطة السياحية والأدلاء السياحيين</p> <p>□ زيارات تفقد للمحيط السياحي</p>	<p>المؤشر1: عدد زيارات التفقد</p>	<p>الهدف3: النهوض بالجودة في القطاع السياحي</p>
	<p>□ التأطير والإحاطة بالمؤسسات الفندقية وحث المهنيين على مزيد الانخراط في البرنامج</p> <p>□ توجيه الدعم نحو المؤسسات ذات الأولوية خصوصا المؤسسات ذات الإمكانيات الاقتصادية والتي تمر بصعوبات مالية ظرفية</p> <p>□ توفير الدعم الفني و الدعم المالي</p> <p>□ توفير إجراءات مرنة و تركيز آليات للتحسيس والدعم</p>	<p>المؤشر2: عدد المؤسسات السياحية المنخرطة في برنامج التأهيل</p>	

	<p>الفني والمرافقة</p> <ul style="list-style-type: none"> □ تقديم حلول عملية جاهزة للمهنيين □ تدعيم مكتب التأهيل السياحي بخبرات فنية داخلية وخارجية 		
	<ul style="list-style-type: none"> □ اعداد تقرير سنوي حول وضعية مكاتب الاستقبال موجه لمختلف الادارات المعنية لتدارك النقائص المسجلة و التنسيق معها لوضع مخطط اصلاحي (تسويات الوضعية الادارية, توفير الزي المهني, ربط بالشبكة, توفير مطويات و نشریات, دورات تكوين مستمر...). □ مبادرة الادارة في القيام بالإجراءات الادارية و القانونية لإعلان استشارات للهندسة الداخلية و تهيئة مكتب "محمد الخامس" و تأثيثه و التنسيق مع ادارة المعدات و الممتلكات لمتابعة الأشغال. □ التنسيق مع ادارتي تنمية الكفاءات المهنية و الموارد البشرية لتأمين دورات تكوين لأعوان الاستقبال في تقنيات الاتصال بالغات الأجنبية : الانجليزية ,الفرنسية , الألمانية (بنظام التكوين عن بعد). □ اختيار مكاتب الاستقبال ذات الأولويات في برنامج التأهيل ,والتنسيق مع الادارات الجهوية المعنية في النظر في وضع هياكل خفيفة للإرشاد السياحي. 	<p>المؤشر3: عدد مكاتب الاستقبال التي تم تأهيلها</p>	
	<ul style="list-style-type: none"> □ إنجاز دراسة حول نسبة رضا الحريف ومدى جودة 	<p>المؤشر4: نسبة</p>	

	الخدمات المسداة لفائدة الحرفاء □ إنجاز الإستبيان خلال السداسي الثاني من سنة 2015 حيث تم الإنتهاء من إعداد إستمارة الإستبيان والملف الفني والحصول على التأشيرة من المجلس الوطني للإحصاء بعد المصادقة على محتواها	رضاء الحريف	
	التأطير والإحاطة بالمؤسسات السياحية المستهدفة	المؤشر1: عدد المشاريع غير التقليدية المنجزة. في المنسوجات اليدوية	الهدف 4: تنوع العرض السياحي
	التأطير والإحاطة بالباعثين والتعريف بالأنشطة المستهدفة واقتراح الحوافز الضرورية	المؤشر2: عدد المشاريع غير التقليدية المصادق عليها.	
	التأطير والإحاطة بالمؤسسات الفندقية والتعريف بالحوافز المرصودة في هذا المجال	المؤشر3: عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق تشجيع التنمية الجهوية	

4. نفقات البرنامج:

1.4 ميزانية البرنامج :

تتوزع ميزانية برنامج قيادة قطاع السياحة لسنة 2016 على النحو التالي :

تطور إعتمادات برنامج قيادة قطاع السياحة

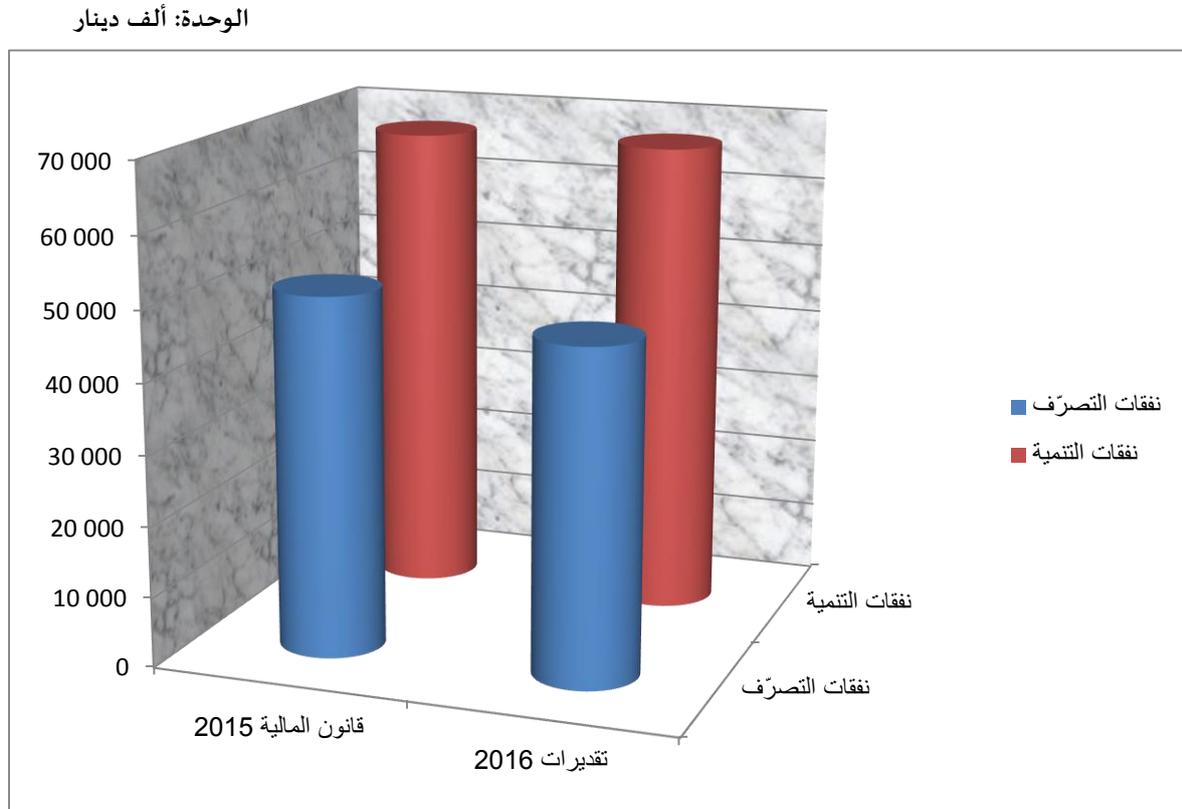
الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور 2016-2015		تقديرات 2016		قانون المالية 2015	إنجازات 2014	بيان البرنامج
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد			
-7.40	-3781,000	47264,000	47264,000	51045.000	46087,872	العنوان الأول: نفقات التصرف
-7	-3081,000	38134,000	38134,000	41215.000	37004,896	التأجير العمومي
-7.37	-700,000	8800,000	8800,000	9500.000	9082,656	وسائل المصالح
0.00	0	330,000	330,000	330.000	320.000	التدخل العمومي
0	0	67168,000	67168,000	67168,000	57454,544	العنوان الثاني: نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	67168,000	67168,000	67168,000	57484,544	التمويل العمومي
0	0	67168,000	67168,000	67168,000	57484,544	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	صناديق الخزينة
-3	-3781,000	114432,000	114432,000	118213,000	103572,416	مجموع البرنامج

وفيما يلي رسم بياني لتوزيع مشروع ميزانية برنامج قيادة قطاع السياحة لسنة 2016 حسب طبيعة النفقة :

توزيع مشروع ميزانية برنامج قيادة قطاع السياحة لسنة 2016 حسب طبيعة النفقة :

اعتمادات الدفع



2.4- إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج قيادة قطاع السياحة:

يلخص الجدول التالي إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج قيادة قطاع السياحة :

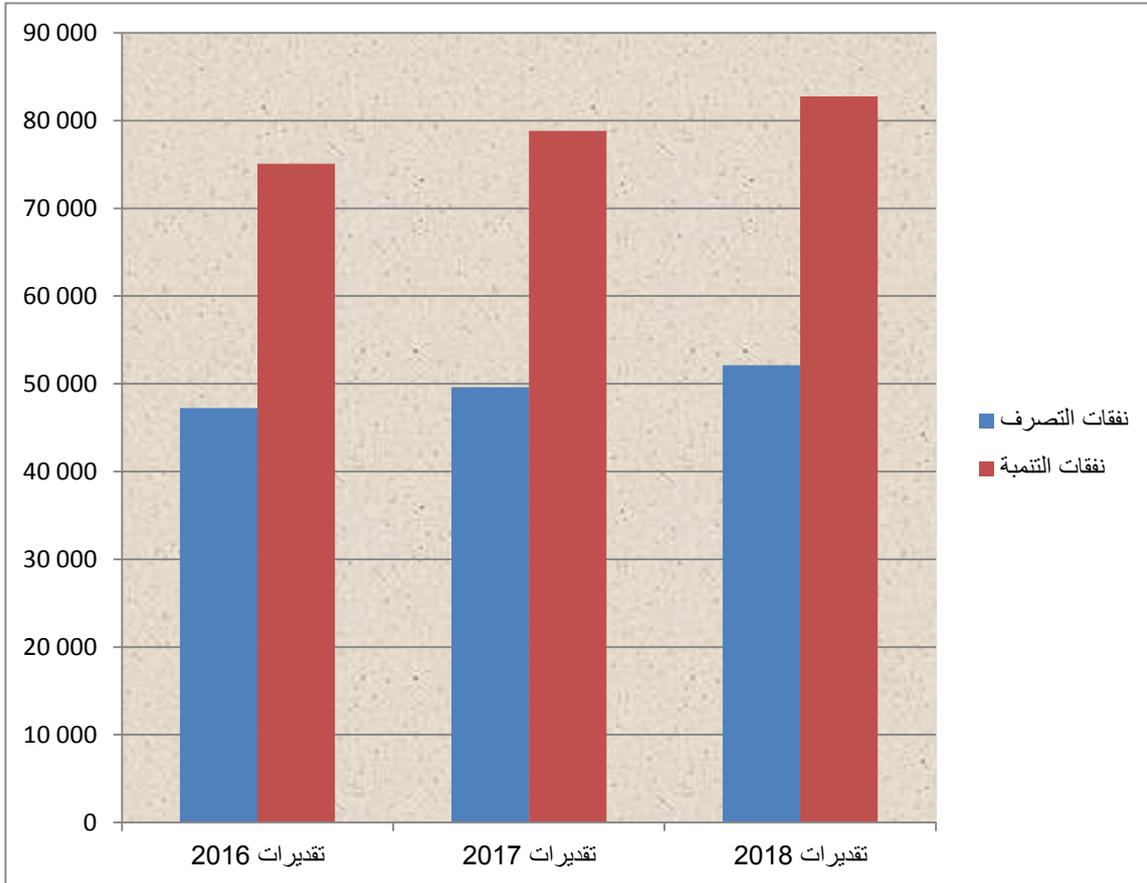
الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2015	إنجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
52104,150	49623,000	47264,000	51045,000	46087,872			نفقات التصرف
52104,150	49623,000	47260,000	49180,000	46087,872			على موارد الميزانية
42038,325	40036,500	38130,000	39350,000	37004,896			التأجير العمومي

9702,000	9240,000	8800,000	9500,000	9082,656			وسائل المصالح
							التدخل العمومي
363,825	346,500	330,000	330,000	320			
-	-	-	-	-			على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-			التأجير العمومي
-	-	-	-	-			وسائل المصالح
-	-	-	-	-			التدخل العمومي
1433,250	1365,000	600,000	700,000	537,050			على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-			التأجير العمومي
1212,750	1155,000	400,000	454,300	400			وسائل المصالح
220,500	210,000	200,000	245,700	137,050			التدخل العمومي
82764,675	78823,500	67168,000	67168,000	57484,544			نفقات التنمية
82764,675	78823,500	67168,000	67168,000	57484,544			على موارد الميزانية
-	-	-	-	-			الاستثمارات المباشرة
82687,500	78750,000	67168,000	67168,000	57484,544			التمويل العمومي
-	-	-	-	-			على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-			الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-			على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-			على الموارد الذاتية للمؤسسات
134868,825	128446,500	114,432	118,213	103572,416			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
126149,152	120142,050	115,032	118,913	104109,466			الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

وفيما يلي رسم بياني لإطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج قيادة قطاع السياحة :

إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج قيادة قطاع السياحة



الملاحق :

**بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج قيادة قطاع السياحة**

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 1.1.1.

تسمية المؤشر: عدد المتكويين في المدارس السياحية.

تاريخ تحيين المؤشر: 30 جوان 2015

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة قطاع السياحة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع السياحي.

تعريف المؤشر: تلبية حاجيات أصحاب المهنة واستجابة لطلبات سوق الشغل من اليد العاملة المتكونة والمختصة لتحسين

جودة السياحة

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

التفريعات: المدارس السياحية بالجهات والمناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: جمع النتائج التابعة لكل مركز واحتساب المجموع

وحدة المؤشر: متكون

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المسجلين في كل مركز تكوين

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير إدارية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مراكز التكوين

تاريخ توفّر المؤشر: 30 جوان من كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 1932 متكون

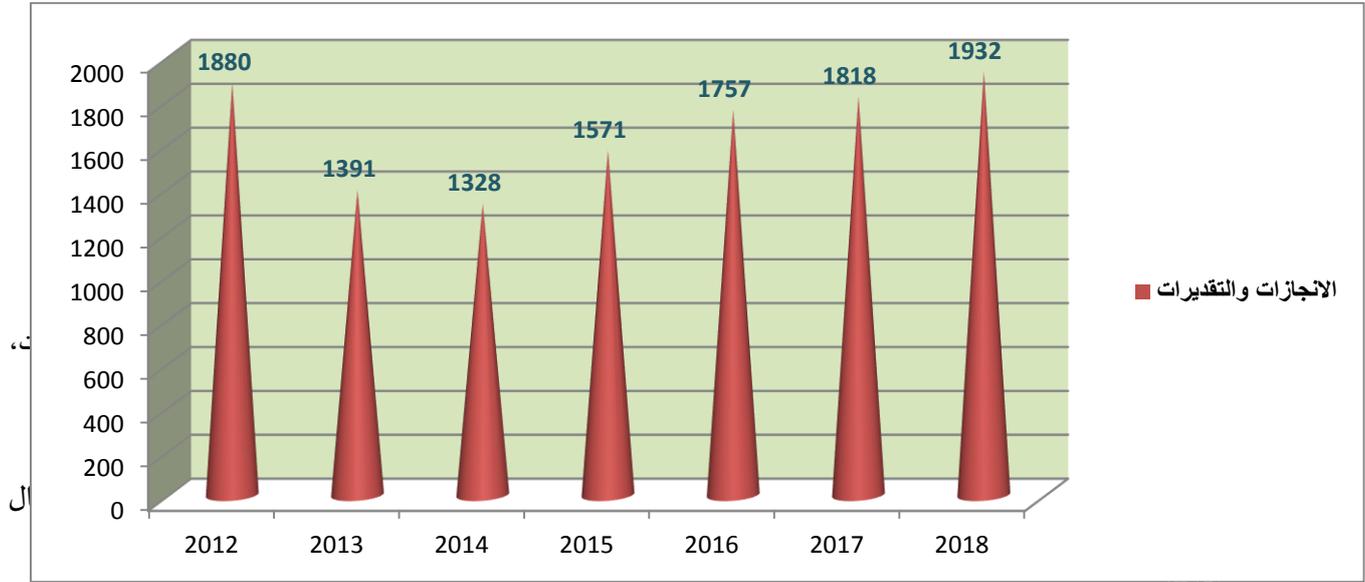
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد الجريبي المدير المركزي لتنمية الكفاءات المهنية والجودة

سلسلة النتائج والإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			الإنجازات				الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
1932	1818	1757	1571	1328	1391	1880	عدد المتكويين في المدارس السياحية. متكون	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يتطور عدد المتكويين في المدارس السياحية بصفة متفاوتة من سنة إلى أخرى وذلك بالرغم من المنظومة التكوينية المتكاملة والتي ميزتها الأساسية أنها تتلاءم مع واقع القطاع وتعمل على الإستجابة لحاجيات وطلبات أهل المهنة. ويهدف هذا المؤشر إلى تلبية حاجيات القطاع في كل الإختصاصات.

رسم بياني لتطور المؤشر:



تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا يعكس هذا المؤشر عدد المنخرطين ذوي الشهادات أو نسبة المندمجين في سوق الشغل بعد التخرج. وهو ما يستدعي إيجاد آلية لمتابعة الخريجين بعد حصولهم على الشهادات.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 2.1.1.

تسمية المؤشر: عدد المكونين المتمتعين بتكوين المكونين

تاريخ تحيين المؤشر: 30 جوان 2015.

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج قيادة قطاع السياحة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: - لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع السياحي

تعريف المؤشر: تنمية الكفاءات المهنية والبيداغوجية للمكونين لتأمين مستوى مرموق من التكوين للمتكونين.

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

التفريعات: المدارس السياحية بالجهات والمناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: جمع النتائج التابعة لكل مركز واحتساب المجموع

وحدة المؤشر: مكون

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المتكونين في مراكز التكوين

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير إدارية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مراكز التكوين

تاريخ توفر المؤشر: 30 جوان من كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 170 مكون

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد الجري المدير المركزي لتنمية الكفاءات المهنية والجودة

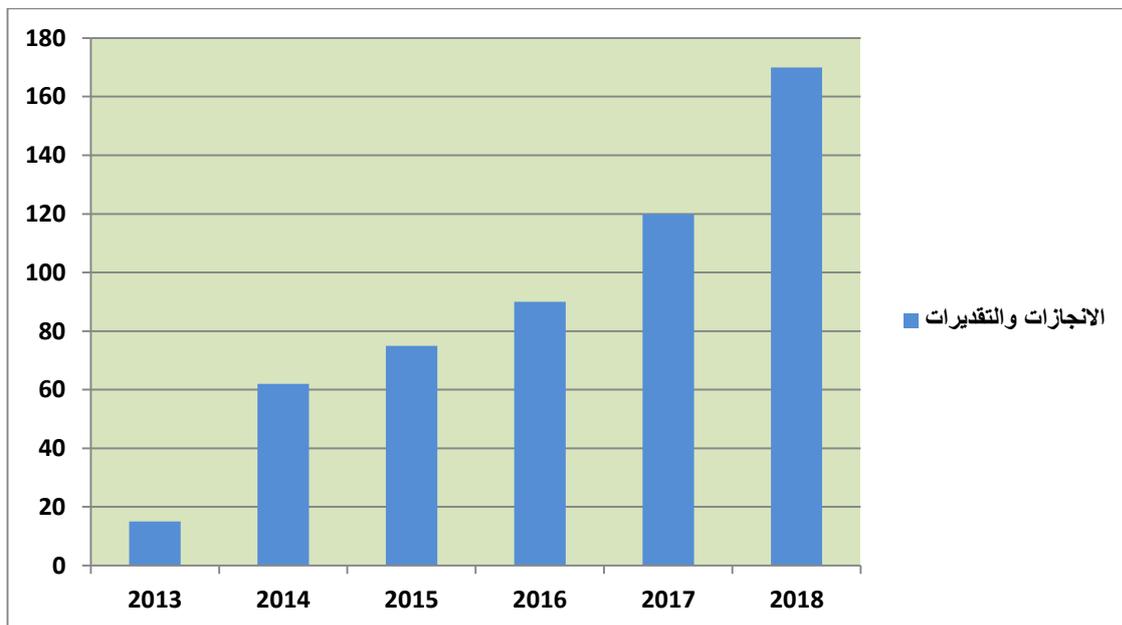
قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			الإنجازات				الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
170	120	90	75	62	15	-	مكون عدد المكونين المتمتعين بتكوين المكونين	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يسعى هذا المؤشر إلى رسكلة المكونين الذين يدرسون في مدارس ومراكز التكوين وخاصة في مجال بيداغوجيا التعليم حتى يتم إيجاد توازن بين المجال الفني وهو اختصاصهم وبين المجال البيداغوجي التعليمي الذي ينقصهم. هذا ويشمل مجال تكوين المكونين كل الإختصاصات وكل المدرسين دون استثناء للرفع من قدراتهم وكفاءاتهم البيداغوجية. ويتم تنظيم هذه الدورات داخل مدارس ومراكز التكوين التابعة للديوان الوطني التونسي للسياحة من طرف أخصائيين تونسيين وأجانب مشهود بكفاءتهم العالية. وقد تم سنة 2015 رسكلة 75 مكون ليصل العدد الجملي للمكونين 170 إطار مكون تابعين لكل المدارس والمراكز بنهاية سنة 2018 .

رسم بياني لتطور المؤشر:



1. تحسيس الإطار المكون لضرورة الإنخراط في هذه العملية
2. توقيع اتفاق شراكة مع الهياكل المختصة في هذا المجال التابعة لوزارة التكوين المهني
3. الإستعانة بالخبرات الوطنية وكذلك الخبرات الأجنبية من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون الدولي المختصة ومراكز التكوين المماثلة بالبلدان الأجنبية
4. إعداد وضبط برنامج سنوي تقع المصادقة عليه مسبقا وإعلام مراكز التكوين به للدعم والمتابعة.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 3.1.1.

تسمية المؤشر: عدد المنخرطين في التكوين المستمر.

تاريخ تحيين المؤشر: 30 جوان 2015.

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة قطاع السياحة.

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع السياحي

تعريف المؤشر: تنمية الكفاءات المهنية لعمال المؤسسات السياحية والرفع من مستوى مردوديتهم ونوعية الخدمات السياحية

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

التفريعات: جميع الجهات والمناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : جمع النتائج التابعة لكل مركز ولكل جامعة مهنية جهوية واحتساب المجموع

وحدة المؤشر: منتفع

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنخرطين، الدورات التكوينية، مجالات التكوين

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير أنشطة إدارية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مراكز التكوين والجامعات الجهوية المهنية

تاريخ توفر المؤشر: 30 جوان من كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 300 منتفع

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد الجربي المدير المركزي لتنمية الكفاءات المهنية والجودة

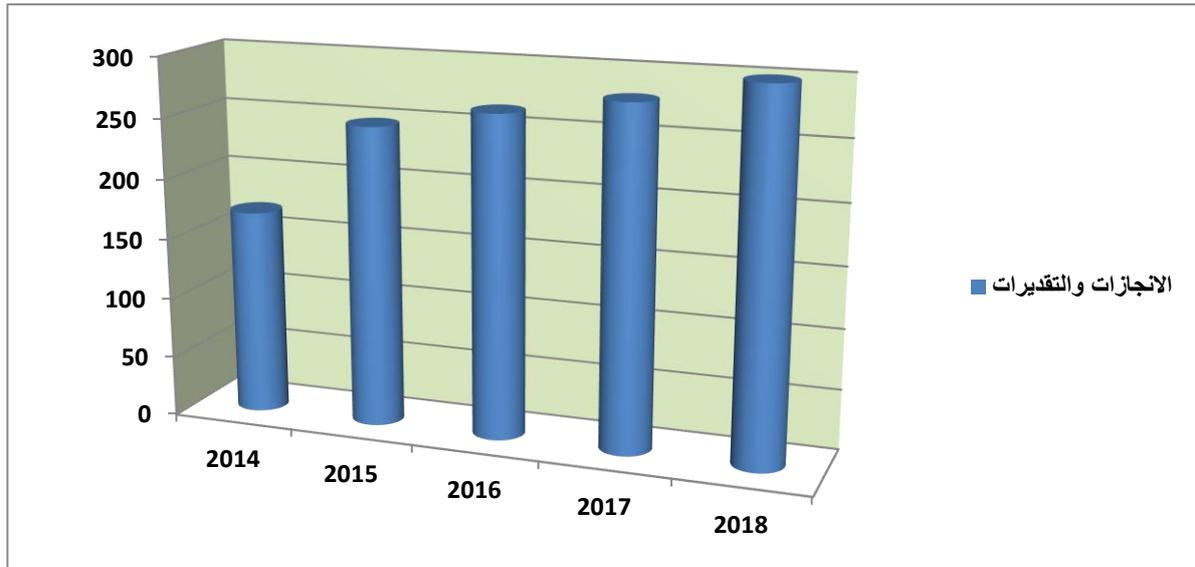
قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			الإنجازات				الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
300	280	265	248	170	-	-	عدد المنخرطين في التكوين المستمر	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يسعى هذا المؤشر إلى رسكلة وتأطير العاملين داخل النزل والمؤسسات السياحية المختلفة لما في ذلك من انعكاس ايجابي على الرفع من كفاءاتهم وتحسين جودة الخدمات. يتم تنظيم هذه الدورات داخل مراكز ومدارس التكوين التابعة لديوان السياحة وكذلك في مواقع العمل من طرف الإطار المكون التابع لهذه المراكز وبالتنسيق المباشر مع أصحاب المهنة ممثلين في الجامعات المهنية. وقد تم سنة 2015 رسكلة وتأطير 248 منتفع ليصل العدد الجملي إلى 300 منتفع بنهاية سنة 2018 .

رسم بياني لتطور المؤشر: .



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. تحسيس أصحاب النزل وكافة المؤسسات السياحية بضرورة الإنخراط في هذه المنظومة وتأمين أكبر عدد

ممکن من المنتفعين بهذا البرنامج

2. توقيع اتفاق شراكة مع الجامعة المهنية وتفعيل ذلك على المستوى الجهوي بين مراكز التكوين والجامعات

الجهوية

3. التنسيق المسبق بين مراكز التكوين والجامعات الجهوية ومندوبيات السياحة لتحديد الحاجيات وضبط

رزمة عمل

4. تنفيذ البرنامج داخل مراكز التكوين في شكل دروس يؤمنها المكونون وكذلك داخل المؤسسات في موقع العمل

ويؤمنها كذلك المكونون التابعين لمراكز التكوين

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 1.2.1

تسمية المؤشر: عدد الوافدين من الخارج

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2014

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة قطاع السياحة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز الوجهة السياحية بالداخل والخارج

تعريف المؤشر: احصاء جملي لعدد الوافدين من السواح ذوي الجنسية الأجنبية على البلاد التونسية.

نوع المؤشر: مؤشر نشاط

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

التفريعات: حسب الجهات والمناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: احتساب عدد الوافدين

وحدة المؤشر: الوافد

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الوافدين

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقة عبور يقع تعميمها من طرف السائح عند المعابر الحدودية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات صبغة إدارية

تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 8600000 وافد

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد ناجي قويدر الإدارة المركزية للترويج

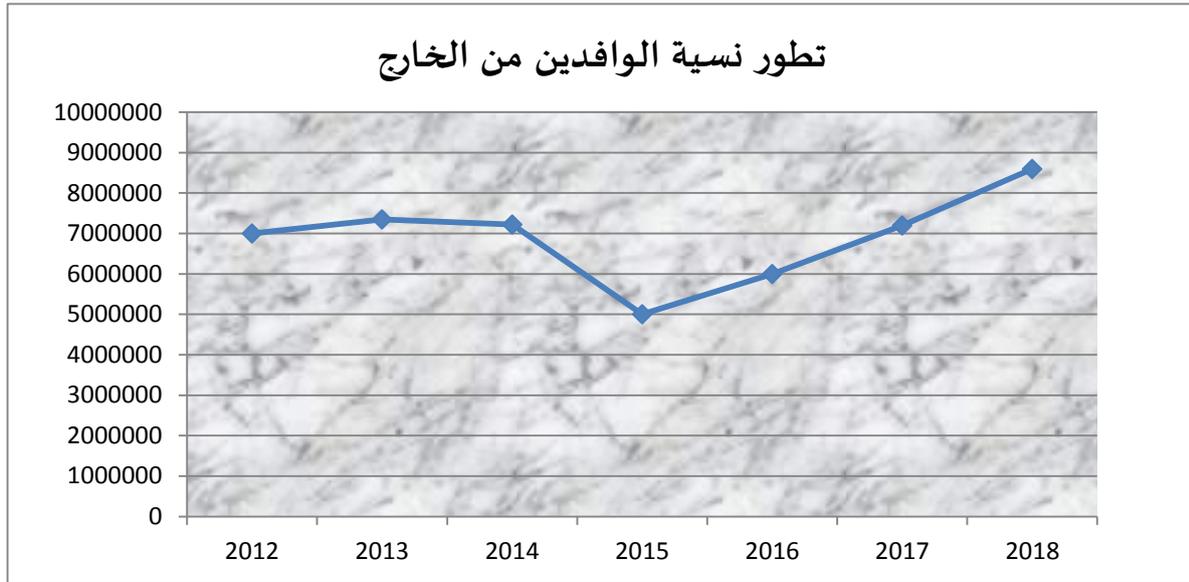
سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
8 000.000	6 000.000	4 000.000	5000000	6 068.593	6 268.585	5 990.464	وافد	عدد الوافدين من الخارج

تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: لقد كان للمستجدات والأحداث التي عرفتها بلادنا خلال السنوات الأخيرة الأثر السلبي على نمو النشاط السياحي حيث تراجع حجم الوافدين الأوروبيين بـ 3% مقارنة بسنة 2013 بالرغم من التحسن الملحوظ الذي عرفته الأسواق التقليدية على غرار الأسواق البريطانية والإيطالية والألمانية و تعود النتائج السلبية المسجلة على الأسواق الأوروبية بالأساس الى التراجع المتواصل للسوق الفرنسية بـ 6.1% مقارنة بسنة 2013 و 48 % بالنسبة لسنة 2010. في المقابل عرف حجم الوافدين من الأسواق المغربية نموا ملحوظا و خاصة السوق الجزائرية بـ 34.5 % مقارنة بسنة 2013 في حين سجلت السوق الليبية تراجعا ملحوظا من حيث الوافدين بـ 21.3 % مقارنة بسنة 2013.

أما بخصوص سنة 2015 واستنادا لما تم تسجيله خلال السداسي الأول والأحداث الأليمة التي عرفتها البلاد التونسية فانه من المتوقع تسجيل تراجع في مختلف المؤشرات السياحية ، حيث تشير المعطيات المتوفرة تراجع هام في خصوص الحجوزات بمختلف الأسواق السياحية و بالتالي انهاء السنة الحالية بانخفاض بنسبة تتراوح بين 30 و 40 % ماعدا السوق الجزائرية التي تنبئ بتحقيق نتائج ايجابية .

واعتبارا للتداعيات السلبية للعمليات الإرهابيتين المسجلتين خلال سنة 2015 و تأثيراتها الملحوظة على البرمجة الجوية لأبرز متعهدي الرحلات بمخلف الأسواق السياحية فان العودة الى تحقيق حصيلة ايجابية خلال السنوات المقبلة (2016 و 2017 و 2018) يتطلب تكثيف الجهود مع مختلف شركائنا بالخارج وحثهم على مواصلة تسويق الوجهة السياحية ، كما أنه رهين تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية و الإجتماعية على غرار الأسواق البينية و السوق الروسية والأوكرانية. وبعض الأسواق الجديدة على غرار الصين والهند وبعض البلدان الإفريقية.



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

وضع خطة ترويجية تتمحور حول العناصر التالية:

1. الإشهار الوطني : انجاز حملات تسويقية بالخارج تستهدف خاصة الأسواق الأولى عبر أبرز المحطات التلفزيونية

لمزيد التعريف بالوجهة السياحية واعتماد الإتصال الرقمي

2. انجاز حملات تكتيكية للحد من التداعيات السلبية من خلال بعث رسائل طمأنة بالاعتماد على شخصيات

فعالة في المجال الإعلامي والفني والرياضي

3. انجاز حملات دعائية قصصية /brand content /telling story من خلال الإعتماد على الأفلام القصيرة

و الشهادات الحية لبعض السياح والعمل على تنزيلها بكثافة على المواقع الإجتماعية والوسائل الرقمية

4. الإشهار المشترك : مساندة متعهدي الرحلات و ذلك بتشجيعهم على الإبقاء على برامجهم و حثهم على تسويق

كامل المناطق السياحية طيلة السنة

5. دعوة متعهدي الرحلات جدد : قصد تعريفهم بالمنتج السياحي بمختلف أنواعه و تحسيسهم على تسويقه

انطلاقا من الجهات الأوروبية

6. العمل على دعم متعهدي الرحلات المختصة : على غرار السياحة المتقاعدین، القولف، المؤتمرات و السياحة

الريفية لجلب شرائح جديدة من السياح وذلك لتمديد الموسم السياحي وتحسين مرد ودية القطاع

7. ترويج منتوجات ذات قيمة مضافة : كالفولف والمعالجة بمياه البحر والمؤتمرات و السياحة الثقافية قصد استقطاب شريحة جديدة من السياح ذوي قدرة انفاقية عالية
8. انتداب وكالة مختصة في مجال العلاقات العامة: قصد دعم ترويج الوجهة السياحية لنشر مقالات صحفية تشيد بتونس بأهم الصحف والمجلات الأوروبية
9. تكثيف التظاهرات بالخارج: وتدعيم حضورنا في المعارض الدولية
10. استضافة وسائل الإعلام مع التركيز على القنوات التلفزية و الوسائل الحديثة للاتصال
11. تكثيف الحملات الوطنية والجهوية للعناية بالبيئة والمحيط
12. دعم النقل الجوي وتكثيف الربط الجوي خارج موسم الذروة: وتدعيم الوجهة في الأسواق البعيدة والعمل على ربط خط جوي مباشر بين تونس و كندا و تونس و الصين
13. انتداب وكالة اتصال على السوق الجزائرية
14. القيام بحملات اشهارية للسياحة الداخلية

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.2.1

تسمية المؤشر: عدد الليالي المقضاة

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2014

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة قطاع السياحة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز الوجهة السياحية بالداخل والخارج

تعريف المؤشر: احصاء جملة الليالي المقضاة من طرف المقيمين بالوحدات السياحية

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات : حسب الجهات والمناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: إحتساب الليالي المقضاة

وحدة المؤشر: الليلة المقضاة

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المقيمين، النزل

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير ذات صبغة إدارية ومعطيات مدونة بمنظومة اعلامية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات الفندقية

تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر 35 مليون ليلة

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد ناجي قويدر الإدارة المركزية للترويج

سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

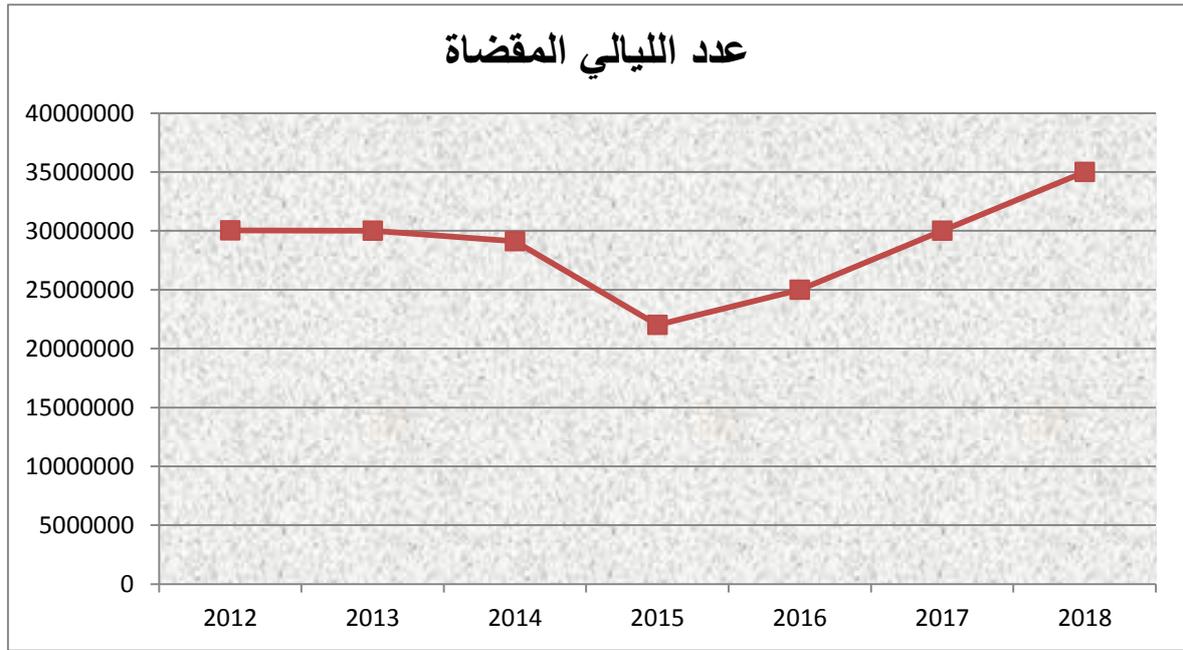
التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
35 م ل	30 م ل	25 م.ل	22 م ل	29107239	30001210	30 035 419	الليالي الليلة	عدد المقضاة

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: بالرغم من المجهودات المبذولة في مجال الإشهار والترويج على مختلف الأسواق السياحية والإعتمادات الهامة المرصودة لها فان حجم الليالي المقضاة بالنزل عرف تراجعاً بـ 3% حيث تم تسجيل سنة 2014 حوالي 29 مليون ليلة مقابل 30 مليون ليلة سنة 2013 وذلك بالرغم من تسجيل نمو ايجابي بالسوق المغربية يقدر بحوالي 10% ، هذا ويمكن تفسير تراجع في مجموع الليالي المقضاة بالوحدات الفندقية الى الحصيلة السلبية المسجلة بالأسواق الأوروبية (5%-) .

أما بخصوص سنة 2015 فانه من المنتظر أن تساهم بعض الأسواق السياحية على غرار السوق الجزائرية و السوق الداخلية في الحد من التراجع المتوقع في المجموع العام لعدد الليالي المقضاة بالوحدات الفندقية خلال سنة 2015 و بالتالي من الأرجح بلوغ حوالي 22 مليون ليلة أي تراجع بنسبة 25% مقارنة بسنة 2014 .

بالنسبة لسنوات 2016 و 2017 و 2018 و اعتماداً على معدل مدة الإقامة لمختلف الجنسيات و التي تقدر بحوالي 4 أيام و بالنظر الى حجم الوافدين المتوقع تسجيله خلال السنوات المقبلة فانه من المتوقع تحقيق حوالي 25 مليون ليلة سنة 2016 و حوالي 30 و 35 مليون ليلة بالنسبة لسنوات 2017 و 2018 .

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

إضافة إلى الأنشطة المبرمجة لتحقيق قفزة نوعية في عدد ونسبة الوافدين من الخارج سيتم التركيز خاصة على :

1. القيام بحملات دعائية على السوق الجزائرية قصد حث الجزائريين على قضاء عطلهم الصيفية منها والشتوية بالوحدات الفندقية وزيارة المحطات والمراكز الترفيهية
2. دعم وتشجيع المهنيين على تسويق رحلات شاملة الخدمات لقائدة السياح المغاربة بأسعار تفضيلية (علاجية وإستكشافية) والتي من شأنها الترفيع في مدة الإقامة بالنزل وتدعيم المداخل السياحية
3. العمل على ملائمة المنتج السياحي مع متطلبات وخصوصيات السائح المغاربي (سياحة الجوار)
4. العمل على التعاقد مع وكالة اتصال لتصوير وانجاز حملة دعائية خاصة بالسوق الداخلية
5. دعم السياحة الداخلية

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 3.2.1

تسمية المؤشر: العائدات من العملة الصعبة

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2014

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر: قيادة قطاع السياحة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: تعزيز الوجهة السياحية بالداخل والخارج

تعريف المؤشر: يسعى هذا المؤشر إلى إحتساب المبالغ من العملة الصعبة المتأتية من مداخيل القطاع السياحي

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات : حسب الجهات والمناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: العائدات من العملة الصعبة المتأتية من مداخيل القطاع السياحي مقارنة بالمداخيل الجميلية من

العملة الصعبة للبلاد

وحدة المؤشر: مليون دينار

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العملة الصعبة

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إستمارة

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البنك المركزي

تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 4000 مليون دينار

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد ناجي قويدر الإدارة المركزية للترويج

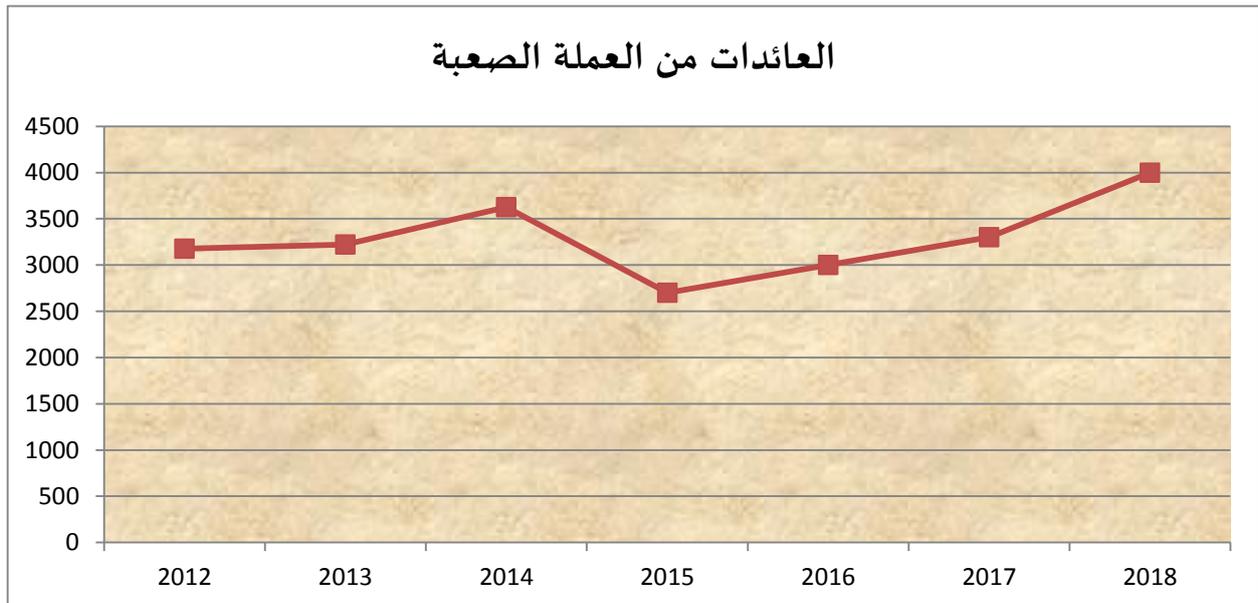
سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
4 000	3 300	3 000	2 700	3 625.6	3 221.4	3 175.3	مليون دينار	العائدات من العملة الصعبة

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

تميزت سنة 2013 بعدم استقرار المناخ السياسي والأمني الذي تشهده البلاد وهو ما أثر بصفة مباشرة في عدم استرجاع القطاع السياحي لنسقه العادي ولكن بالرغم من ذلك فقد تطور حجم العائدات السياحية سنة 2013 بنسبة 3.9 % مقارنة بسنة 2012. في ذات السياق وبالرغم من التراجع المسجل في عدد الوافدين وعدد الليالي المقضاه سنة 2014 إلا أن عائدات القطاع السياحي عرفت نموا خلال نفس السنة بـ حوالي 12.5% (3.62 مليون دينار سنة 2014 مقابل 3.22 مليون دينار سنة 2013) . أما في خصوص التقديرات على مدى السنوات الثلاث القادمة فإنه من المتوقع تسجيل نمو سنوي بـ 10% بالنسبة لسنوات 2016 و2017 لتصل في حدود 20% سنة 2018 .

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

حث أهل القطاع على مزيد العمل لإنجاح المواسم السياحية في السنوات الثلاث القادمة (2016-2018) خاصة وأن البلاد سائرة نحو الاستقرار السياسي مما يعزز عدد الوافدين والليالي المقضاة وبالتالي تدعيم عائدات البلاد من العملة الصعبة.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 1.3.1.

تسمية المؤشر: عدد زيارات التفقد

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2014

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة قطاع السياحة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالجودة في القطاع السياحي

تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من تحديد عدد المؤسسات السياحية التي تم التثبت من مدى إحترامها للشروط الدنيا

المتعلقة بجودة الخدمات والمنتوج

نوع المؤشر: مؤشر نشاط

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

التفريعات: حسب الجهات والمناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد المؤسسات السياحية التي تم تفقدها / العدد الجملي للمؤسسات السياحية

وحدة المؤشر: ألف زيارة

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المؤسسات، عدد زيارات التفقد

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير ذات صبغة إدارية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الإحاطة بالمنتوج

تاريخ توفّر المؤشر: نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 25 ألف زيارة

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة أسماء النجار إدارة الإحاطة بالمنتوج

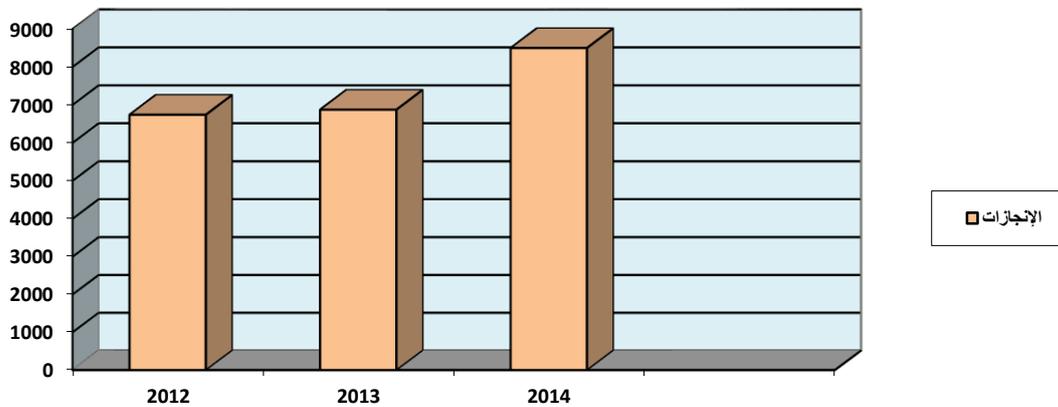
سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

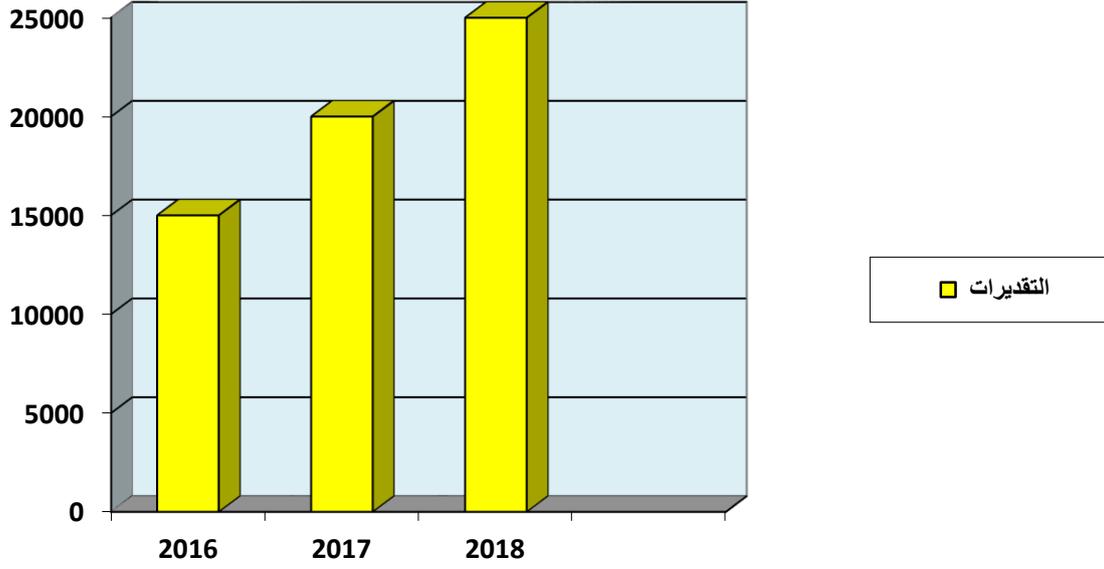
التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
25	20	15	10 (* 5)	8.5	6.9	6.7	ألف	عدد زيارات التفقد

(* عدد زيارات التفقد حتى موفي شهر جوان 2015).

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يشهد عدد زيارات التفقد إرتفاعا ملحوظا ليسترجع بذلك النسق الطبيعي بعد فترة الركود التي شهدها خلال سنة 2011 . حيث تم تسجيل إرتفاع في عدد زيارات التفقد لسنة 2014 بنسبة تفوق 25 % من عدد الزيارات المسجلة خلال سنة 2013. كما تم القيام خلال السداسي الأول من سنة 2015 بـ 5000 زيارة تفقد بكافة و هو ما يمثل زيادة بنسبة 52.8 % من عدد الزيارات المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2014 مع العلم أنه ومنذ سنة 2014 تم تكثيف زيارات تفقد نجاعة المنظومة الأمنية و المحيط السياحي نظرا للظروف الاستثنائية التي شهدها البلاد. كما تجدر الإشارة إلى أنه قد يتجاوز عدد زيارات التفقد لسنة 2015 و المقدره بـ 10000 زيارة إلى ما يقارب 12000. ويبقى تحقيق 25 ألف زيارة تفقد بنهاية سنة 2018 قيمة مستهدفة.

رسم بياني لتطور المؤشر:





أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. المسح الشامل للمؤسسات السياحية حسب المناطق السياحية
2. زيارات تفقد لتصنيف المؤسسات السياحية
3. زيارات تفقد في إطار المتابعة المستمرة للمؤسسات السياحية
4. زيارات تفقد موجه لجودة الخدمات السياحية وحفظ الصحة والسلامة الغذائية
5. زيارات تفقد للمنظومة الأمنية والوقائية
6. زيارات تفقد للرحلات السياحية والبحرية
7. زيارات تفقد للأنشطة السياحية والأدلاء السياحيين
8. زيارات تفقد للمحيط السياحي

تحديد أهم النقايس المتعلقة بالمؤشر: محدودية الموارد البشرية واللوجستية

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 2.3.1

تسمية المؤشر: عدد المؤسسات المنخرطة في برنامج التأهيل

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2014

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة قطاع السياحة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالجودة في القطاع السياحي

تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر فكرة حول عدد المؤسسات الفندقية المنخرطة في برنامج التأهيل خلال السنة

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

التفريعات : النزل/ الجهات السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد الوحدات المنخرطة سنويا في برنامج التأهيل / العدد الجملي للمؤسسات الفندقية

وحدة المؤشر: عدد

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات صبغة إدارية

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير أنشطة

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مكتب التأهيل السياحي

تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 20 مؤسسة فندقية

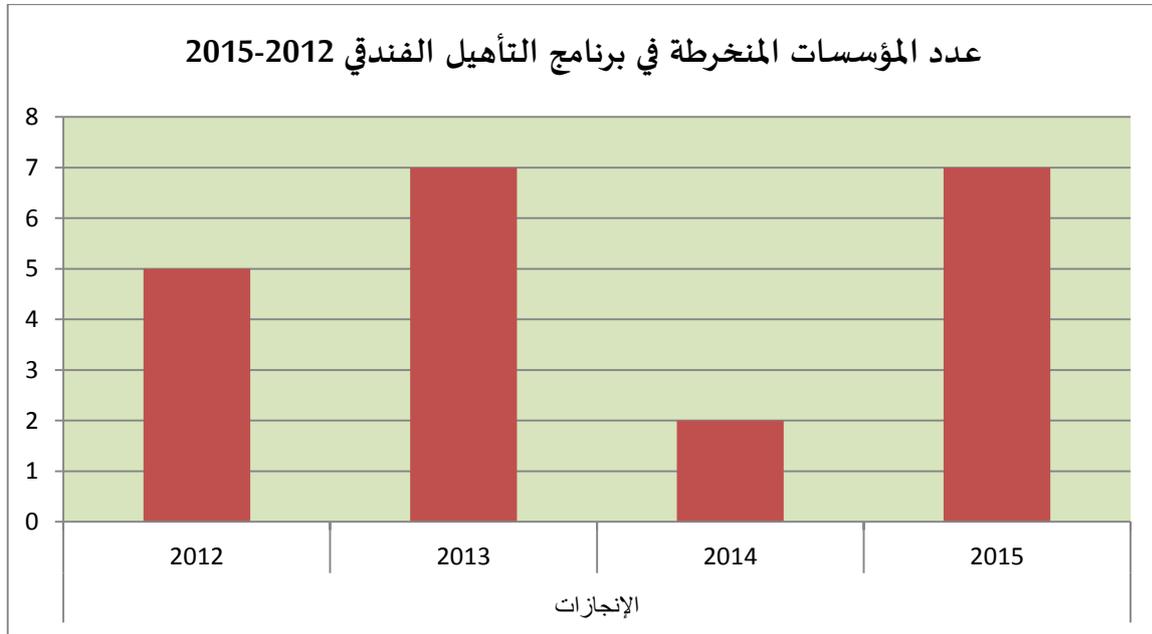
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد المعز بالحسين مكتب التأهيل السياحي

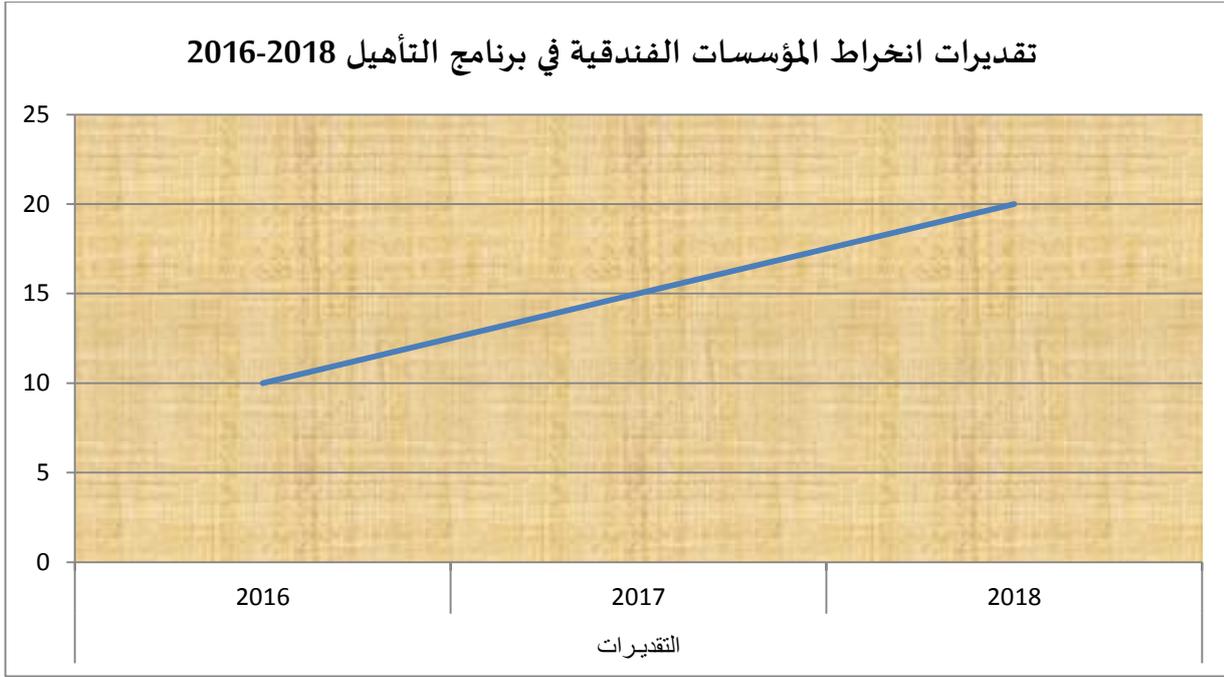
قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2014	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2017	2016	2015		2013	2012	2011		
20	15	10	7	2	7	5	عدد	عدد المؤسسات المنخرطة في برنامج التأهيل

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يتطور عدد المؤسسات الفندقية المنخرطة في برنامج التأهيل بنسق بطئ من سنة إلى أخرى نظرا لحساسية هذا المؤشر وصعوبة العمل على رفعه بنسب مرتفعة. ويعود إنخفاض هذا المؤشر للصعوبات الاقتصادية التي يمر بها القطاع السياحي جراء الأحداث الإستثنائية التي شهدتها بلادنا سنة 2011 . ويعتبر إنخراط 20 مؤسسة سنة 2018 بالنسبة لهذا المؤشر قيمة مستهدفة.

رسم بياني لتطور المؤشر:





أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. التأطير والإحاطة بالمؤسسات الفندقية وحث المهنيين على مزيد الانخراط في البرنامج
2. توجيه الدعم نحو المؤسسات ذات الأولوية خصوصا المؤسسات ذات الإمكانيات الاقتصادية والتي تمر بصعوبات مالية ظرفية
3. توفير الدعم الفني و الدعم المالي
4. توفير إجراءات مرنة و تركيز آليات للتحسيس والدعم الفني والمرافقة
5. تقديم حلول عملية جاهزة للمهنيين
6. تدعيم مكتب التأهيل السياحي بخبرات فنية داخلية وخارجية

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- طول الإجراءات
- غياب المرافقة
- ضعف المنح المسندة
- عدم تحديد الأولويات
- نقص في الموارد البشرية لمكتب التأهيل السياحي

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 3.3.1

تسمية المؤشر: عدد مكاتب الاستقبال التي تم تأهيلها

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2014

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة قطاع السياحة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالجودة في القطاع السياحي

تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر فكرة حول عدد مكاتب الإستقبال التي تم تأهيلها خلال السنة

نوع المؤشر: مؤشرات نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

التفريعات: حسب الجهات والمناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد مكاتب الاستقبال التي تم تأهيلها/ العدد الجملي لمكاتب الإستقبال المتوفرة

وحدة المؤشر: عدد

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مكاتب الإستقبال

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير ذات صبغة إدارية، تقارير أنشطة، زيارات

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة النهوض بالجودة

تاريخ توفّر المؤشر: نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 03 مكاتب

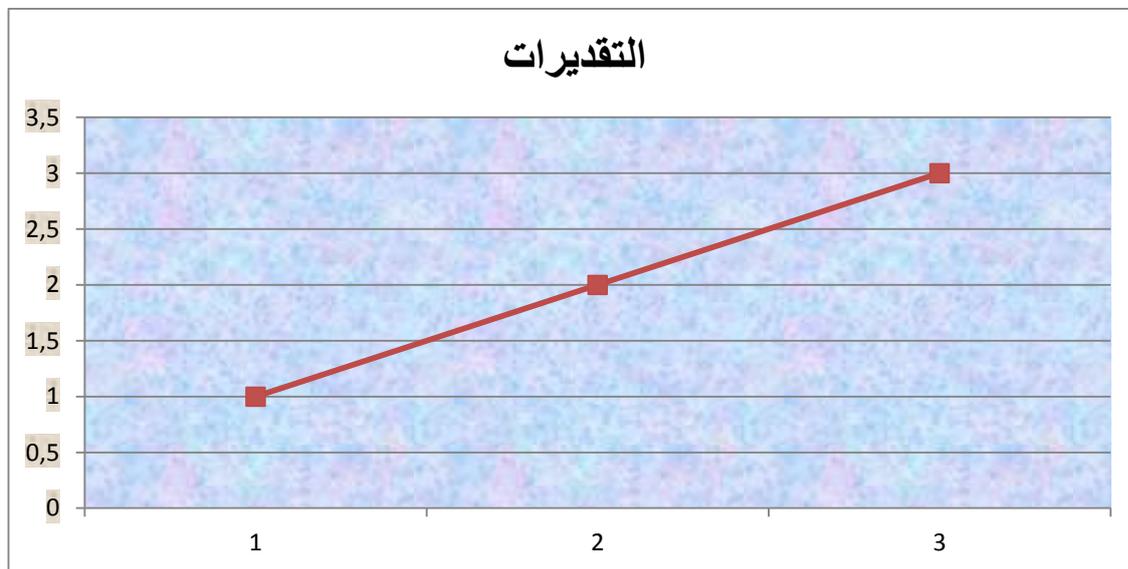
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ماجدة بن سدرين إدارة الجودة

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
3	2	1	1	0	0	0	عدد مكاتب الاستقبال التي تم تأهيلها	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: لم يتم الشروع في تأهيل مكاتب الإستقبال إلا سنة 2015 حيث تم تجديد وتأهيل مكتب لإستقبال السواح والراغبين في الحصول على النشريات و المطويات من الجنسيات المختلفة. كما تم إنجاز أشغال التهيئة والتصميم وتجديد الأثاث حرصا على جودة خدمات الإرشاد السياحي . ومن المؤمل مواصلة هذا المجهود خلال السنوات الثلاث القادمة حيث من المنظر تأهيل 06 مكاتب أخرى بموفي سنة 2018.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. اعداد تقرير سنوي حول وضعية مكاتب الاستقبال موجه لمختلف الادارات المعنية لتدارك النقائص المسجلة و التنسيق معها لوضع مخطط اصلاحي (تسويات الوضعية الادارية, توفير الزي المهني, ربط بالشبكة, توفير مطويات و نشریات, دورات تكوين مستمر...).
2. مبادرة الادارة في القيام بالإجراءات الادارية و القانونية لإعلان استشارات للهندسة الداخلية و تهيئة مكتب "محمد الخامس" و تأثيثه و التنسيق مع ادارة المعدات و الممتلكات لمتابعة الأشغال.
3. التنسيق مع ادارتي تنمية الكفاءات المهنية و الموارد البشرية لتأمين دورات تكوين لأعوان الاستقبال في تقنيات الاتصال بالغات الأجنبية : الانجليزية, الفرنسية , الألمانية (بنظام التكوين عن بعد).
4. اختيار مكاتب الاستقبال ذات الأولوية في برنامج التأهيل ,والتنسيق مع الادارات الجهوية المعنية في النظر في وضع هياكل خفيفة للإرشاد السياحي.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : ضعف الميزانية الخاصة بتهيئة مكاتب الاستقبال السياحي.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 4.3.1.

تسمية المؤشر: نسبة رضا الحريف

تاريخ تحيين المؤشر: مؤشر غير متوفر حاليا

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة قطاع السياحة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالجودة في القطاع السياحي

تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من تحديد مدى رضا السائح على المنتج السياحي وذلك اعتمادا على عدة معايير

موضوعية تضبط مسبقا

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

التفريعات: حسب الجهات والمناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: استجواب عينة من السياح من أهم الجنسيات الوافدة لرصد مدى رضائهم عن جودة الخدمات

السياحية المقدمة بمختلف أنواعها

وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: السياح، نتائج الاستبيان

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: استبيان لدى السياح الأجانب

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الدراسات

تاريخ توفّر المؤشر: مرة كل سنتين

القيمة المستهدفة للمؤشر: 70%

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة نبهة بوسنة مديرة الدراسات

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
70	65	60	-	-	-	-	%	نسبة رضا الحريف

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: لم يتم انجاز الاستبيان خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2014-2012) نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها بلادنا حيث كان من المزمع انجاز هذا الاستبيان خلال سنة 2011.

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. إنجاز دراسة حول نسبة رضا الحريف ومدى جودة الخدمات المسداة لفائدة الحرفاء
2. إنجاز الإستبيان خلال السداسي الثاني من سنة 2015 حيث تم الإنتهاء من إعداد إستمارة الإستبيان والملف الفني والحصول على التأشيرة من المجلس الوطني للإحصاء بعد المصادقة على محتواها

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: الإعتماد على المعطيات المتوفرة بمواقع الواب

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.4.1

تسمية المؤشر: عدد المشاريع غير التقليدية المنجزة

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة قطاع السياحة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنوع العرض السياحي

تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر فكرة حول عدد المشاريع السياحية الغير تقليدية المنجزة خلال السنة وهي المشاريع التي لا تتم النزل

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشرفاعلية

التفريعات : الجهات والمناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد تراخيص الفتح المسندة

وحدة المؤشر: عدد

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات صبغة إدارية

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير أنشطة

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة المركزية للإستثمار والمنتوج

تاريخ توقّر المؤشر : نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 40

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد الهادي شبعان المدير المركزي للإستثمار والمنتوج

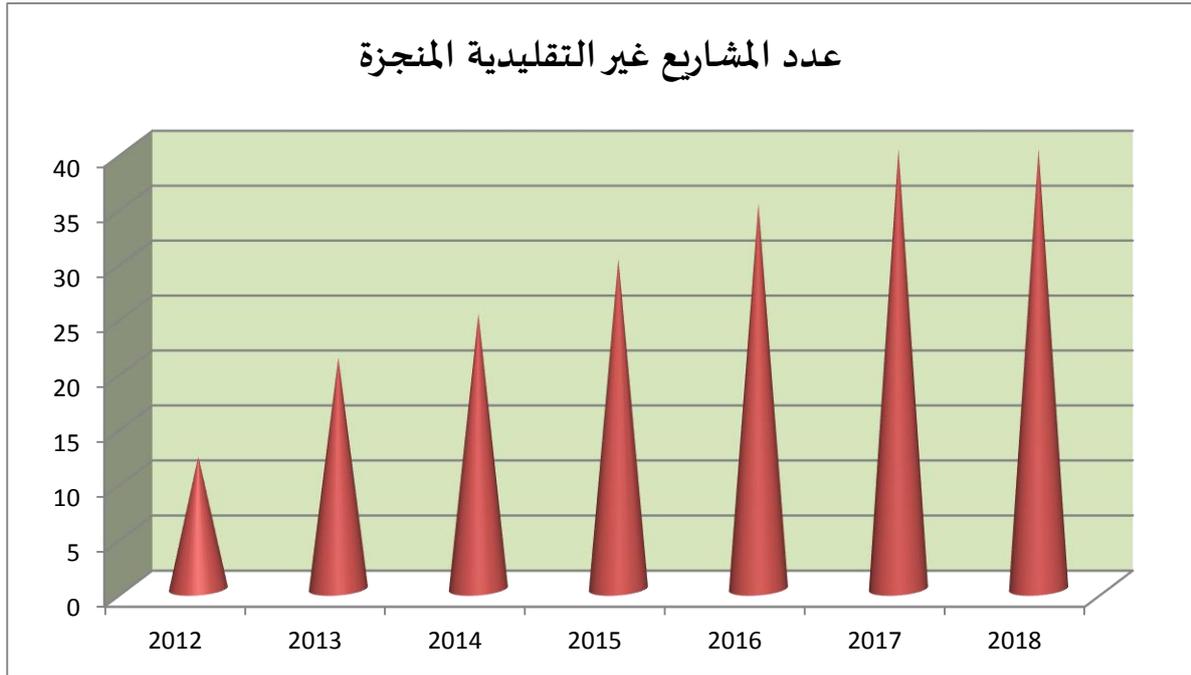
سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
40	40	35	30	25	21	15	عدد	عدد المشاريع غير التقليدية المنجزة

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يتطور عدد المؤسسات الغير تقليدية المنجزة من سنة إلى أخرى. ويعتبر

إنجاز 40 مشروع في أواخر سنة 2018 بالنسبة لهذا المؤشر قيمة مستهدفة.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: التأطير والإحاطة بالمؤسسات السياحية المستهدفة

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: غياب معطيات تتعلق بالأنشطة المستهدفة والتي تساعد على تحقيق الهدف

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.4.1

تسمية المؤشر: عدد المشاريع غير التقليدية المصادق عليها

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة قطاع السياحة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنوع العرض السياحي

تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر فكرة حول عدد المشاريع السياحية غير التقليدية المصادق عليها خلال السنة وهي المشاريع

التي لا تهم النزّل

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشرفاعلية

التفريعات : الجهات والمناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: العدد الجملي لنوايا الاستثمار/ عدد مشاريع النزّل المصادق عليها

وحدة المؤشر: عدد

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات صبغة إدارية

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير أنشطة

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الاستثمارات والإحاطة بالباعثين

تاريخ توقّر المؤشر: نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 122

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد هادي شبعان المدير المركزي للإستثمار والمنتوج

قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
122	120	120	110	108	109	117	عدد	عدد المشاريع غير التقليدية المصادق عليها

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يتطور عدد المشاريع الغير تقليدية المصادق عليها بنسق بطئ من سنة إلى أخرى نظرا لصعوبة إيجاد مصادر تمويل لهاته النوعية من المشاريع كما أن طبيعة مواقع إحداث العديد منها (صبغة فلاحية ،منطقة أثرية ...) يمكن أن يشكّل سببا في تعطيل المصادقة عليها. وتعتبر المصادقة على 122 مشروع غير تقليدي بالنسبة لهذا المؤشر قيمة مستهدفة بحلول سنة 2018.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: التأطير والإحاطة بالباعثين والتعريف بالأنشطة المستهدفة واقتراح الحوافز الضرورية

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: غياب معطيات تتعلق بالأنشطة المستهدفة والتي تساعد على تحقيق الهدف

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 3.4.1

تسمية المؤشر: عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق تشجيع التنمية الجهوية

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : قيادة قطاع السياحة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنوع العرض السياحي

تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر فكرة حول عدد المشاريع المصادق عليها خلال السنة والمنتصبة بمناطق التنمية الجهوية وهي

مناطق حددت قائمتها بمقتضى أمر وتتعلق بالهوض ببعض المنتوجات السياحية على غرار السياحة الصحراوية والسياحة

الثقافية والسياحة البيئية والخضراء والسياحة الاستشفاء بالمياه المعدنية

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشرفاعلية

التفريعات : الجهات والمناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: العدد الجملي لنوايا الاستثمار المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية

وحدة المؤشر: عدد

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المشاريع المصادق عليها، مناطق التنمية الجهوية، المنتوجات السياحية

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير إدارية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الاستثمارات والإحاطة بالباعثين

تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 50

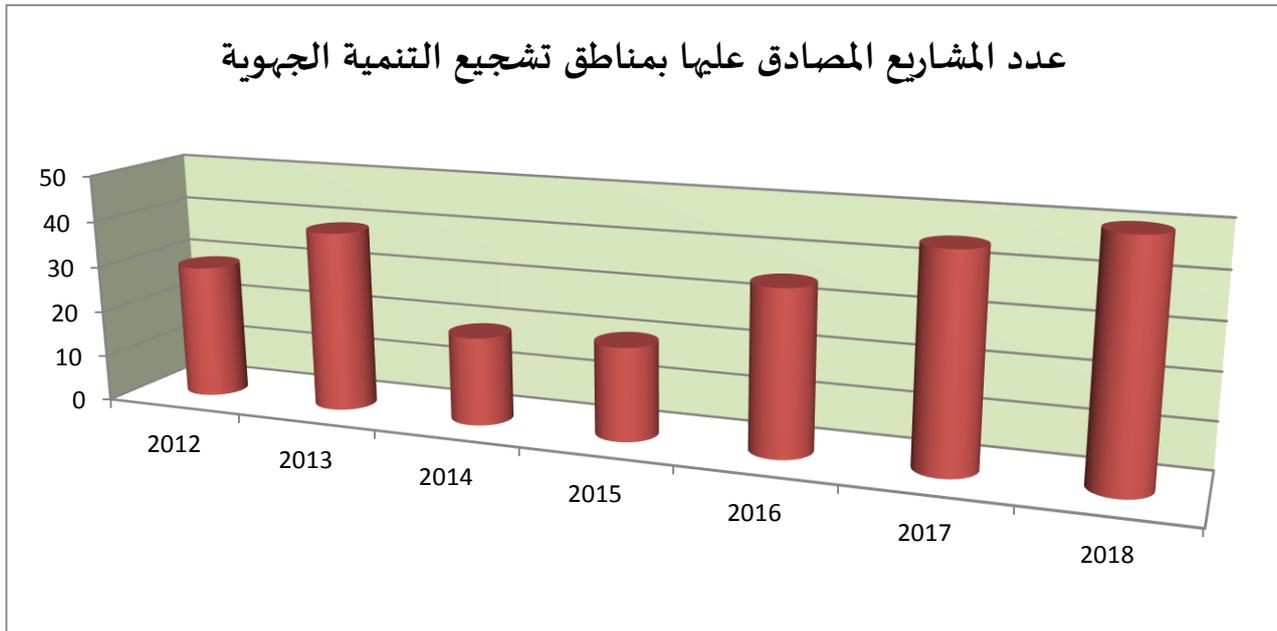
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد هادي شبعان المدير المركزي للإستثمار والمنتوج

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
50	45	35	20	19	39	29	عدد	عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق تشجيع التنمية الجهوية

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يتطور عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق تشجيع التنمية الجهوية من سنة إلى أخرى. ويعود غياب هذا المؤشر سنة 2011 للصعوبات الاقتصادية التي مر بها القطاع السياحي جراء الأحداث الاستثنائية التي شهدتها بلادنا . وتعتبر المصادقة على 50 مشروع بالنسبة لهذا المؤشر قيمة مستهدفة على اعتبار إمكانية إصدار المجلة الجديدة للاستثمارات التي تقترح توسيعا لمجال التنمية الجهوية

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: التأطير والإحاطة بالمؤسسات الفندقية والتعريف بالحوافز

المرصودة في هذا المجال

بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية

المتدخلة في برنامج قيادة قطاع السياحة

بطاقة عدد 1: الديوان الوطني التونسي للسياحة

1. برنامج قيادة قطاع السياحة

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: تطبيق سياسة الدولة في القطاع السياحي
2. ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إداري
3. مرجع الأحداث: الفصل 32 من القانون عدد 66 لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1971.
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 977 لسنة 1976 المؤرخ في 11 نوفمبر 1976 المتعلق بضبط مشمولات وأساليب تسيير الديوان القومي التونسي للسياحة المنقح والمتمم بالأمر عدد 930 لسنة 1983 المؤرخ في 13 أكتوبر 1983 والأمر عدد 89 لسنة 1986 المؤرخ في 8 جانفي 1986.
- 5- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: لا يوجد لعقد برنامج

II- إطار القدرة على الأداء:

1. الإستراتيجية العامة: تركز الإستراتيجية العامة للديوان الوطني التونسي للسياحة على:
 - تنمية القطاع السياحي
 - تنظيم ومراقبة النشاط السياحي
 - الترويج والنهوض بالمنتوج
 - التكوين السياحي
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : تعتبر مساهمة الديوان الوطني التونسي للسياحة في تحقيق أهداف البرنامج مساهمة مباشرة

3. أهم الأولويات والأهداف:

- **في مجال التكوين السياحي** : تكوين الإطارات في المجال الفندقي والسياحي وتوفير يد عاملة متكوّنة في جميع الإختصاصات وذلك بغاية سدّ حاجيّات القطاع السياحي من اليد العاملة الكفؤة وهو مامن شأنه أن ينعكس إيجابا على نوعيّة الخدمات المقدّمة للسوّاح من ناحية ويرفع من جودة المنتج السياحي من ناحية أخرى.
- **في مجال الترويج** : تدعيم الوجهة السياحية التونسية أي المثابرة على تنوع الأسواق المغذية للحركة السياحية الوافدة بتعزيز تواجدها بالأسواق التقليدية واكتساح أسواق سياحية جديدة ذات قيمة مضافة عالية،
- **في مجال الجودة** : النهوض بجودة المنتج ومحتواه ونوعية الخدمات وتنوع العرض لكسب رهان المنافسة وجلب شرائح من الزبائن ذات قدرة شرائية عالية ومزيد الإرتقاء بسمعة الوجهة التونسية.
- **في مجال الإستثمار السياحي** : تنوع المنتج من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية مدعمة للسياحة الشاطئية من شأنها أن تثري العرض وتساهم في الحد من الطابع الموسمي الذي يميز المنتج البحري.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

الإجراءات المصاحبة:

- إعانة الدولة لباعثي المشاريع الجديدة،
- تهيئة المدارس وتجديد التجهيزات الموجودة،
- تعزيز الديوان بالموارد البشرية (انتداب 73 عون) .

1- III- الميزانية:

ميزانية المؤسسة لسنة 2016:

الاعتمادات المقترحة : 121 460 مليون دينار منها 1000 أ د موارد ذاتية موزعة كالاتي :

1. ميزانية التصرف : 46 460 أ د منها 1000 أ د موارد ذاتية

36 730 م د	التأجير العمومي
9 200 م د	وسائل المصالح
530 أ د	التدخل العمومي

2. ميزانية التنمية : 89.123 أ.د.

5 م د	البنية الأساسية والتهيئات السياحية
8 500 م د	إعانة الدولة لفائدة باعثي المشاريع السياحية
60 م د	الإشهار والترويج
780 أ د	التكوين المهني
200 أ د	النيابات الجهوية
520 أ د	عمليات مختلفة

بطاقة عدد 2: معهد الدراسات السياحية العليا بسيدي ظريف

1. برنامج قيادة قطاع السياحة

I- التعريف

1- النشاط الرئيسي: مؤسسة تعليم عالي وبحث

2- ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية

3- مرجع الإحداث: أمر عدد 2325 لسنة 2005 مؤرخ في 22 أوت 2005

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 1939 لسنة 1989 المؤرخ في 1989 والمتعلق بتنظيم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

5- تاريخ إضفاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: لا يوجد لعقد برنامج

II- إطار القدرة على الأداء:

1. الإستراتيجية العامة

تأهيل المتكويين عبر برامج تكوينية حديثة تحقق المردودية العالية والنجاعة المطلوبة لتحسين جودة الخدمات في القطاع السياحي وتلبية حاجيات سوق الشغل بيد عاملة متخصصة وذات كفاءة قادرة على تقديم الإضافة النوعية للقطاع بما يعزز قدرته على المنافسة في السوق العالمية.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : تعتبر مساهمة معهد الدراسات السياحية العليا بسيدي الظريف في أهداف البرنامج مساهمة غير مباشرة (تكوين وتأهيل متكويين على مستوى عالي يعد حلقة أساسية في النهوض بالقطاع السياحي من حيث توفير مستوى خدمات سياحية بمعايير عالمية بما ينعكس إجابا على مردودية القطاع في الإقتصاد الوطني وتحسين قدرته التنافسية في السوق العالمية).

3. أهم الأولويات والأهداف:

□ توفير الأرضية المناسبة لضمان الحصول على يد عاملة مختصة وعلى كفاءة عالية وذلك عبر:

- العمل على مطابقة المعهد للمواصفات العالمية وذلك بإعادة هيكلة رصيده العقاري وتطويره وبتعصير تجهيزاته بما يتناسب والأهداف المنشودة خاصة من حيث الجودة.
- إرساء برامج تكوينية عصرية تعتمد طرق بيداغوجية واساليب علمية حديثة ذات مردودية عالية ونجاعة مضمونة للرفع من مستوى الخدمات السياحية.
- تأهيل المتكويين في ارتباط مباشر مع متطلبات سوق الشغل وما يفتحه ذلك من إمكانيات ربط شراكة بين المعهد باعتباره مركز تكوين وبين أصحاب المهنة في هذا القطاع.
- تكوين وتأهيل الموارد البشرية (المتكويين والمكويين) اعتمادا على طرق بيداغوجية واساليب علمية عصرية بما يساهم في تحسين جودة الخدمات في القطاع وتعزيز قدرته التنافسية في السوق العالمية.
- العمل على التحسين المستمر للمكويين من حيث المؤهلات والكفاءات المهنية عن طريق إرساء سياسة تكوينية ناجعة تجمع بين كل ما هو فني- تقني وكل ما هو بيداغوجي- تعليمي.
- العمل على تدعيم اعداد المتكويين عبر التعريف بنشاط المؤسسة وذلك باعتماد حملات دعائية على الأنترنت، نشرات الكترونية، مطويات... إضافة إلى فتح المعهد للزيارات الميدانية للعموم.
- تشجيع عمليات التكوين المستمر بهدف التحسين المتواصل لمؤهلات المتكويين المباشرين للعمل داخل القطاع بما يضمن مواكبتهم لكل عمليات التحديث في البرامج سواء على المستوى البيداغوجي أو المهني.
- تشجيع أصحاب المهنة على الإنخراط في منظومة تطوير الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع عبر إشراكهم في اتخاذ القرارات من حيث متطلبات سوق الشغل من اليد العاملة المختصة.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

5. الإجراءات المصاحبة:

- رصد إمكانيات مالية قادرة على توفير ما يحتاجه المتكويين من تجهيزات عصرية تتلاءم وتوفير يد عاملة على مستوى عالي من الكفاءة للتعامل مع كل ما هو مستحدث وعصري في القطاع السياحي.
- عقد اتفاقيات شراكة مع مراكز التكوين العالمية بما يضمن الإستفادة من التجارب الأجنبية وتدعيم مستوى الجودة بما يؤهله للمنافسة في السوق العالمية.
- الإستفادة من الخبرات المحلية والأجنبية لتكوين المنتفعين من برامج التكوين.

ميزانية المؤسسة لسنة 2016:

تقديرات 2016	2015	البيان
1400 م د	2.450.000.000	منحة الدولة بعنوان التأجير
0	700.000.000	منحة الدولة بعنوان التسيير
المداحيل		
تقديرات 2016	2015	البيان
5.000.000	5.000.000	كراء الفضاءات
60.000.000	60.000.000	معلوم التسجيل والتأمين والمكتبة
25.000.000	25.000.000	بيع تذاكر المطعم
10.000.000	10.000.000	مداحيل عرضية

البرنامج الثاني

الصناعات التقليدية

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته

تهدف استراتيجية النهوض بالصناعات التقليدية بالأساس إلى جعل الصناعات التقليدية عصرية تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار. ويتفرع الهدف العام المذكور أعلاه إلى أهداف فرعية من أهمها :

1. تثمين الصناعات التقليدية وخصوصياتها،
2. تأهيل العاملين في القطاع ورسكلة وتجديد الموارد البشرية،
3. تحسين تموقع منتوجات الصناعات التقليدية في الأسواق،
4. تعصير القطاع بتطوير آليات إدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المستوى الوطني والجهوي.

ويرتكز البرنامج الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية خلال الفترة القادمة بالأساس على تعزيز هياكل التأيير والمساندة ودعم القطاع الخاص، تطوير المؤسسات الحرفية الناشطة في الصناعات التقليدية، تعزيز جودة منتجات وخدمات العاملين في القطاع، تحسين نسبة مساهمة القطاع في الصادرات وفي احداث مواطن الشغل. ويتضمن الجدول التالي تقديمًا للبرنامج وعرضًا مفصلاً للأهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج فضلا عن اعتمادات الدفع بحساب (ألف.د) والمسؤول عن البرنامج.



المؤشرات

- المؤشر عدد 1.1.1:** عدد المواصفات المنجزة
- المؤشر عدد 1.1.2:** حجم الإنتاج المطبوع
- المؤشر عدد 1.1.3:** حجم التصدير المراقب
- المؤشر 1.1.4:** عدد المنتفعين ببرامج التأهيل المهني الميداني بالمؤسسات الحرفية

- المؤشر عدد 2.2.1:** تطور حجم الاستثمار الخاص في القطاع
- المؤشر عدد 2.2.2:** عدد المؤسسات المسجلة



الاهداف

الهدف 2.1

تنمية القدرة التنافسية

الهدف 2.2

النهوض بالاستثمار في القطاع



مسؤول البرنامج

السيدة عفراء الجويني

مديرة. مكلفة بالسياحة الثقافية والصناعات التقليدية

(منذ ماي 2015)

الميزانية

اعتمادات الدفع بحساب ألف.د

المبلغ : 17 515,000

النسبة : %11,30

<p>المؤشر عدد 2.3.1: عدد الحرفيين والمؤسسات الحرفية الناشطة في الصناعات التقليدية والمشاركة في التظاهرات والمعارض الدولية والوطنية</p>	<p>الهدف 2.3 الهوض بتسويق المنتج وترويجه</p>	<p>نفقات التصرف 10 8000,000</p>
<p>المؤشر عدد 2.3.2: عدد المنتفعين بخدمات الإحاطة لاقتحام الأسواق الخارجية</p>		<p>نفقات التنمية 6 715,000</p>
<p>المؤشر عدد 2.4.1: عدد الابتكارات المنجزة في المنسوجات اليدوية</p>	<p>الهدف 2.4 الهوض بنشاط الزربية والحياكة</p>	<p>صناديق الخزينة 0</p>
<p>المؤشر عدد 2.4.2: عدد البحوث والدراسات المنجزة</p> <p>المؤشر عدد 2.4.3 : عدد الحرفيين المنتفعين بدورات تكوينية</p>		

1.1- الإشكاليات

يعاني قطاع الصناعات التقليدية في تونس إشكاليات متعددة وكثيرة على غرار نقص اليد العاملة وعزوف الشباب عن العمل في القطاع، فضلا عن منافسة القطع المقلدة والموردة من الصين للمنتوج التونسي الأصلي. ويضاف إلى ذلك احتكار المواد الأولية من قبل عدد من الشركات إلى جانب تردي ظروف العمل وغياب التأطير والمرافقة للحرفيين، وضعف الترويج واحتكار عدد من التجار الكبار لأغلب الوفود السياحية الوافدة على البلاد.

1.2- الأولويات:

يسعى برنامج الصناعات التقليدية إلى تحقيق جملة من الأولويات بهدف تحسين أداء القطاع خلال الثلاث السنوات القادمة. وتتمثل هذه الأولويات في ما يلي :

1. إيجاد أرضية ومحيط ملائم للحرفي وللمؤسسة الحرفية بما يساعده على تخطي الظرف الحالي والرجوع للإنتاج وتحسين

المردودية

2. تنمية القدرة التنافسية للقطاع

3. تشجيع التمويل والاستثمار الخاص

4. تكثيف المشاركات في المعارض و الصالونات والمنتديات الدولية

5. تفعيل الهياكل المساندة لتنمية الصادرات

6. تنمية ترويج المنتج التقليدي في السوق المحلية

7. دعم تواجد المتوجات في المعارض الجهوية والوطنية

8. تطوير استراتيجيه و مخطط اتصال بإبراز خصوصيات القطاع و تطوير ثقافة الصناعات التقليدية وتوظيف وسائل

الاعلام الوطنية والاجنبية للتعريف بالمنتج في الخارج.

9. دعم دور القطاع في التنمية الجهوية و اعداده للمساهمة في تنفيذ المشاريع المقترحة, بوضع استراتيجيه جهوية لتنمية

الصناعات التقليدية

2. خارطة البرنامج:

بالنظر إلى خصوصية تنظيم وتسيير مصالح وهيكل وزارة السياحة والصناعات التقليدية من جهة، ومراعاة لخصوصية

التنظيم الهيكلي للوزارة أي في ظل غياب كلي لإدارات فنية تابعة للوزارة تشرف على القطاع حيث توكل للديوان الوطني

للصناعات التقليدية جميع المهمات ذات الصبغة الفنية، لم يقع تقسيم هذا البرنامج إلى برامج فرعية . هذا وقد تم تحديد

الهياكل المتدخلة في البرنامج وفقا لما يلي:

الهيكل المتدخلة في برنامج الصناعات التقليدية

الديوان الوطني للصناعات التقليدية

المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في
الحياكة والزربية

2.1 إستراتيجية البرنامج

أولا : في مجال تنمية القدرة التنافسية: يعد قطاع الصناعات التقليدية من القطاعات المساهمة في إحداث وخلق مواطن شغل إضافية وله دور فعال في دفع عجلة الاستثمار والتشغيل. ويشهد القطاع اليوم تحولا نوعيا بالنظر إلى كون الجامعات أصبحت شريكا هاما بتعدد الشعب المختصة وتطور عدد المعاهد العليا المتخصصة التي أدمجت اختصاص الصناعات التقليدية ضمن برامجها التعليمية (معاهد الفنون والحرف، المعهد العالي لمهن التراث، معاهد الفنون الجميلة، المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية...) الشيء الذي ينبئ بمستوى تعليمي وتقني راق لحرفيي المستقبل يجعلهم قادرين على رفع تحديات المنافسة بمزيد العناية بالجودة والتأقلم مع متطلبات تفتح الاقتصاد في نطاق العولمة. إن عملية الارتقاء بدور قطاع الصناعات التقليدية من حيث مساهمته في التنمية الاقتصادية يقتضي انتهاج سياسة التصرف المبني على النتائج والقدرة على الأداء. تبعا لذلك، وللحد من الانعكاسات السلبية للتقلبات الخارجية أضحى من الضروري تكثيف الجهود لتعزيز التموقع التنافسي لمنتجات الصناعات التقليدية وتحقيق اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية الدولية. وترتكز إستراتيجية البرنامج في مجال تنمية القدرة التنافسية على:

- مواصلة الإصلاحات المبرمجة والقيام بإجراءات ظرفية وهيكلية
- تحسين الجودة واحترام المواصفات

- الاستثمار في الموارد البشرية عبر برامج التأهيل المهني الميداني
- تطوير أساليب مراقبة الإنتاج المطبوع والتصدير المراقب.

ثانياً: في مجال النهوض بالاستثمار في القطاع يلعب الاستثمار الخاص دوراً ريادياً في تحقيق الأهداف التنموية وذلك لما يوفره من إمكانيات وقدرة لدعم نسق النمو وإحداث مواطن الشغل والتأقلم السريع والملائم مع متطلبات السوق . ولتحقيق أهداف إستراتيجية البرنامج تركز الخطة على:

- التشجيع على الاستثمار وحفز المبادرة الخاصة لاسيما في الاختصاصات الواعدة
- مواصلة تحسين مناخ الأعمال خاصة بتكثيف برامج تطوير المؤسسات وتعصير طرق عملها و تطوير الموارد البشرية
- تحسين البنية الأساسية
- مزيد تعزيز آليات الإحاطة والمساندة واستكشاف فرص الاستثمار
- مزيد التعريف بأهم مواقع الحركة المتوفرة والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتدعيم القطاع سواء عن طريق الامتيازات الجبائية والمالية التفاضلية الممنوحة في إطار تشجيع التنمية وتحفيز المبادرة الاقتصادية أو عبر مساندة الباعثين الجدد في مختلف مراحل انجاز مشاريعهم
- إعداد الدراسات والتقارير المعمقة وترويج نتائجها و مواصلة تنظيم الندوات الإقليمية والجهوية والمحلية.

ثالثاً: في مجال النهوض بتسويق المنتج وترويجه: بالرغم من الجهود المبذولة لترويج وتسويق منتوجات الصناعات التقليدية فإن عمليات التسويق إلى الخارج تظل عمليات موجهة أو تكاد تكون حصرياً نحو السائح وذلك انطلاقاً من فرضية أن الحرفي يقوم بترويج منتوجه بالأساس بالسوق السياحية ولا يمكنه التصدير مباشرة، تبعاً لذلك فإن إستراتيجية البرنامج تهدف إلى تبني سياسة منفتحة على الخارج تستند إلى النهوض بالتصدير خصوصاً في ظل ما توفره الدولة من دعم في المجال عبر صندوق النهوض بالصادرات . وتأسيساً على ذلك، فإن إستراتيجية البرنامج في المجال تقوم على:

- مساندة الحرفيين على اقتحام الأسواق الخارجية
- تكثيف المشاركات في المعارض والصالونات الجهوية والوطنية والدولية
- مساندة الحرفيين على المشاركة في المعارض
- تمكين المؤسسات الحرفية من المشاركة في التظاهرات بامتيازات وتشجيعات خاصة،

رابعاً: في مجال النهوض بنشاط الزربية والحياكة: يعتبر نشاط الزربية أحد أهم الأنشطة بقطاع الصناعات التقليدية وخاصة من حيث عدد اليد العاملة لذلك حضي بإهتمام متواصل في السنوات الأخيرة من خلال الإجراءات والنصوص التشريعية والترتيبية المنظمة له أو المحدثه لهياكل جديدة تعمل على النهوض بهذا النشاط. ورغم تعدد الإجراءات الرامية للنهوض بأنشطة المنسوجات اليدوية التقليدية، بقيت هذه الأنشطة تشكو عديد النقائص وخاصة من خلال التراجع المتواصل لحجم الإنتاج الوطني، عزوف الحرفيات عن العمل بهذا القطاع نتيجة ضعف الأجور، غياب الابتكار وضعف مردودية الحرفية وصعوبة التزود بالمواد الأولية ذات الجودة وتسويق المنتج النهائي، لذلك تم التأكيد ضمن الدراسة الإستراتيجية 'الصناعات التقليدية في أفاق 2016' على ضرورة دعم مجالات البحث والإبتكار والتجديد وتعزيز القطاع بالهياكل ذات الصبغة الفنية، حيث تم إصدار القانون عدد 60 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للإبتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية، وتم بمقتضى قرار السيد وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 فيفري 2007 المتعلق بإحداث المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة والمصادقة على نظامه الأساسي الخاص. وترتكز مبادئ إستراتيجية دعم الابتكار والتجديد قصد النهوض بنشاط الزربية والحياكة على:

- التشجيع على الإبتكار والتجديد مع المحافظة على الأصالة والتراث الوطني،
- الإحاطة بالحرفيين ومساعدتهم على تطوير طرق العمل وتحسين جودة المواد الأولية،
- تنمية وتطوير الكفاءات والمهارات الحرفية في مجال النسيج اليدوي،
- الحث على استعمال مواد أولية طبيعية وتقنيات تحمي البيئة وتحافظ على ديمومة المواد الطبيعية.

3. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

3.1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء

تتمثل أهداف البرنامج 2 " الصناعات التقليدية" وفقا للمحاور الإستراتيجية والأولويات للبرنامج فيما يلي :

الهدف 1.2 : تنمية القدرة التنافسية

تقديم الهدف : تعزيز التموقع التنافسي لمنتجات الصناعات التقليدية ورفع تحديات المنافسة بمزيد العناية بالجودة والتأقلم مع متطلبات تفتح الاقتصاد في نطاق العولمة وتحقيق اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية الدولية.

مرجع الهدف : إستراتيجية النهوض بقطاع الصناعات التقليدية

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
29	27	25	22	22	22	22	عدد	المؤشر 1.1.3: عدد المواصفات المنجزة
152183	142227	132922	124226	116099	169777	155297	عدد	المؤشر 2.1.3: حجم الإنتاج المطبوع (قطع)
65,800	58,300	51,600	45,700	40,423	35,179	31	م.د	المؤشر 3.1.3: حجم التصدير المراقب (م.د)
1000	1000	1000	*600	1996	-	-		المؤشر 3.1.4: عدد المنتفعين ببرامج التأهيل المهني الميداني بالمؤسسات الحرفية

الهدف 2.2 : النهوض بالاستثمار في القطاع

تقديم الهدف : دعم نسق النمو وإحداث مواطن الشغل والتأقلم السريع والملائم مع متطلبات السوق مما يعزز إسهام القطاع في التنمية المحلية والجهوية المستديمة.

مرجع الهدف : إستراتيجية النهوض بقطاع الصناعات التقليدية

ميررات إعتماا المؤشرات

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
18.5	16,5	16	15,5	15	14,2	12,2	م.د	المؤشر 1.2.3: تطور حجم الاستثمار الخاص في القطاع
3000	2700	2400	2100	1784	1455	1280	عدد	المؤشر 2.2.3: عدد المؤسسات المسجلة

الهدف 3.2 : النهوض بتسويق المنتج وترويجه

تقديم الهدف : مساندة الحرفيين على اقتحام الأسواق الخارجية وتكثيف المشاركات في المعارض والصالونات الجهوية والوطنية والدولية ومساندة الحرفيين على المشاركة فيها وتمكين المؤسسات الحرفية من المشاركة في هذه التظاهرات بامتيازات وتشجيعات خاصة،

مرجع الهدف : إستراتيجية النهوض بقطاع الصناعات التقليدية

ميررات اعتماد المؤشرات

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
120 (خ)	115 (خ)	115 (خ)	105 (خ)	95 (خ)	108 (خ)	90 (خ)	المؤشر 1.2.3: عدد المشاركين في التظاهرات بالداخل والخارج	
2700 (د)	2500 (د)	2500 (د)	2300 (د)	2000 (د)	1800 (د)	1600 (د)		
125	120	115	110	105	103	101	المؤشر 2.2.3: عدد المنتفعين بخدمات الإحاطة لاقتحام الأسواق الخارجية	

الهدف 4.2 : النهوض بنشاط الزربية والحياكة

تقديم الهدف : دعم مجالات البحث و التشجيع على الإبتكار والتجديد قصد النهوض بنشاط الصناعات التقليدية في مجالي الحياكة والزربية.

مرجع الهدف : إستراتيجية النهوض بقطاع الصناعات التقليدية

ميررات اعتماد المؤشرات

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
35	30	25	20	18	15	عدد	المؤشر 4.2.1 : عدد الابتكارات المنجزة في المنسوجات اليدوية	
03	03	02	02	01	02	عدد	المؤشر 2.4.2: عدد البحوث والدراسات المنجزة	
60	50	45	42	35	25	عدد	المؤشر 3.4.2: عدد الحرفيين المنتفعين بدورات تكوينية	

2.2 تقديم أنشطة البرنامج:

فيما يلي أهم الأنشطة التي ستساهم في تحقيق أهداف برنامج قيادة قطاع السياحة::

الاعتمادات	الانشطة	مؤشرات قياس الأداء	الأهداف
	<p>□ وضع مواصفات وتشريعات فنية تساهم في تطوير وصنع منتجات أكثر نجاعة وسلامة وحماية للبيئة وتسجيلها لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية كمواصفات تونسية يمكن اعتمادها من قبل الحرفيين والمؤسسات الحرفية في مختلف مراحل الصنع وكذلك من قبل مصالح الديوان الوطني للصناعات التقليدية عند عملية تصنيف المنتجات وطبعها بوضع علامة الجودة.</p> <p>□ القيام بحملات تحسيسية حول أهمية الانخراط في</p>	المؤشر 1: عدد المواصفات المنجزة	الهدف 1: تنمية القدرة التنافسية

	<p>هذا المسار يهدف تدعيم وتركيز العمل بهذه المواصفات وتطوير المنتج حسب مميزات فنية تحظى بقبول واسع وتمكن من النفاذ إلى المزيد من الأسواق العالمية</p> <p>□ وضع دليل لمراقبي الجودة قصد ضبط طرق العمل والمنهجية المتبعة في المراقبة على مستوى المواد الأولية والمنتج</p> <p>□ المتابعة الميدانية والإشراف على مراكز المراقبة وعمليات الطابع</p> <p>□ مواكبة العمل بالمواصفات الدولية لإعطاء فرص أكبر للاختيار بين المعروضات وفتح المجال أمام المنافسة</p>		
	<p>□ القيام بحملات تحسيسية وتظاهرات في كامل جهات الجمهورية بهدف تشجيع الحرفيين والمؤسسات الحرفية ودفعهم للانخراط في برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات عبر تبني منظومة الإنتاج المطبوع وما يقتضيه ذلك من احترام المواصفات الفنية الموضوعة للغرض ضمن دليل الجودة</p> <p>□ التواصل أكثر مع الحرفيين وأصحاب المؤسسات الحرفية وتعريفهم بمزايا الانخراط في البرنامج وذلك بتوفير المساندة الفنية وغير الفنية</p> <p>□ حث تجار منتجات الصناعات التقليدية على اقتناء المنتوجات المطبوعة</p>	<p>المؤشر 2: حجم الإنتاج المطبوع</p>	
	<p>□ إصدار دليل المصدرين</p>	<p>المؤشر 3: حجم التصدير المراقب</p>	

	<ul style="list-style-type: none"> □ تنظيم أيام مهنية بين الحرفيين والمؤسسات الحرفية والموزعين (مركزيات شراء، شركات تجارة دولية...) □ إنجاز بوابة للتجارة الالكترونية لفائدة 10 مؤسسات حرفية على أن يتم تعميم التوجه □ مساهمة في إرساء منصات للتجارة الالكترونية بالتعاون مع مركز التجارة العالمية □ إستكشاف أسواق جديدة □ التركيز على الدعم الموجه للمجهود التسويقي والتعريفي والإشهار إلى جانب مجالات أخرى للتدخل كالتقنيات الحديثة للاتصال والإعلام ودعم التأطير للمؤسسات الحرفية المصدرة لتسهيل اندماجها في مسالك الترويج الدولية □ نشر ثقافة التصدير لدى كافة العاملين بالقطاع عبر حملات توعوية للغرض □ المشاركة في الصالونات الدولية المهنية 		
	<ul style="list-style-type: none"> □ إصدار دليل المصدرين □ تنظيم أيام مهنية بين الحرفيين والمؤسسات الحرفية والموزعين (مركزيات شراء، شركات تجارة دولية...) □ إنجاز بوابة للتجارة الالكترونية لفائدة 10 مؤسسات حرفية على أن يتم تعميم التوجه □ المساهمة في إرساء منصات للتجارة الالكترونية بالتعاون مع مركز التجارة العالمية □ -ستكشاف أسواق جديدة □ التركيز على الدعم الموجه للمجهود التسويقي 	<p>المؤشر 4 : عدد المنتفعين ببرامج التأهيل المهني الميداني بالمؤسسات الحرفية</p>	

	<p>والتعريف والإشهار إلى جانب مجالات أخرى للتدخل كالتقنيات الحديثة للاتصال والإعلام ودعم التأيير للمؤسسات الحرفية المصدرة لتسهيل اندماجها في مسالك الترويج الدولية</p> <p>□ نشر ثقافة التصدير لدى كافة العاملين بالقطاع عبر حملات توعوية للغرض</p> <p>□ المشاركة في الصالونات الدولية المهنية</p>		
	<p>□ تأطير الباعثين ومساندتهم من خلال دراسة مخططات أعمال مشاريعهم ومرافقتهم في تمويلها وبعثها</p> <p>□ مراجعة الاتفاقية مع البنك التونسي للتضامن في اتجاه الترفيع في سقف قروض المال المتداول والعمل بصفة عامة على تقريب المنتوجات البنكية من المؤسسة الحرفية وتسهيل الحصول عليها بنسب فائدة تفضيلية ووفق جدول تأخذ في الاعتبار خصوصية القطاع، وتحسيسهم بأهميتها ومواكبتهم في عملية الحصول عليها</p> <p>□ تنظيم ندوات وحملات تحسيسية حول آليات وآفاق الاستثمار المتاحة في القطاع</p> <p>□ إعداد دليل المستثمر في الصناعات التقليدية (إبراز مكامن الاستثمار بالجهات...)</p> <p>□ إصدار كتيب حول أفكار المشاريع في القطاع</p> <p>□ تنظيم صالون خاص بالباعثين الشبان</p> <p>□ مساندة تنفيذ مشروع تبادل الخبرات في مجال بعث المؤسسات الحرفية (16 حرفي ومؤسسة حرفية/تعاون</p>	<p>المؤشر1: تطور حجم الاستثمار الخاص في القطاع</p>	<p>الهدف 2: النهوض بالإستثمار في القطاع</p>

	<p>دولي مع إيطاليا/تمويل الاتحاد الأوروبي)</p> <p>□ مساندة تنفيذ مشروع تركيز مجتمعات حرفية للصناعات الثقافية الإبداعية - clusters- بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية</p> <p>□ إنجاز اتفاقية شراكة مع المندوبية العامة للتنمية الجهوية</p> <p>□ إعداد دراسة حول تموقع نشاطي الألياف النباتية والفسيفساء</p>		
	<p>□ تأطير الباعثين و مساندهم من خلال دراسة مخططات أعمال مشاريعهم ومرافقتهم في تمويلها وبعثها</p> <p>□ مراجعة الاتفاقية مع البنك التونسي للتضامن في اتجاه الترفيع في سقف قروض المال المتداول والعمل بصفة عامة على تقريب المنتوجات البنكية من المؤسسة الحرفية وتسهيل الحصول عليها بنسب فائدة تفاضلية ووفق جدولته تأخذ في الاعتبار خصوصية القطاع، وتحسيسهم بأهميتها ومواكبتهم في عملية الحصول عليها</p> <p>□ تنظيم ندوات وحملات تحسيسية حول آليات وآفاق الاستثمار المتاحة في القطاع</p> <p>□ إعداد دليل المستثمر في الصناعات التقليدية (إبراز مكان الاستثمار بالجهات...)</p> <p>□ إصدار كتيب حول أفكار المشاريع في القطاع</p> <p>□ تنظيم صالون خاص بالباعثين الشبان</p> <p>□ مساندة تنفيذ مشروع تبادل الخبرات في مجال بعث</p>	<p>المؤشر 2: عدد المؤسسات المسجلة</p>	

	<p>المؤسسات الحرفية (16 حرفي ومؤسسة حرفية/تعاون دولي مع إيطاليا/تمويل الاتحاد الأوروبي)</p> <p>□ مساندة تنفيذ مشروع تركيز مجتمعات حرفية للصناعات الثقافية الإبداعية - clusters - بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية</p> <p>□ إنجاز اتفاقية شراكة مع المندوبية العامة للتنمية الجهوية</p> <p>□ إعداد دراسة حول تموقع نشاطي الألياف النباتية والفسيفساء</p>		
	<p>□ استكشاف أسواق جديدة بمعدل 3 وجهات جديدة كل سنة (تحديد الوجهات).</p> <p>□ متابعة السوق</p> <p>□ تطوير التظاهرات التجارية بالداخل والخارج</p> <p>□ تطوير بوابة الصناعات التقليدية</p> <p>□ بعث 3 معارض سنوية جديدة (معرض مهني، معارض قطاعية، معارض جهوية)</p>	<p>المؤشر 1: عدد الحرفيين والمؤسسات الحرفية الناشطة في الصناعات التقليدية والمشاركة في التظاهرات والمعارض الدولية والوطنية</p>	<p>الهدف 3: النهوض بتسويق المنتج وترويجه</p>
	<p>□ إنجاز دراسات سوق</p> <p>□ تطوير التظاهرات التجارية بالداخل والخارج</p> <p>□ تطوير بوابة الصناعات التقليدية</p> <p>□ القيام بحملات إتصالية وإشهارية</p> <p>□ صياغة اجراءات للحصول على المعلومة من الهياكل المتدخلة</p> <p>□ تنفيذ برامج ومشاريع لتطوير التجارة الالكترونية</p>	<p>مؤشر 2: عدد المنتفعين بخدمات الإحاطة لاقتحام الأسواق الخارجية</p>	

<ul style="list-style-type: none"> □ إبرام إتفاقيات شراكة لإبتكار نماذج جديدة في المفروشات الأرضية ملائمة للأذواق الحديثة ومستلهمة من الموروث التونسي. □ التنسيق مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية قصد تقريب خدمات المركز للحرفيين المتمثلة أساسا في تمكينهم من تصاميم جديدة. □ ضبط قائمة في الابتكارات المجسمة في ورشة المركز أو لدى الحرفيين. 	<p>المؤشر 1: عدد الابتكارات المنجزة في المنسوجات اليدوية</p>	
<ul style="list-style-type: none"> □ برمجة إنجاز دراستين تتمحور حول تشخيص الوضع الحالي للقطاع وإقتراح جذاذت مشاريع مفصلة على غرار دراسة حول إنتاج المفروشات اليدوية ودراسة حول جودة الألياف الصوفية التونسية المستعملة في المنسوجات اليدوية، إلى جانب إنجاز مدونات لتوثيق المحزون التراثي في النسيج. □ إنجاز بحوث لتطوير وتعصير تقنيات الإنتاج وتنوع المنتج على غرار إنجاز نول أفقي مطوّر 	<p>المؤشر 2: عدد البحوث والدراسات المنجزة</p>	<p>الهدف 4: النهوض بنشاط الزربية والحياكة</p>
<ul style="list-style-type: none"> □ تكثيف الحملات التحسيسية للحرفيين. □ التنسيق مع الهياكل المتدخلة في القطاع والمجتمع المدني قصد تنظيم دورات تكوينية لتأهيل المؤهلات الحرفية. 	<p>المؤشر 3: عدد الحرفيين المنتفعين بدورات تكوينية</p>	

4. نفقات البرنامج:

4.1 ميزانية البرنامج :

تتوزع ميزانية برنامج الصناعات التقليدية لسنة 2016 على النحو التالي :

تطور إعتمادات برنامج الصناعات التقليدية

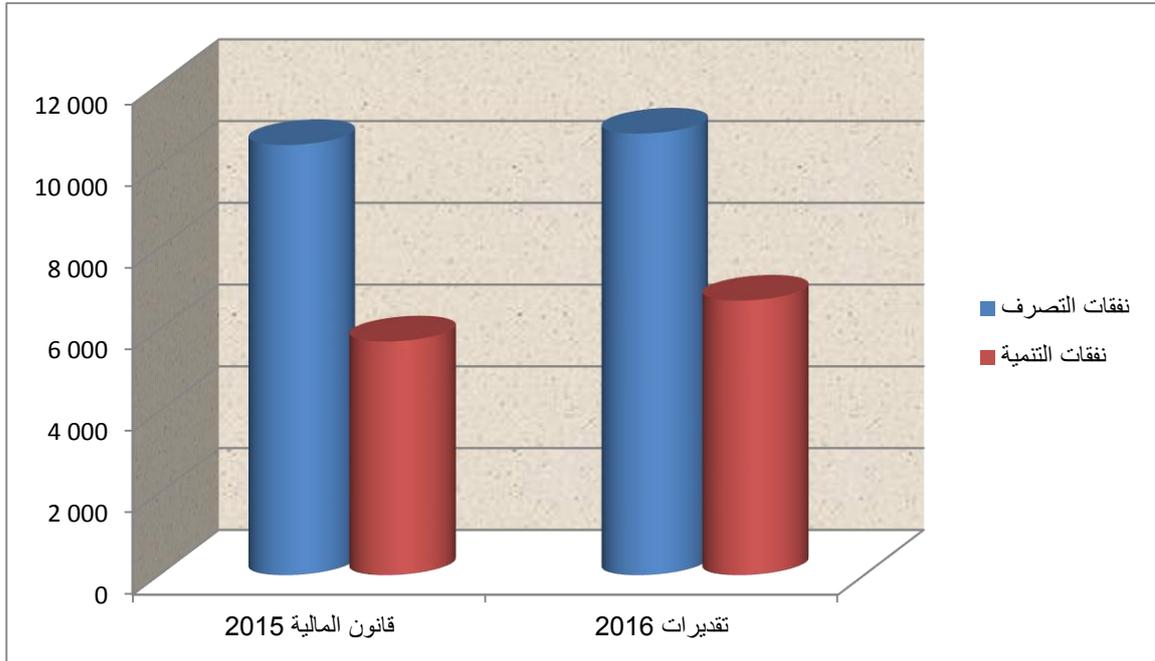
الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور 2016-2015		تقديرات 2016		قانون المالية 2015	إنجازات 2014	بيان البرنامج
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد			
3	279,000	10800,000	10800,000	10521,000	9697,004	العنوان الأول: نفقات التصريف
3.27	288,000	9093,000	9093,000	9093,000	8196,339	التأجير العمومي
0.00	0	1707,000	1707,000	1707,000	1495,665	وسائل المصالح
-	-	-	-	5,000	5,000	التدخل العمومي
17.49	1000,000	6715,000	6715,000	5715,000	7386,000	العنوان الثاني: نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	6715,000	6715,000	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
17.49	1000,000	6715,000	6715,000	5715,000	7386,000	التمويل العمومي
17.49	1000,000	6715,000	6715,000	5715,000	7386,000	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	صناديق الخزينة
8	1279,000	17515,000	17515,000	16236,000	17083,004	مجموع البرنامج

وفيما يلي رسم بياني لتوزيع مشروع ميزانية برنامج الصناعات التقليدية لسنة 2016 حسب طبيعة النفقة :

توزيع مشروع ميزانية برنامج الصناعات التقليدية لسنة 2016 حسب طبيعة النفقة

اعتمادات الدفع



4.2 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج الصناعات التقليدية :

يلخص الجدول التالي إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج الصناعات التقليدية :

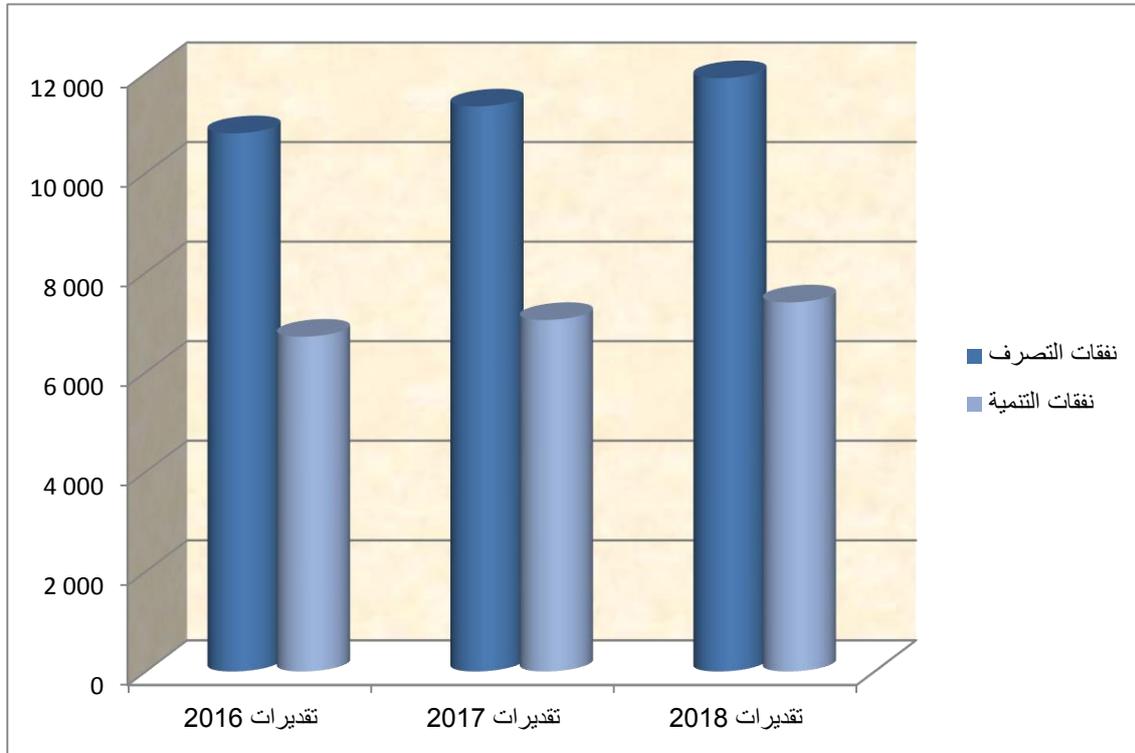
الوحدة : ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2015	إنجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
11907,000	11340,000	10800,000	10521,000	9697,004	9613,918	8936,700	نفقات التصرف
10025,032	9547,650	9093,000	9093,000	9697,004	9613,918	8936,700	على موارد الميزانية
10025,032	9547,650	1707,000	1707,000	8196,339	8009,604	7284,358	التأجير العمومي
1881,967	1792,350	-	5,000	1495,665	1603,714	1651,185	وسائل المصالح
0	0	10800,000	10521,000	5	0,600	1,157	التدخل العمومي

-	-	-	-	--			على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-			التأجير العمومي
-	-	-	-	-			وسائل المصالح
-	-	-	-	-			التدخل العمومي
-	-	-	-	-			على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-			التأجير العمومي
-	-	-	-	-			وسائل المصالح
-	-	-	-	-			التدخل العمومي
7403,287	7050,750	6715,000	5715,00	7386	4703	3849	نفقات التنمية
7403,287	7050,750	6715,000	5715,00	7386	4703	3849	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-			الاستثمارات المباشرة
7403,287	7050,750	6715,000	5715,00	4615	4703	3849	التمويل العمومي
-	-	-	-	-			على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-			الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-			على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-			على الموارد الذاتية للمؤسسات
19310,287	18390,750	17515,000	16236,000	17083,004	14316,918	12785,7	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
19310,287	18390,750	17515,000	16236,000	17083,004	14316,918	12785,7	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

وفيما يلي رسم بياني لإطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج الصناعات التقليدية :

إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج الصناعات التقليدية



الملاحق :

**بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج الصناعات التقليدية**

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.1.2

تسمية المؤشر: عدد المواصفات المنجزة

تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية القدرة التنافسية

تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من تقديم تشخيص أو تقدير مدى التقدم في إرساء منظومة الجودة في القطاع بدءًا بمراحل الإنتاج، مرورًا بالخدمات المنجزة بطريقة ناجعة ومتقنة وصولًا إلى وضع مقاييس ومواصفات علمية متفق ومصادق عليها تحمي المستهلك والمستعمل معا وتعطيه كل الضمانات ويمكن بصفة خاصة المؤسسة الحرفية من رفع قدراتها التنافسية والمحافظة على مكانتها ومصداقيتها في السوق.

نوع المؤشر: مؤشر نشاط

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات: لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد المواصفات المنجزة

وحدة المؤشر: عدد

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات إحصائية ذات صبغة إدارية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة النهوض بالجودة (الديوان الوطني للصناعات التقليدية) ، المعهد الوطني

للمواصفات والملكية الصناعية

تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 29

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ليلى مسلاتي مديرة النهوض بالجودة

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
29	27	25	22	22	22	22	عدد المواصفات المنجزة	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

- بمنتصف سنة 2015 تم تسجيل 22 مواصفة في إطار أعمال اللجنة الفنية 123 الخاصة بقطاع الصناعات التقليدية والتي تم إحداثها للغرض بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.
- من المؤمل تسجيل 07 مواصفات جديدة على امتداد الثلاث سنوات المقبلة علما وأنه تم إعداد 8 مشاريع مواصفات جديدة دون اعتبار الـ 22 المذكورة وهي تخص الجبة ومنتجاتها، البرنوس، القشايبة، البلغة التقليدية، منتجات من الحلفاء، الكليم، التعجيرة والبخنوق.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. وضع مواصفات فنية تساهم في تطوير وصنع منتوجات أكثر نجاعة وسلامة وحماية للبيئة وتسجيلها لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية كمواصفات تونسية يمكن اعتمادها من قبل الحرفيين والمؤسسات الحرفية في مختلف مراحل الصنع وكذلك من قبل مصالح الديوان الوطني للصناعات التقليدية عند عملية تصنيف المنتوجات وطبعها بوضع علامة الجودة.
2. القيام بحملات تحسيسية حول أهمية الانخراط في هذا المسار بهدف تدعيم وتركيز العمل بهذه المواصفات وتطوير المنتج حسب مميزات فنية تحظى بقبول واسع وتمكن من النفاذ إلى المزيد من الأسواق العالمية
3. وضع دليل لمراقبي الجودة قصد ضبط طرق العمل والمنهجية المتبعة في المراقبة على مستوى المواد الأولية والمنتوج
4. المتابعة الميدانية والإشراف على مراكز المراقبة وعمليات الطابع
5. مواكبة العمل بالمواصفات الدولية لإعطاء فرص أكبر للاختيار بين المعروضات وفتح المجال أمام المنافسة

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

أن التسجيل هو عملية فنية لتدوين العمليات المهنية المختلفة لكل الاختصاصات (سواء تعلق الأمر بالمنتوج أو بالمادة الأولية أو بآليات العمل...) في صياغات كتابية وبيانية مناسبة توفر إطارا مرجعيا أو لغة علمية مشتركة بين المزودين والحرفيين لتوحيد المفاهيم وتبادل المعلومات. وهذا المعنى فإن تسجيل مواصفة واحدة يستنفذ كثيرا من الوقت والإمكانيات المادية والبشرية، ويصعب تحديد المدة الزمنية التي قد تتطلبها عملية التفعيل أي التسجيل لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.1.2

تسمية المؤشر: حجم الانتاج المطبوع

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية القدرة التنافسية

تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من معرفة حجم الإنتاج المطبوع سنويا من الزربية والمنسوجات المختلفة والنحاس والشاشية...

نوع المؤشر: مؤشر نشاط

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات: لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: الإنتاج المطبوع سنويا من المنسوجات المختلفة على الحجم الجملي من إنتاج الصناعات التقليدية
وحدة المؤشر: قطعة

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات إحصائية ذات صبغة إدارية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الجودة، إدارة الرصد والاستشراق

تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 152183 قطعة

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ليلى مسلاتي، مديرة إدارة النهوض بالجودة

قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
152183	142227	132922	124226	116099	169777	155297	قطعة	حجم الإنتاج المطبوع (زرابية ونسيج، شاشية، نحاس)

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر : تنحصر أهم الأسباب التي أدت إلى التراجع المتتالي في الإنتاج في السنوات الأخيرة إلى العوامل التالية:

1. بالنسبة للزرابية والنسيج:

- عزوف الحرفيات عن تعاطي هذا النشاط من جراء محدودية الدخل والصعوبات التي وجدت في التطبيق الفعلي لقانون التغطية الاجتماعية في ورشات الإنتاج باعتبار أن الحرفيات يخضعن إلى نظام العمل المستقل،
- الصعوبات المادية التي مرّت بها المؤسسات الحرفية الناشطة في هذا القطاع خاصة في الفترة الأخيرة والتي أدت إلى غلق عدة وحدات إنتاج،
- عدم توفر المادة الأولية المتمثلة في الصوف اللازمة لصنع الزرابي والنسيج المختلف من حيث الكمية والجودة وعدم تواجد مزودين محليين لهذه المادة (مزود وحيد بجهة المنستير بقصيبة المديوني) إضافة إلى ارتفاع أسعار الصُوف على المستوى العالمي مما يصعب توريد هذه المادة بالرغم من أنها تتمتع بامتيازات جبائية على مستوى الأداء الديواني (0 %) وعلى مستوى الأداء على القيمة المضافة (6 %).

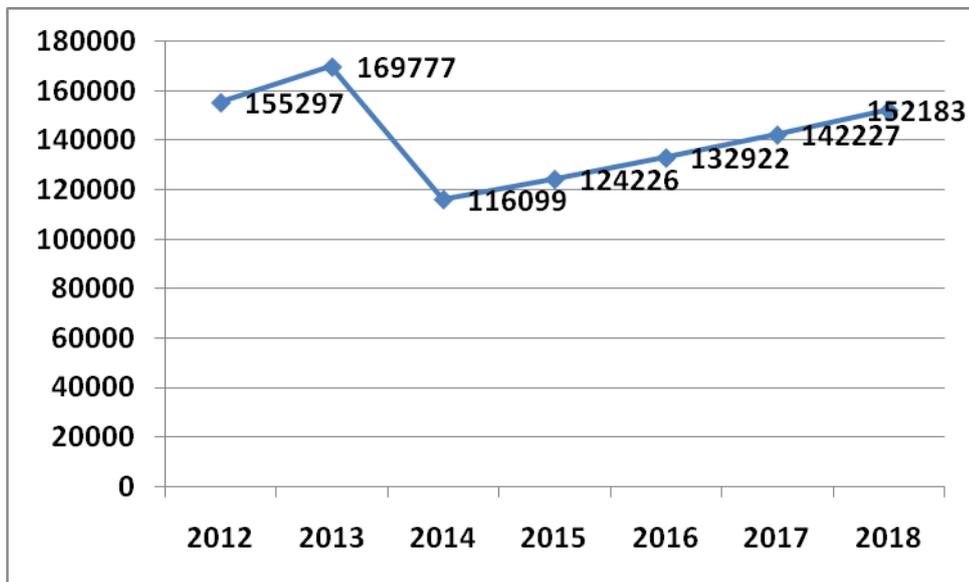
2. بالنسبة للإنتاج المطبوع من الشاشية:

بلغ إنتاج الشاشية المطبوع 140 90 قطعة سنة 2014، مسجلا تراجعا بنسبة 36,54 % مقارنة بسنة 2013، وتعود أسباب هذا التراجع إلى صعوبة الأوضاع الأمنية بالقطر الليبي باعتبار أن هذه النوعية من المنتجات تصنع مجملها للتصدير وخاصة إلى البلدان الإفريقية عبر ليبيا.

3. بالنسبة للإنتاج المطبوع من منتوجات النحاس:

بلغ الإنتاج المطبوع من منتوجات النحاس والمطروق 2 916 قطعة سنة 2014 مسجلا تراجعا بنسبة 16,57% مقارنة بسنة 2013، وتعود أهم أسباب هذا التراجع إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية من النحاس على الصعيد الدولي وخاصة الوطني (احتكار بعض المزودين لهذه المادة وبيعها للحرفيين بأثمان باهظة).

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: .

1. القيام بحملات تحسيسية وتظاهرات في كامل جهات الجمهورية بهدف تشجيع الحرفيين والمؤسسات الحرفية ودفعهم للانخراط في برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات عبر تبني منظومة الإنتاج المطبوع وما يقتضيه ذلك من احترام المواصفات الفنية الموضوعة للغرض ضمن دليل الجودة
2. التواصل أكثر مع الحرفيين وأصحاب المؤسسات الحرفية وتعريفهم بمزايا الانخراط في البرنامج وذلك بتوفير المساندة الفنية وغير الفنية
3. حث تجار منتوجات الصناعات التقليدية على اقتناء المنتوجات المطبوعة

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا يعكس هذا المؤشر مبدئيا الحجم الفعلي لتطور حجم الإنتاج في القطاع حيث يقتصر على المنتوجات التي تحصلت على مواصفات مسجلة لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، إلا أنه قابل للتطوير من حيث المضمون التقديري بالتوازي مع تطور عدد المواصفات التي تم إفرادها بمؤشر خاص ضمن نفس الهدف.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 3.1.2

تسمية المؤشر: حجم التصدير المراقب

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية القدرة التنافسية

تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من معرفة ومتابعة حجم التصدير المراقب سنويا

نوع المؤشر: مؤشر نشاط

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات: : لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: المداخيل من صادرات الصناعات التقليدية المراقبة على الحجم الجملي للصادرات

وحدة المؤشر: مليون دينار

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات إحصائية ذات صبغة إدارية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الجودة، إدارة الرصد والاستشراف

تاريخ توقّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 65,800 م.د

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ليلى مسلاتي، مديرة إدارة النهوض بالجودة

قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
65,800	58,300	51,600	45,700	40,423	35,179	31	حجم التصدير المراقب	
							مليون دينار	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يتبين من خلال قراءة المؤشر أن القطاع لم يعرف أزمة أو تأثر كبير بالأزمات السياسية والاقتصادية لما بعد الثورة كما أنه من المؤمل تحقيق نسب أرفع خلال الثلاث سنوات المقبلة اتصل ببنهاية سنة 2018 إلى حوالي 65.8 مليون دينار.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. إصدار دليل المصدرين

2. تنظيم أيام مهنية بين الحرفيين والمؤسسات الحرفية والموزعين (مركزيات شراء، شركات تجارة دولية...)

3. إنجاز بوابة للتجارة الالكترونية لفائدة 10 مؤسسات حرفية على أن يتم تعميم التوجه

4. المساهمة في إرساء منصات للتجارة الالكترونية بالتعاون مع مركز التجارة العالمية

5. استكشاف أسواق جديدة

6. التركيز على الدعم الموجه للمجهود التسويقي والتعريفي والإشهار إلى جانب مجالات أخرى للتدخل كالتقنيات الحديثة

للاتصال والإعلام ودعم التأطير للمؤسسات الحرفية المصدرة لتسهيل اندماجها في مسالك الترويج الدولية

7. نشر ثقافة التصدير لدى كافة العاملين بالقطاع عبر حملات توعوية للغرض

8. المشاركة في الصالونات الدولية المهنية.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : يعكس هذا مؤشر 60% فقط من المجهود التصديري للقطاع ولا يأخذ في الاعتبار

الصادرات غير المباشرة وعمليات التسويق الالكتروني.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 4.1.2

تسمية المؤشر: عدد المنتفعين ببرامج التأهيل المهني الميداني بالمؤسسات الحرفية

تاريخ تحيين المؤشر: مع نهاية كل ثلاثية

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية القدرة التنافسية

تعريف المؤشر: تقدير عدد مواطن الشغل المحدثة صلب المؤسسات الحرفية المؤهلة وما نتج عن ذلك من تطور لطاقة إنتاجها

نوع المؤشر: مؤشر نشاط

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات: لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: العدد الفعلي للمنخرطين في برنامج التأهيل المهني الميداني مقارنة بالعدد الجملي للمؤسسات الحرفية

وحدة المؤشر: عدد

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معاينات ميدانية صلب المؤسسات الحرفية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة تنمية الكفاءات، المندوبيات الجهوية، إدارة الرصد والاستشراف بالديوان

الوطني للصناعات التقليدية، ووزارة التكوين المهني والتشغيل عبر مكاتبها الجهوية

تاريخ توفّر المؤشر: سنويا

القيمة المستهدفة للمؤشر: 3600 منتفعا

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد زياد الزاوي، مدير إدارة تنمية الكفاءات

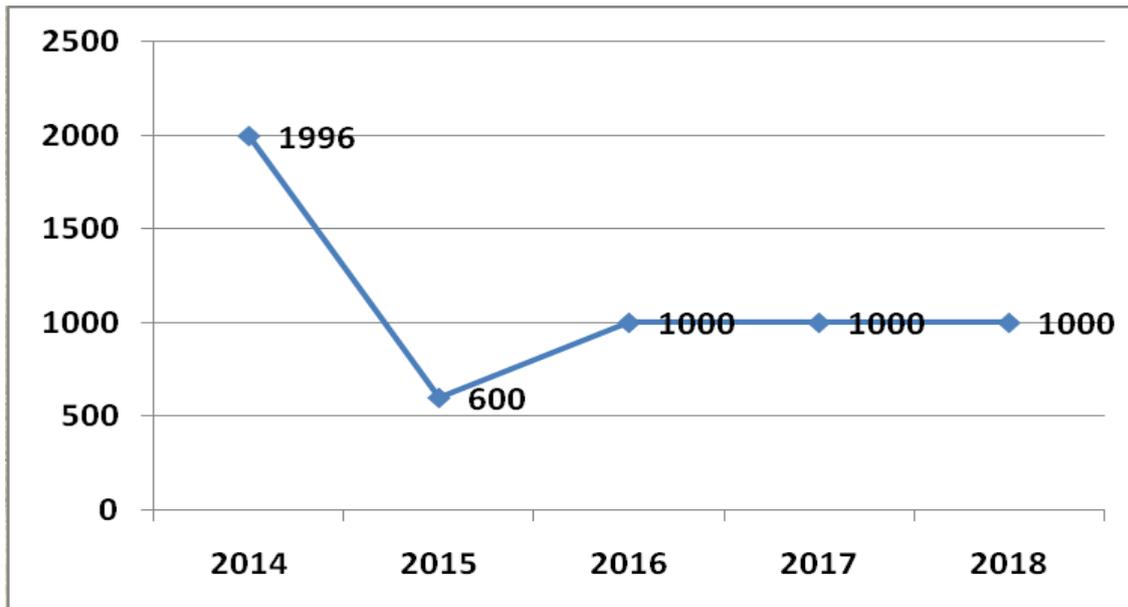
سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
1000	1000	1000	*600	996	1000	-	عدد	عدد المنتفعين ببرامج التأهيل المهني الميداني بالمؤسسات الحرفية

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

تظل الإنجازات المسجلة على مستوى برنامج التأهيل المهني الميداني بالمؤسسات الحرفية محدودة مقارنة بالحاجيات الحقيقية للقطاع من اليد العاملة الكفأة. وتعود هذه الوضعية إلى عدم ملائمة الإطار الإجرائي والترتيبي المنظم لهذا البرنامج حسب أحكام اتفاقية 09 أوت 2012 المبرمة بين كل من وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة الإشراف للخصوصيات المهنية والاجتماعية والاقتصادية للقطاع. هذا، ويتوقف تحقيق النتائج المنشودة في المجال على مراجعة الإطار الإجرائي والترتيبي لهذا البرنامج وفقا لمشروع الاتفاقية المقترحة من قبل الديوان بتاريخ 03 جوان 2015.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. انتقاء المؤسسات الحرفية التي ستؤمن عمليات التأهيل الميداني للحرفيين

2. متابعة المنفعين أثناء وبعد فترة التأهيل

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

1. عدم توفر وحدات جهوية للتأطير الفني المهني قادرة على مرافقة الحرفيين المنتفعين بالبرنامج أثناء وبعد استكمال

فترة التأهيل

2. غياب منظومة لتنمية الموارد البشرية يشرف على تسييرها الديوان الوطني للصناعات التقليدية

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.2.2

تسمية المؤشر: تطور حجم الاستثمار الخاص في القطاع

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالإستثمار في القطاع

تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من معرفة أهمية حجم الاستثمار الخاص في القطاع وتقدير أحداثا مواطن الشغل

نوع المؤشر: مؤشر نشاط

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات: لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : قيمة القروض المسندة لفائدة باعثي المشاريع في الصناعات التقليدية

وحدة المؤشر: مليون دينار

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات إحصائية من قبل الهياكل المتدخلة، تقارير...

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة تنمية الاستثمار، إدارة الرصد والاستشراف بالديوان الوطني للصناعات

التقليدية، البنك المركزي التونسي، البنك التونسي للتضامن، المجالس الجهوية للولايات، ...

تاريخ توقّر المؤشر: كل ثلاثة أشهر

القيمة المستهدفة للمؤشر: 48 مليون دينار

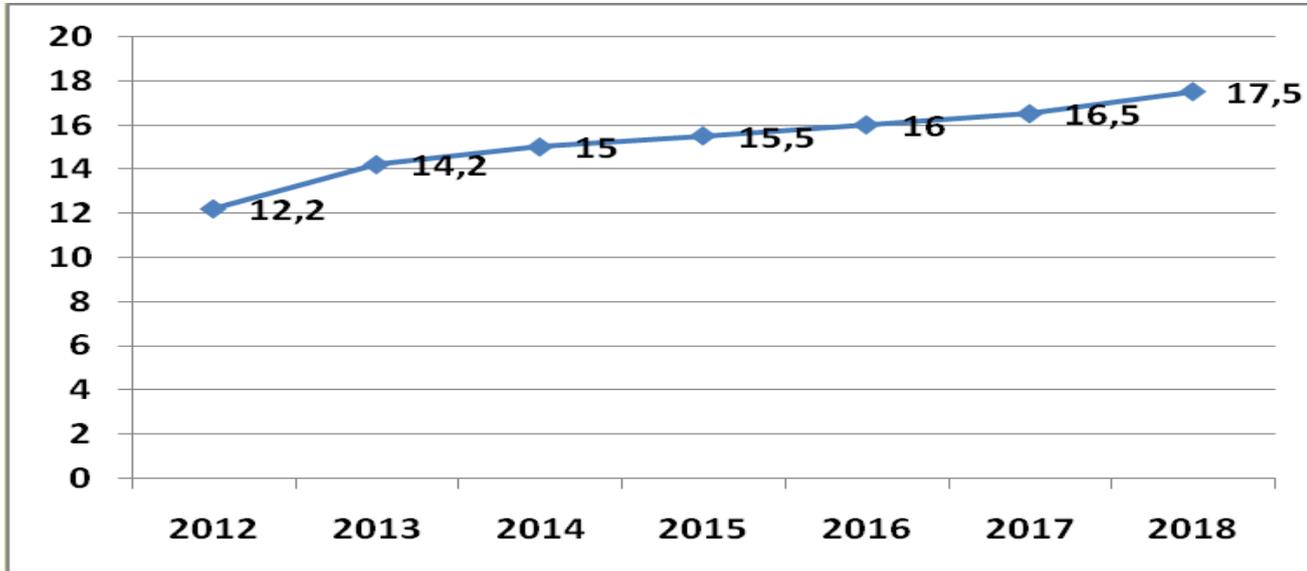
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد جمال الرياحي- مدير تنمية الاستثمار وتأهيل المؤسسات

قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
17,5	16,5	16	15,5	15	14,2	12,2	مليون دينار	تطور حجم الاستثمار الخاص في القطاع

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: إن النتائج المتوصل إليها مرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالعمل الإداري (مركزيا وجهويا) وستسعى الإدارة إلى تذليلها حسب الإمكانيات المتاحة. هذا وتجدر الإشارة، أنه في إطار سعي الإدارة إلى إعداد دليل المستثمر في الصناعات التقليدية لاسيما عبر إبراز مكان الاستثمار بالجهات وإصدار كتيب حول أفكار المشاريع في القطاع فإنه من المنتظر أن ترتفع هذه النسبة خلال السنوات القليلة القادمة، حيث يتوقع تحسن تدريجي في نسبة الإنجازات خلال السنوات 2016 و2017 و2018 بإستقرار الوضع العام للبلاد وبالتالي ستمكن الإدارة من تحسين التقديرات في السنوات القادمة.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. تأطير الباعثين و مسانديتهم من خلال دراسة مخططات أعمال مشاريعهم ومرافقتهم في تمويلها وبعثها
 2. مراجعة الاتفاقية مع البنك التونسي للتضامن في اتجاه الترفيع في سقف قروض المال المتداول والعمل بصفة عامة على تقريب المنتوجات البنكية من المؤسسة الحرفية وتسهيل الحصول عليها بنسب فائدة تفضيلية ووفق جدولة تأخذ في الاعتبار خصوصية القطاع، وتحسيسهم بأهميتها ومواكبتهم في عملية الحصول عليها
 3. تنظيم ندوات وحملات تحسيسية حول آليات وآفاق الاستثمار المتاحة في القطاع
 4. إعداد دليل المستثمر في الصناعات التقليدية (إبراز مكامن الاستثمار بالجهات...)
 5. إصدار كتيب حول أفكار المشاريع في القطاع
 6. تنظيم صالون خاص بالباعثين الشبان
 7. مساندة تنفيذ مشروع تبادل الخبرات في مجال بعث المؤسسات الحرفية (16 حرفي ومؤسسة حرفية/تعاون دولي مع إيطاليا/تمويل الاتحاد الأوروبي)
 8. مساندة تنفيذ مشروع تركيز مجتمعات حرفية للصناعات الثقافية الإبداعية - clusters- بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
 9. إنجاز اتفاقية شراكة مع المندوبية العامة للتنمية الجهوية
 10. إعداد دراسة حول تموقع نشاطي الألياف النباتية والفسيفساء
- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: صعوبة الحصول على المعطيات بصفة دورية ومدققة حسب آليات التمويل والهيكل المتدخلة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.2.2

تسمية المؤشر: عدد المؤسسات المسجلة

تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالإستثمار في القطاع

تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من بيان تطور عدد المؤسسات المحدثثة سنويا وتقدير عدد مواطن الشغل المحدثثة بهدف

التأسيس لسجل وطني للمؤسسات الحرفية

نوع المؤشر: مؤشر نشاط

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات : لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : عدد المؤسسات المسجلة سنويا مقارنة بالمؤسسات الناشطة في القطاع

وحدة المؤشر: عدد

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات إحصائية من قبل المندوبيات الجهوية للديوان الوطني

للصناعات التقليدية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الرصد والاستشراف، المندوبيات الجهوية

تاريخ توقّر المؤشر: كل ثلاثة أشهر

القيمة المستهدفة للمؤشر: 7200 مؤسسة مسجلة

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد جمال الرياحي- مديرتنمية الاستثمار وتأهيل المؤسسات بالديوان

قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
3000	2700	2400	2100	1784	1455	1381	عدد	عدد المؤسسات المسجلة

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يبقى عدد المؤسسات المسجلة الناشطة في قطاع الصناعات التقليدية والمقدرة بـ 2100 مؤسسة خلال سنة 2015 محدودا رغم أن القطاع يحتوي في الواقع على أضعاف هذا الرقم وذلك بوجود العديد من المؤسسات الحرفية غير المسجلة لدى الديوان لكن لها وجود قانوني بسجلات المعهد الوطني للإحصاء ولدى الإدارة العامة للتجارة الخارجية وغيرها من الهياكل الإدارية الأخرى. وبالنظر إلى غياب قاعدة معطيات لدى الديوان حول هذه المؤسسات الناشطة سيتم اعتماد مقارنة مندمجة يمكنها أن تجمع المعلومات وتعالجها وتنشرها في أحسن الظروف وعلى أوسع نطاق حيث ستعمل إدارة الرصد والاستشراق على إنشاء السجل الوطني للمؤسسات الحرفية تُدون فيه بيانات الحرفيين، وتصنيفاتهم، وحرفهم، وصناعاتهم اليدوية، وتحدد اللائحة متطلبات التسجيل، وإجراءات التجديد، والمواعيد المقررة وذلك لبناء قاعدة بيانات وحيدة وموحدة كما يقوم البرنامج بإنشاء سجل الحرفيين على مستوى كل الولايات عن طريق المندوبيات الجهوية

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. تأطير الباعثين ومساندتهم من خلال دراسة مخططات أعمال مشاريعهم ومرافقتهم في تمويلها وبعثها
2. مراجعة الاتفاقية مع البنك التونسي للتضامن في اتجاه الترفيع في سقف قروض المال المتداول والعمل بصفة عامة على تقريب المنتوجات البنكية من المؤسسة الحرفية وتسهيل الحصول عليها بنسب فائدة تفضيلية ووفق جدولة تأخذ في الاعتبار خصوصية القطاع، وتحسيسهم بأهميتها ومواكبتهم في عملية الحصول عليها
3. تنظيم ندوات وحملات تحسيسية حول آليات وآفاق الاستثمار المتاحة في القطاع
4. إعداد دليل المستثمر في الصناعات التقليدية (إبراز مكامن الاستثمار بالجهات...)
5. إصدار كتيب حول أفكار المشاريع في القطاع
6. تنظيم صالون خاص بالباعثين الشبان
7. مساندة تنفيذ مشروع تبادل الخبرات في مجال بعث المؤسسات الحرفية (16 حرفي ومؤسسة حرفية/تعاون دولي مع إيطاليا/تمويل الاتحاد الأوروبي)
8. مساندة تنفيذ مشروع تركيز مجتمعات حرفية للصناعات الثقافية الإبداعية - clusters- بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
9. إنجاز اتفاقية شراكة مع المندوبية العامة للتنمية الجهوية
10. إعداد دراسة حول تموقع نشاطي الألياف النباتية والفسيفساء

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: صعوبة الحصول على المعطيات بصفة دورية ومدققة حسب آليات التمويل والهياكل المتدخلة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.3.2

تسمية المؤشر: عدد الحرفيين والمؤسسات الحرفية الناشطة في الصناعات التقليدية والمشاركة في التظاهرات والمعارض الدولية والوطنية

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بتسويق المنتج وترويجه

تعريف المؤشر: معرفة تطور عدد المشاركين في التظاهرات والمعارض الدولية والوطنية من خلال توفير أكثر الفرص لتسويق المنتج التقليدي

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات: لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد الحرفيين والمؤسسات الحرفية المشاركة في كل التظاهرات بالداخل والخارج

وحدة المؤشر: عدد

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير نشاط - محضر جلسة اختيار المشاركين، تقرير مهمة، حوصلة حول التظاهرات بالداخل، دليل الصالون،...

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة المعارض وتنشيط فضاءات العرض

تاريخ توفر المؤشر: سنويا

القيمة المستهدفة للمؤشر: 350 مشاركا بالنسبة للمعارض بالخارج و 7600 بالنسبة للتظاهرات الداخلية

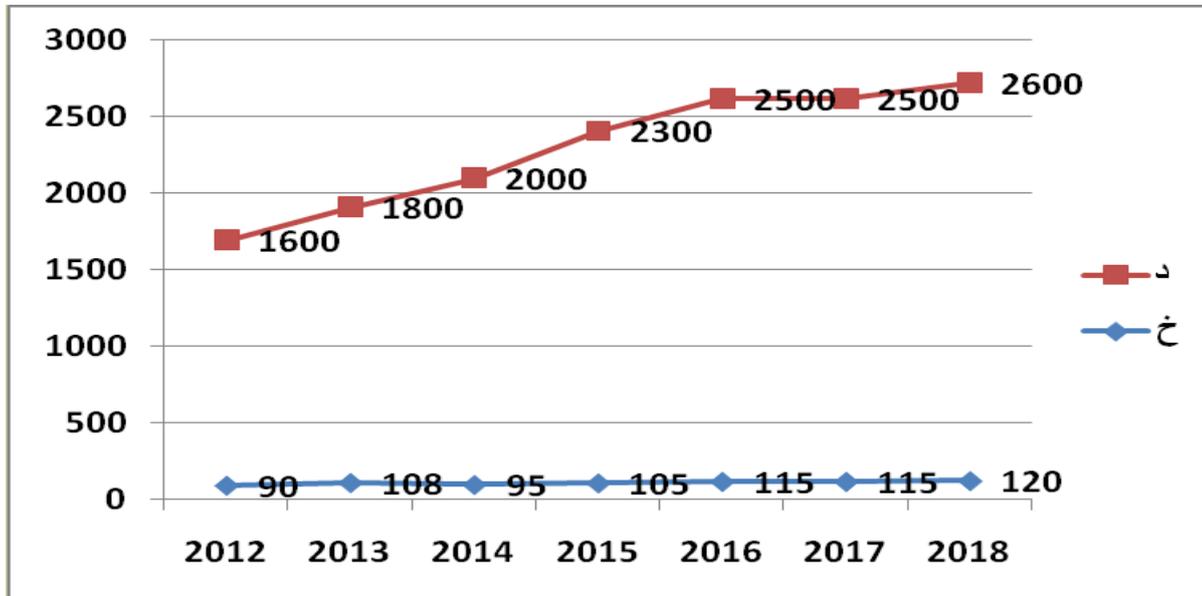
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد عباس - مدير المعارض وتنشيط فضاءات العرض بالديوان

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
(خ)120	(خ) 115	(خ) 115	(خ) 105	(خ) 95	(خ) 108	(خ) 90	عدد	عدد المشاركين في التظاهرات والمعارض الدولية والوطنية
(د)2600	(د) 2500	(د) 2500	(د) 2300	(د) 2000	(د)1800	(د) 1600		

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يشهد هذا المؤشر تقريبا إستقرارا واضحا في نسبة تطور عدد المشاركين من سنة إلى أخرى وهو ما يقتضي مزيد بذل الجهود خاصة على صعيد التظاهرات الدولية بهدف ترقية صورة صناعاتنا التقليدية في العالم وتشريك أكبر عدد ممكن من الحرفيين والمؤسسات الحرفية

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. سيتم استكشاف أسواق جديدة بمعدل 3 وجهات جديدة كل سنة (تحديد الجهات).
2. متابعة السوق
3. تطوير التظاهرات التجارية بالداخل والخارج
4. تطوير بوابة الصناعات التقليدية
5. مع الإشارة إلى أنه بالنسبة لسنة 2015 سيتم بعث 3 معارض سنوية جديدة (معرض مهني، معارض قطاعية، معارض جهوية)

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

1. نقص في الاعتمادات المرصودة أمام ارتفاع تكاليف النقل ومعالم كراء الأجنحة وكذلك الحاجة الملحة لاستكشاف أسواق جديدة
2. نقص في الإمكانيات اللوجستية
3. نقص في الموارد البشرية

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.3.2

تسمية المؤشر: عدد المنتفعين بخدمات الإحاطة لاقتحام الأسواق الخارجية

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بتسويق المنتج وترويجه

تعريف المؤشر: معرفة تطور عدد المنتفعين باعتمادات الدولة للنهوض بالتصدير وتطور العمليات المنجزة في القطاع

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات: لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد المنتفعين / عدد المطالب

وحدة المؤشر: عدد

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير نشاط، دليل المصدرين

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة التسويق، إدارة المعارض وتنشيط فضاءات العرض، مركز النهوض

بالصادرات

تاريخ توفر المؤشر: سنويا

القيمة المستهدفة للمؤشر: 365 منتفعا

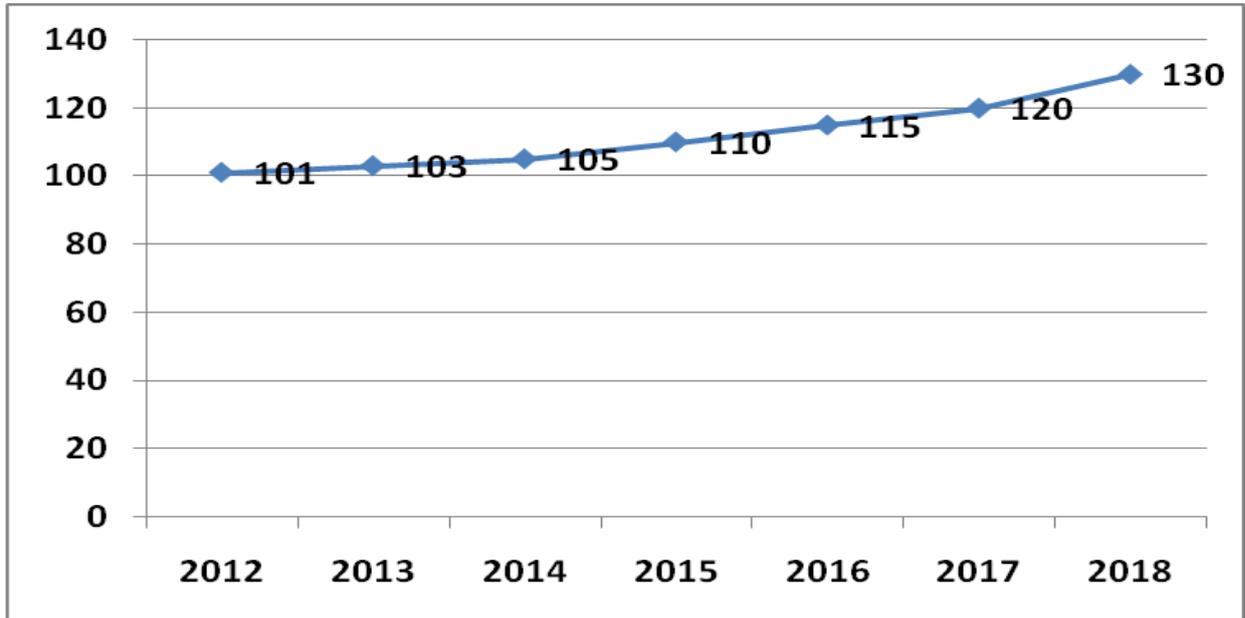
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة سنية عتروس، مديرة التسويق بالديوان

قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
130	120	115	110	105	103	101	عدد	عدد المنتفعين بخدمات الإحاطة لاقترام الاسواق الخارجية

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: إن نسبة التطور في الانتفاع بخدمات الإحاطة لإقترام الأسواق الخارجية تعد نسبا معقولة في انتظار إيجاد آليات خصوصية موجهة لقطاع الصناعات التقليدية غير التي يوفرها حاليا صندوق النهوض بالصادرات.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. إنجاز دراسات سوق
2. تطوير التظاهرات التجارية بالداخل والخارج

3. تطوير بوابة الصناعات التقليدية
4. القيام بحملات إتصالية وإشهارية
5. صياغة اجراءات للحصول على المعلومة من الهياكل المتدخلة
6. تنفيذ برامج ومشاريع لتطوير التجارة الالكترونية

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

1. غياب منظومة معلوماتية مرتبطة بصندوق النهوض بالصادرات
2. غياب برامج أخرى خصوصية غير صندوق النهوض بالصادرات (FOPRODEX) و PRIMO EXPORT
3. غياب إجراءات تمكّن من الحصول على المعلومة بصفة دورية (ثلاثية)

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.4.2

تسمية المؤشر: عدد الابتكارات المنجزة في المنسوجات اليدوية

تاريخ تحيين المؤشر: 3 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بنشاط الزربية والحياكة

تعريف المؤشر: تطوير وتحسين الابتكارات المنجزة لمواكبة تطور الصناعات التقليدية

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

التفريعات: : لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد الابتكارات المنجزة مقارنة بالابتكارات المتوفرة

وحدة المؤشر: عدد

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإبتكارات، المنسوجات بأنواعها

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير ذات صبغة إدارية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المركز الفني للابتكار والتجديد والاحاطة في الزربية والحياكة

تاريخ توقّر المؤشر: ثلاثي

القيمة المستهدفة للمؤشر : 35

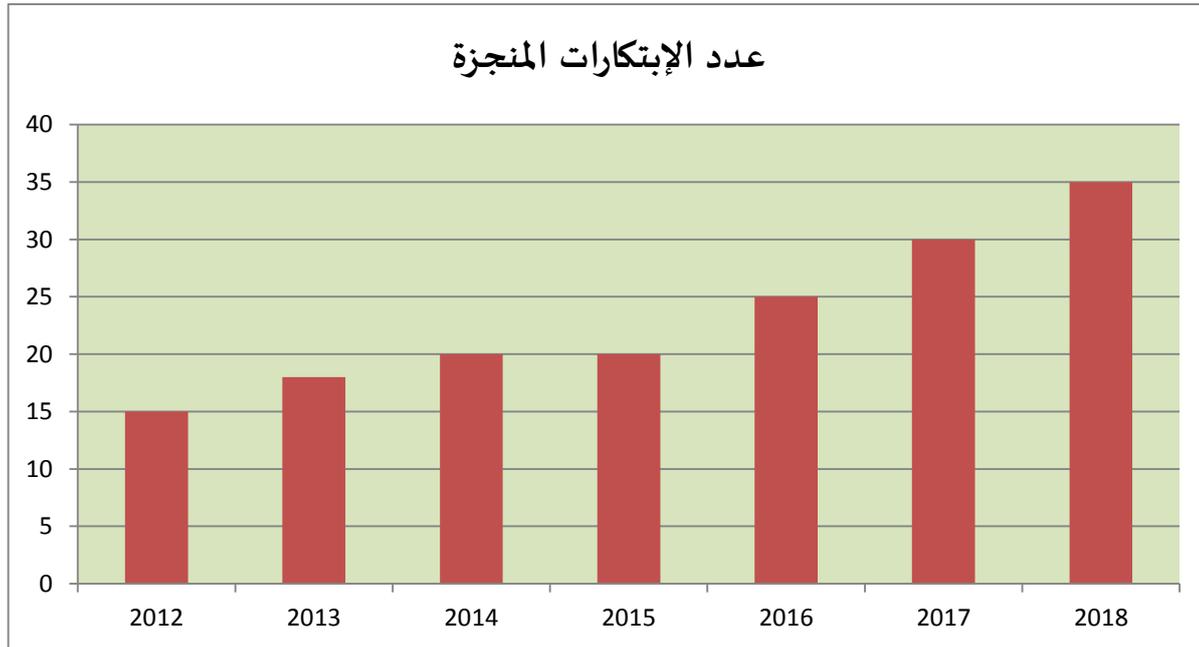
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رضا الحمداوي، المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة

قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
35	30	25	20	20	18	15	عدد	عدد الابتكارات المنجزة في المنسوجات اليدوية

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يشهد عدد الابتكارات المنجزة في المنسوجات اليدوية ارتفاع نسبي من سنة إلى أخرى ويعود ذلك أساسا إلى سعي المركز إلى إعلان إستشارات لفائدة الحرفيين قصد تجسيم إبتكاراتهم بمتابعة خاصة من فنيي المركز مع تأمين مواد أولية ذات جودة عالية، إلى جانب إبرام إتفاقيات شراكة مع جمعيات مختصة في المجال يتم خلالها إبتكار وإنجاز تصاميم من الموروث الوطني.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. إبرام إتفاقيات شراكة لإبتكار نماذج جديدة في المفروشات الأرضية ملائمة للأذواق الحديثة ومستلهمة من الموروث

التونسي.

2. التنسيق مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية قصد تقريب خدمات المركز للحرفيين المتمثلة أساسا في تمكينهم

من تصاميم جديدة.

3. ضبط قائمة في الابتكارات المجسمة في ورشة المركز أولدى الحرفيين.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

يواجه المركز صعوبات في الحصول على المواد الأولية الصوفية ذات الجودة العالية، التي يتم إستعمالها في تجسيم عينات

من إبتكارات المركز وإنجاز بعض الطلبيات الخاصة، هذا إلى جانب غياب بعض تشكيلات الألوان.

بطاقة مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر: 2.4.2

تسمية المؤشّر: عدد البحوث والدراسات المنجزة

تاريخ تحيين المؤشّر: 2015

الخصائص العامة للمؤشّر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر: الصناعات التقليدية

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: النهوض بنشاط الزربية والحياكة

تعريف المؤشّر: متابعة البحوث والدراسات المنجزة لتطوير قطاع الزربية والحياكة

نوع المؤشّر: مؤشّر نتائج

طبيعة المؤشّر: مؤشّر نجاعة

التفريعات حسب الجهات: لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشّر

التفاصيل الفنية للمؤشّر

طريقة احتساب المؤشّر: عدد البحوث والدراسات المنجزة

وحدة المؤشّر: عدد

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: البحوث المنجزة، الدراسات، المتدخلين والفاعلين.

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: تقارير متابعة البحوث والدراسات

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة

تاريخ توقّر المؤشّر: سنويا

القيمة المستهدفة للمؤشّر: 03

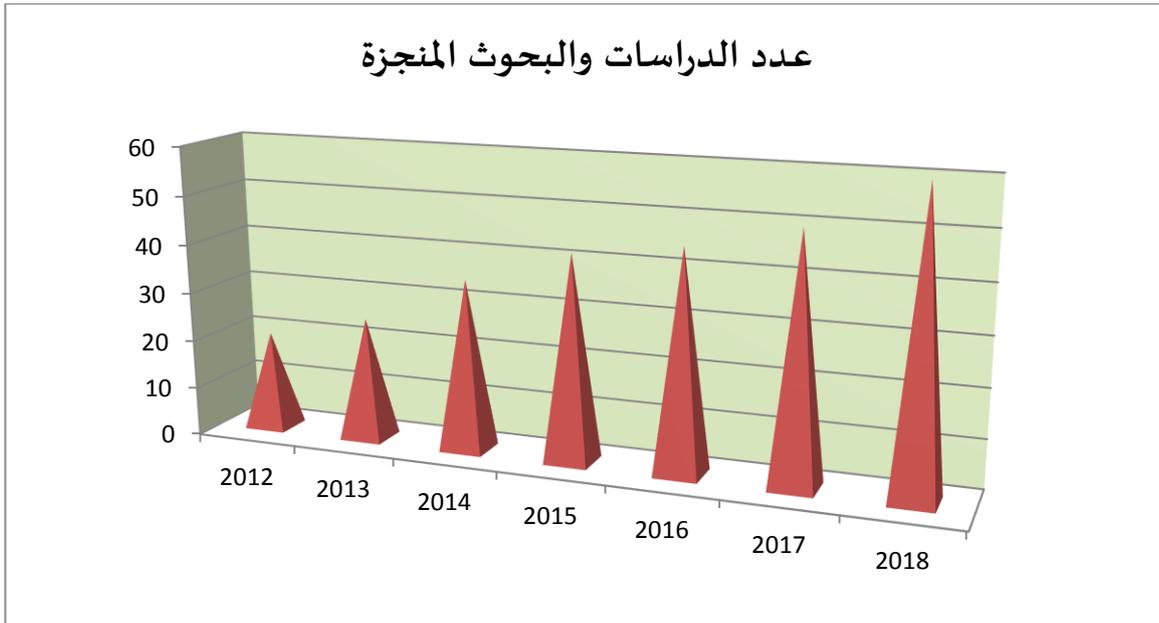
المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: رضا الحمداوي، المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة

قراءة في نتائج المؤشّر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
03	03	02	02	01	02	02	عدد	عدد البحوث والدراسات المنجزة

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يقوم المركز ببرمجة إنجاز دراستين سنويا غالبا ما تتمحور حول تشخيص الوضع الحالي للقطاع وإقترح جذاذات مشاريع مفصلة على غرار دراسة حول إنتاج المفروشات اليدوية ودراسة حول جودة الألياف الصوفية التونسية المستعملة في المنسوجات اليدوية، إلى جانب إنجاز مدونات لتوثيق المحزون التراثي في النسيج وتجميع مختلف المعطيات الخاصة بالقطاع. كما يقوم المركز بإنجاز بحوث لتطوير وتعصير تقنيات الإنتاج وتنوع المنتج على غرار إنجاز نول أفقي مطور. ومن المؤمل إنجاز 08 بحوث ودراسات في الفترة القادمة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2018.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: يسعى المركز إلى تجسيم المخططات العملية المنبثقة عن الدراسات والبحوث المنجزة وخاصة جذاذات المشاريع مع التنسيق مع كافة الهياكل المتدخلة للبحث على الموارد المالية اللازمة.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: محدودية الميزانية المخصصة للبحوث والدراسات.

بطاقة مؤشر قياس الأداء

رمز المؤشر: 3.4.2

تسمية المؤشر: عدد المنتفعين بدورات تكوينية

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بنشاط الزربية والحياكة

تعريف المؤشر: تطوّر عدد المنتفعين بدورات تكوينية في الزربية والحياكة

نوع المؤشر: مؤشر نشاط

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات: : لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد المنتفعين بالدورات التكوينية داخل وخارج المركز مقارنة بالعدد الجملي للناشطين

وحدة المؤشر: عدد

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنتفعين بالدورات التكوينية

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة

تاريخ توفّر المؤشر: سداسي

القيمة المستهدفة للمؤشر: 60 منتفع

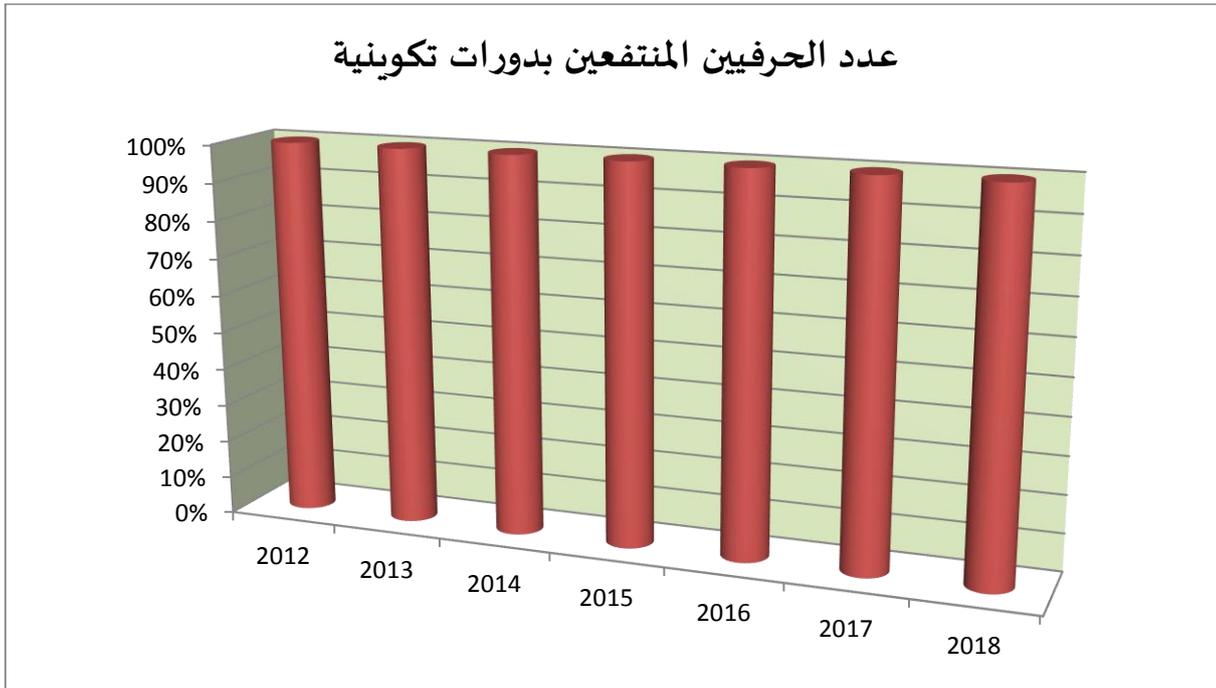
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رضا الحمداوي، المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة

قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
60	50	45	42	35	25	20	عدد	عدد الحرفيين المنتفعين بدورات تكوينية

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يعرف عدد المتمتعين بدورات تكوينية في مجالات الزربية والحياسة إرتفاعا ملحوظا وذلك نظرا للمجهود المتواصل الذي يقوم به المركز للتعريف بأنشطته خاصة في المناطق الداخلية، مع إكتساب فنيي المركز القدرة والخبرة للأشراف على الدورات التكوينية موجهة حسب إختصاصات مختلف الجهات.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. تكثيف الحملات التحسيسية للحرفيين.
2. التنسيق مع الهياكل المتدخلة في القطاع والمجتمع المدني قصد تنظيم دورات تكوينية لتأهيل المؤهلات الحرفية.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

1. نقص في الإمكانيات اللوجستية باعتبار أكثر الطلبات في التكوين غالبا ما تكون في الجهات الداخلية.
2. نقص في عدد الفنيين المكونين بالمركز.

بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية

المتدخلة في برنامج الصناعات التقليدية

بطاقة عدد 1: الديوان الوطني للصناعات التقليدية

1. برنامج الصناعات التقليدية

ا- التعريف

1- النشاط الرئيسي:

- النهوض بالموارد البشرية العاملة في القطاع
- تنمية الاستثمار ودفع نسق إحداث مواطن الشغل في القطاع وتأهيل المؤسسات الحرفية
- النهوض بالبحث والتجديد
- تنمية المنتج والنهوض بالتسويق
- إرساء أنظمة الجودة في القطاع والقيام بالمراقبة الفنية على مستوى مسالك الإنتاج والترويج
- النهوض بالمعلومة ومنظومة الاتصال في القطاع
- القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تساهم في النهوض بالقطاع

2- ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية

3- مرجع الإحداث: القانون عدد 133 لسنة 1959 المؤرخ في 14 أكتوبر 1959

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي:

5- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: لا وجود لعقد برنامج

ا- إطار القدرة على الأداء:

1. الإستراتيجية العامة

تهدف استراتيجية النهوض بالصناعات التقليدية بالأساس إلى جعل الصناعات التقليدية عصرية تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار. ويتفرع الهدف العام المذكور أعلاه إلى أهداف فرعية من أهمها:

- تثمين الصناعات التقليدية وخصوصياتها،

- تأهيل العاملين في القطاع ورسكلة وتجديد الموارد البشرية،
- تحسين تموقع منتوجات الصناعات التقليدية في الأسواق،
- تعصير القطاع بتطوير آليات إدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المستوى الوطني والجهوي.

ويرتكز البرنامج الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية خلال الفترة القادمة بالأساس على تعزيز هياكل التأطير والمساندة ودعم القطاع الخاص، تطوير المؤسسات الحرفية الناشطة في الصناعات التقليدية، تعزيز جودة منتجات وخدمات العاملين في القطاع، تحسين نسبة مساهمة القطاع في الصادرات وفي احداث مواطن الشغل.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : تعتبر مساهمة الديوان الوطني للصناعات التقليدية في تحقيق أهداف البرنامج مساهمة مباشرة

3. أهم الأولويات والأهداف: تنمية القدرة التنافسية للقطاع والنهوض بالاستثمار فضلا عن تطوير آليات تسويق المنتج وترويجيه وذلك عبر تعزيز جودة منتجات وخدمات العاملين في القطاع وتطوير المؤسسات الحرفية الناشطة في الصناعات التقليدية إضافة إلى تحسين نسبة مساهمة القطاع في الصادرات وفي إحداث مواطن الشغل.

4- مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

1. الاستثمار والتمويل

تجاوز حجم الاستثمار في قطاع الصناعات التقليدية خلال سنة 2014 ما قيمته 14159913 د مسجلا بذلك تراجعا يقدر بـ 0.3 % مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ حجم الاستثمار سنة 2013 ما قيمته 14215743 د. وساهم في خلق ما لا يقل عن 4562 مواطن شغل

2. التسويق وتنظيم المعارض

- مواصلة تنفيذ برنامج النهوض بالترويج عبر الانترنت وتطوير منظومة التجارة الإلكترونية **Projet E-commerce**
- مشروع منصة التجارة الافتراضية VMP
- الإتصال التجاري: تم إعداد وتنفيذ خطة اشهارية واتصالية لمختلف التظاهرات التجارية والحملات الترويجية والتحسيسية بالداخل حسب ضوابط مهنية
- الإتصال المؤسسي استكمال كراس وميثاق الهوية البصرية للديوان الوطني للصناعات التقليدية :

- الإتصال التجاري (الإلكتروني)
 - حملة إقليمية على الخط : خطة اتصال تجارية دولية على شبكة الانترنت للتعريف بمشاركة الديوان في الصالونات الدولية المتخصصة بالخارج
 - موقع واب الديوان : تعزيز تموقع قطاع الصناعات التقليدية على شبكة الأنترنت
3. المعارض والصالونات الدولية: تشريك 96 حرفيا في 11 معرضا وصالونا دوليا منها السوق الأوروبية والأمريكية والخليجية والمغربية
4. البحث والتجديد وتنمية الكفاءات
5. النهوض بالجودة
- النهوض بجودة المنتوجات التقليدية
 - حماية المنتوجات التقليدية التونسية
6. في مجال الرصد والاستشراف
- النشاط الإحصائي
 - نشر المعلومة
- 5 الإجراءات المصاحبة:

III- الميزانية:

ميزانية المؤسسة لسنة 2016

بيان النفقات	إنجازات 2014	ق.م. 2015	تقديرات 2016	نسبة التطور
العنوان الأول: نفقات التصرف				
التاجير العمومي	8.169.339	8.465.000	8.756.000	3.32
وسائل المصالح	1.495.665	1.610.000	1.610.000	0.0
التدخل العمومي	5.000	5.000	0.000	-100,0
العنوان الثاني: نفقات التنمية				
الاستثمارات المباشرة	0,000	0,000	0,000	0,0
على الميزانية	0,000	0,000	0,000	0,0
على القروض الخارجية الموظفة	0.000	0.000	0.000	0.0
التمويل العمومي				
على الميزانية	4.615.000	5.605.000	6.605.000	17.84
على القروض الخارجية الموظفة	0,000	0,000	0,000	0,0
صناديق الخزينة	0,000	0,000	0,000	0,0
مجموع البرنامج	22 166 435	17 975 000	16.971.000	8.20%

1. الصناعات التقليدية

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: الابتكار والتجديد والإحاطة في نشاط الزربية والحياسة

2. ترتيب المنشأة:

3. مرجع الأحداث: الفصل عدد 02 من القانون عدد 60 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للابتكار والتجديد

والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية بمقتضى قرار من وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 فيفري 2007.

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: العنوان الثالث من القانون عدد 60 المؤرخ في 14 أوت 2006 .

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: لا وجود لعقد برامج

II- إطار القدرة على الأداء:

1. الاستراتيجية العامة:

يعتبر نشاط الزربية أحد أهم الأنشطة بقطاع الصناعات التقليدية وخاصة من حيث عدد اليد العاملة لذلك حضي بإهتمام متواصل في السنوات الأخيرة من خلال الإجراءات والنصوص التشريعية والترتيبية المنظمة له أو المحدثه لهياكل جديدة تعمل على النهوض بهذا النشاط. ورغم تعدد الإجراءات الرامية للنهوض بأنشطة المنسوجات اليدوية التقليدية، بقيت هذه الأنشطة تشكو عديد النقائص وخاصة من خلال:

- تراجع متواصل لحجم الإنتاج الوطني،
- عزوف الحرفيات عن العمل بهذا القطاع نتيجة ضعف الأجور،
- غياب الابتكار وضعف مردودية الحرفية،
- صعوبة التزود بالمواد الأولية ذات الجودة وتسويق المنتج النهائي،

لذلك تم التأكيد ضمن الدراسة الإستراتيجية 'الصناعات التقليدية في أفاق 2016' على ضرورة دعم مجالات البحث

والإبتكار والتجديد وتعزيز القطاع بالهياكل ذات الصبغة الفنية، حيث تم إصدار القانون عدد 60 لسنة 2006 المؤرخ في 14

أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للإبتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية، وتم بمقتضى قرار السيد وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 فيفري 2007 المتعلق بإحداث المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة والمصادقة على نظامه الأساسي الخاص.

3. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** تعتبر مساهمة المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية في تحقيق أهداف البرنامج مساهمة غير مباشر

4. **أهم الأولويات والأهداف:** تهدف مجمل أنشطة المركز إلى دعم الابتكار والتجديد قصد النهوض بنشاط الزربية والحياكة من خلال:

- التشجيع على الإبتكار والتجديد مع المحافظة على الأصالة والتراث الوطني،
- الإحاطة بالحرفيين ومساعدتهم على تطوير طرق العمل وتحسين جودة المواد الأولية،
- تنمية وتطوير الكفاءات والمهارات الحرفية في مجال النسيج اليدوي،
- الحث على استعمال مواد أولية طبيعية وتقنيات تحمي البيئة وتحافظ على ديمومة المواد الطبيعية.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

يهدف النهوض بنشاط الزربية يهتم المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة بالأنشطة التالية :

- توفير المعلومات الفنية والصناعية والتجارية وكذلك كل الإحصائيات وإعداد الدراسات الفنية المتعلقة بأنشطة الزربية والحياكة،
- تطوير طرق العمل وإدخال تقنيات جديدة في التكوين والإنتاج وتنمية الكفاءات والمهارات.
- القيام بالدراسات والبحوث والتوثيق في مجال تخصصه بالتنسيق مع الهياكل المتدخلة.

5. **الإجراءات المصاحبة:** (مساندة مالية، المصادقة على بعض النصوص التنظيمية، تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية...)

III- الميزانية :

طبقا للفصل 8 من القانون عدد 60 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للإبتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية، تتكون موارد المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة من عائدات نشاطه

وممتلكاته ومن المنح التي يمكن أن تسندها الدولة أو التي توفرها الذوات العمومية أو الخاصة أو غيرها من الهيئات والمنظمات ومن الوصايا والهبات ومن كل الموارد التي يمكن أن تسند له بمقتضى القوانين والتراتب الجاري بها العمل، وتتأني موارد المركز حاليا من الميزانية التي تخصصها له الدولة سنويا.

ميزانية المؤسسة لسنة 2016:

بيان النفقات	إنجازات 2014	ق.م. 2015	تقديرات 2016	نسبة التطور % (2016-2015)
العنوان الأول: نفقات التصرف	440	437	434	-1%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	125	125	110	-12%
مجموع البرنامج	565	562	544	-4%

البرنامج الثالث

القيادة والمساندة

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته

يلعب برنامج القيادة والمساندة دورا أساسيا في تحقيق أهداف مهمة السياحة والصناعات التقليدية باعتباره برنامجا أفقيا، فهو يعمل على توفير الدعم المالي والإداري لبقية البرامج والتنسيق بينها وذلك أساسا من خلال ارساء ادارة عصرية ترتكز على نظم التصرف والتسيير الحديثة والموارد البشرية والمادية الكفئة والكافية وتسخيرها لخدمة كل الاطراف المتدخلة فيه. ويتضمن الجدول التالي تقديم البرنامج وعرضا مفصلا للأهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج فضلا عن اعتمادات الدفع بحساب (ألف.د) والمسؤول عن البرنامج.

المؤشرات

المؤشر عدد.1.1 9: نسبة المنتفعين

بالتكوين في مجال الاعلامية

المؤشر عدد 9.1.2: نسبة المنتفعين

بالتكوين في المجالات الاخرى غير الاعلامي

المؤشر عدد9.1.3: نسبة التأطير

المؤشر عدد 9.3.1: نسبة تقدم إنجاز

المشاريع الممولة من ميزانية تحسين

المحيط السياحي

الاهداف

الهدف 9.1

تطوير التصرف في الموارد البشرية

الهدف 9.2

تحسين المحيط السياحي بالجهات وخاصة

خارج حدود البلديات السياحية

مسؤول البرنامج

السيد فهمي الحوكي

مدير عام المصالح المشتركة

(منذ ماي 2015)

الميزانية

اعتمادات الدفع بحساب ألف.د

-

المبلغ : 22 937,000

النسبة : 14.80 %

نفقات التصرف

2 378,000

نفقات التنمية

559,000

صناديق الخزينة

20 000

1.1- الأولويات :

تتمثل أولويات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2015 في ما يلي :

1. توسيع قاعدة التكوين في مجالات الإعلامية الحديثة للإطارات والأعوان بالإدارات المركزية
2. تحسين نسبة التأطير بالإدارة
3. توفير الوسائل اللازمة لضمان حسن تنفيذ البرامج ومتابعتها.

2. خارطة البرنامج

بالنظر إلى خصوصية تنظيم وتسيير مصالح وهيكل وزارة السياحة والصناعات التقليدية من جهة، ومراعاة لخصوصية التنظيم الهيكلي للوزارة لم يقع تقسيم هذا البرنامج إلى برامج فرعية . هذا وقد تم تحديد الهياكل المتدخلة في البرنامج وفقا لما يلي:

الهياكل المتدخلة في برنامج القيادة والمساندة



الادارة العامة للمصالح المشتركة



التفقدية العامة



ادارة الدراسات والتعاون الدولي



وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

3. أهداف ومؤشرات قياس اداء البرنامج:

2.1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء

تسعى الوزارة من خلال توجيهها العام في هذا المجال إلى التركيز على تحقيق جملة الأهداف التالي :

1. تطوير التصرف في الموارد البشرية

2. تحسين المحيط السياحي بالجهات وخاصة خارج حدود البلديات السياحية

الهدف 1 : تطوير التصرف في الموارد البشرية

تقديم الهدف : يضم هذا الهدف مؤشرات قياس أداء ذات علاقة بتطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات من حيث التكوين وتنمية المهارات إضافة إلى دعم نسبة التأطير عبر الإنتدابات المدروسة إنطلاقاً من الحاجيات الحقيقية لمراكز العمل ومواصفات القائم بالخدمة وذلك كما يثبته جدول مؤشرات قياس الأداء. كذلك فإن التركيز على تحسين نسب التكوين عبر إثراء وتوسيع مجالات التكوين من شأنه أن يدعم وينهض بالمؤهلات المهنية للإطارات والأعوان لذا تم إعتداد تمشي تصاعدي لتحسين نسب التكوين (من 12.82 % سنة 2015 إلى 21.84 % سنة 2018 بالنسبة للمتفيعين بالتكوين في مجال الإعلامية على سبيل الذكر).

مرجع الهدف : برنامج عمل الوزارة

مترات إعتداد المؤشرات

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
21.84	19.05	12.82	12.82	8.97	1.37	8.82	%	المؤشر 1.1.9: نسبة المتفيعين بالتكوين في مجال الإعلامية
41.50	41.67	42.31	42.31	42.31	31.51	48.53	%	المؤشر 2.1.9: نسبة المتفيعين بالتكوين في المجالات الاخرى غير الاعلامية
51.22	50	50	50	50	42.47	50	%	المؤشر 3.1.9: نسبة التأطير

الهدف 2 : تحسين المحيط السياحي بالجهات وخاصة خارج حدود البلديات السياحية : تعتمد مواقع السياحة الأكثر نجاحاً في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف، والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات فتعاني من تناقص في الأعداد ونوعية السياح، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تناقص الفوائد الاقتصادية

للمجتمعات المحلية. تبعا لذلك، فإن إستراتيجية البرنامج في مجال تحسين المحيط السياحي بالجهات وخاصة خارج حدود البلديات السياحية تهدف إلى إزالة المعوقات التي تعترى الفعالية السياحية لهذه المناطق وإبراز المقومات الطبيعية وعوامل الجذب السياحي وتكامل المنتج السياحي بحيث يكون متناسبا مع المواصفات المطلوبة. ولتحقيق هذا الهدف سيتم التركيز خلال السنوات الثلاث القادمة خاصة على :

- الاهتمام بإنجاز التجهيزات الضرورية والمرافق الكفيلة بضمان سلامة البيئة وجمالية المناطق السياحية ومحيطها
- إحداث مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية
- توفير مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار بالبيئة
- التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان بأهمية البيئة والمحافظة عليها مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على أهمية ذلك.

تقديم الهدف : المحافظة على المناطق السياحية خاصة خارج حدود البلديات السياحية من خلال إدارة كل الموارد المتاحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو جمالية أو طبيعية في التعامل مع المعطيات التراثية والثقافية، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على التوازن البيئي بها.

مرجع الهدف : برنامج عمل الوزارة

ممرات اعتماد المؤشرات

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
			المؤشر 1.2.9: تطوّر الإعتمادات المخصصة للمشاريع الممولة من ميزانية تحسين المحيط السياحي					
850	750	650	550	511	550	550	أ.د	الإعتمادات المرسمة بقانون المالية
			90	428.3	550	540	أ.د	الإعتمادات المفتوحة

2.3 تقديم أنشطة البرنامج

فيما يلي أهم الأنشطة التي ستساهم في تحقيق أهداف برنامج القيادة والمساندة::

الأهداف	مؤشرات قياس الأداء	الانشطة	الاعتمادات
	المؤشر 1.1.9: نسبة المتفاعلين بالتكوين في مجال الإعلامية	سوف يتم العمل على تكثيف الانشطة المتعلقة ب: <ul style="list-style-type: none"> □ حوكمة أنظمة المعلومات Governance des systems d'information □ ادارة التغيير في مجال الادارة الالكترونية والسلامة المعلوماتية وتعميمها على جميع الاطارات والاعوان المباشرين بالوزارة. 	
تطوير التصرف في الموارد البشرية	المؤشر 2.1.9: نسبة المتفاعلين بالتكوين في المجالات الاخرى غير الاعلامية	تدعيم التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة لتنفيذ الدورات التكوينية التي يتم التنصيب عليها صلب منشور رئيس الحكومة المتعلق بإعداد مخطط التكوين السنوي والتي لا يمكن انجازها مع مكاتب التكوين الخاصة حتى يتسنى تنفيذ جميع الأنشطة التكوينية المبرمجة بمخطط التكوين السنوي .	
	المؤشر 3.1.9: نسبة التأطير	تعد نسبة التأطير الحالية جيدة بالمقارنة مع هياكل إدارية أخرى غير أن الوزارة تشكو من نقص كبير في الإطارات المتوسطة وسلك العملة ولا يمكن تجاوز هذا الإشكال إلا بتغيير مقر الوزارة الذي لم يعد قادر على استيعاب حتى مجموع الأعوان الحالي. وتبقى نسبة 51.22% قيمة مستهدفة سيقع العمل على بلوغها خلال السنوات الثلاث القادمة.	

<p>ستخصص ميزانية تحسين المحيط السياحي المزمع التوقيع فيها بعنوان سنوات 2016-2018 للمساهمة في تمويل المشاريع الهادفة لتحسين المحيط السياحي بالجهات و خاصة خارج حدود البلديات السياحية من ذلك :</p> <ul style="list-style-type: none"> □ مشاريع تهيئة المسالك السياحية. □ مشاريع تهيئة وتهذيب المدن العتيقة. □ مشاريع صيانة و تهيئة المواقع والمعالم الأثرية. □ مشاريع تهيئة و صيانة مناطق العبور. □ مشاريع صيانة و تأهيل المركبات الصحيّة. 	<p>المؤشر 1.2.9: تطور الإعتمادات المخصصة للمشاريع الممولة من ميزانية تحسين المحيط السياحي</p>	<p>تحسين المحيط السياحي وخاصة خارج حدود البلديات السياحية</p>
--	---	---

4. نفقات البرنامج

4.1 ميزانية البرنامج

تم ضبط مجموع نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2016 في حدود 22937,000 ألف دينار مفصلة كالآتي:

1. نفقات التصرف : 2378,000 ألف دينار

2. نفقات التنمية: 559,000 ألف دينار

3. صناديق الخزينة : 20000 ألف دينار

وستوظف الإعتمادات الأولى لتغطية:

- كلفة إنتدابات سنة 2016
- التكوين والترقيات الداخلية بعنوان سنة 2016
- مجابهة نفقات تسيير المصالح لمختلف البرامج

أما على مستوى نفقات التنمية فإن الإعتمادات المقترحة تندرج في نطاق:

- تعزيز التجهيزات الإدارية من وسائل نقل ومتطلبات أخرى قصد توفير الظروف الملائمة للعمل والرفع من الإنتاجية

- تنفيذ البرامج الإعلامية بما يدعم النظام المعلوماتي بالوزارة ويحسن جودة خدماتها
- المساهمة في حماية وتحسين المحيط السياحي

تتوزع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2016 على النحو التالي :

تطور إعتمادات برنامج القيادة والمساندة

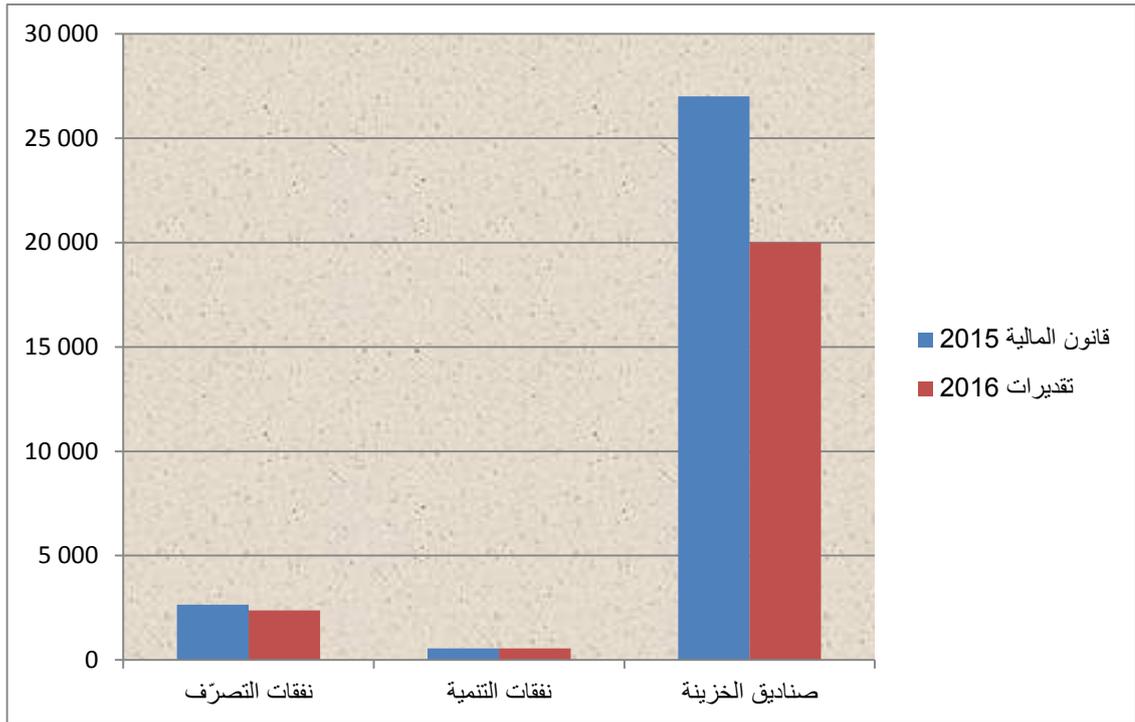
الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور 2016-2015		تقديرات 2016		قانون المالية 2015	إنجازات 2014	بيان البرنامج
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد			
-10	-272,000	2378,000	2378,000	2650,000	1811,867	العنوان الأول: نفقات التصريف
-14	-272,000	1678,000	1678,000	1950,000	1432,324	التأجير العمومي
0.00	0	500,000	500,000	500,000	378,952	وسائل المصالح
0.00	0	200,000	200,000	200,000	150	التدخل العمومي
0	0	559,000	559,000	559,000	428,300	العنوان الثاني نفقات التنمية
0	0	559,000	559,000	559,000	428,300	الاستثمارات المباشرة
0	0	559,000	559,000	559,000	428,300	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
42.86	6000,000	20000,000	20000,000	27000,000	5921,955	صناديق الخزينة
33,28	5728,000	22937,000	22937,000	30209,000	8162,122	مجموع البرنامج

وفيما يلي رسم بياني لتوزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2016 حسب طبيعة النفقة :

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2016 حسب طبيعة النفقة

اعتمادات الدفع



2.4 إطار النفقات متوسط المدى 2016 / 2018 لبرنامج القيادة والمساندة :

يلخص الجدول التالي إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج القيادة والمساندة :

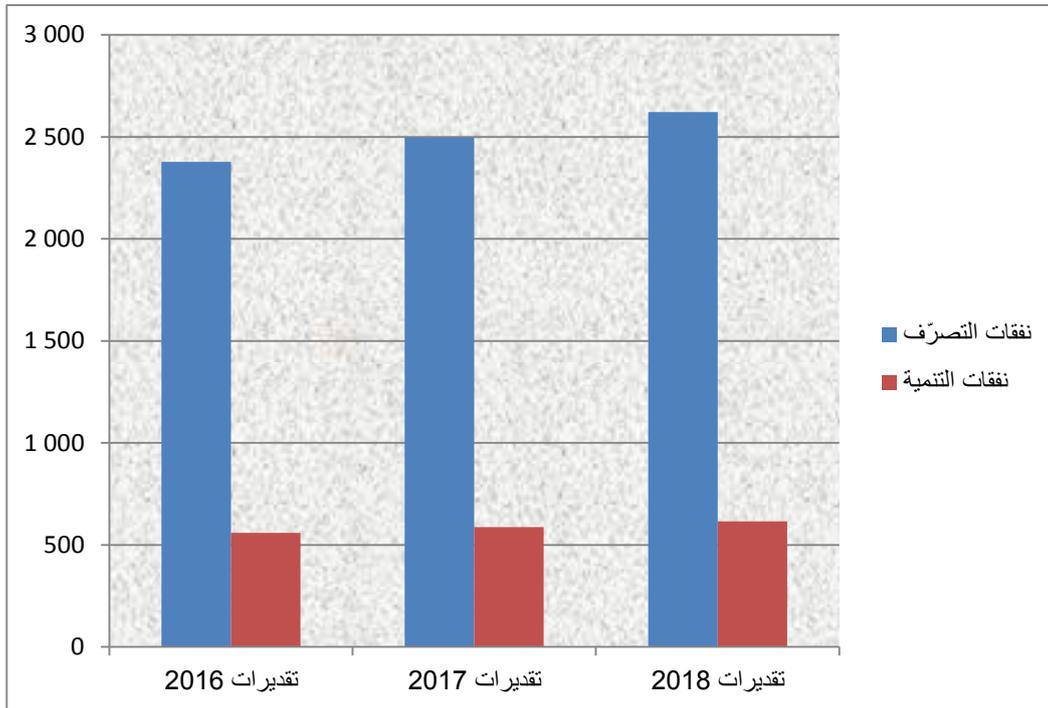
الوحدة : ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2015	إنجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
2621,745	2496,900	2378,000	2650,000	1961,717	1870,496	1651,512	نفقات التصرف
2621,745	2496,900	2378,000	2650,000	1961,717	1870,496	1651,512	على موارد الميزانية
1849,995	1761,900	1678,000	1950,000	1432,765	1316,324	1093,022	التأجير العمومي
551,250	525,000	500,000	500,000	378,952	410,172	420,437	وسائل المصالح
220,500	210,000	200,000	200,000	150	144	138,053	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
616,297	586,950	559,000	559,000	428,300	689,250	1030,597	نفقات التنمية
616,297	586,950	559,000	559,000	428,300	689,250	1030,597	على موارد الميزانية
616,297	586,950	559,000	559,000	428,300	689,250	1030,597	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي

-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
22050,000	21000,000	20000,000	27000,000	-	-	--	موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	الموارد الذاتية للمؤسسات
25288,042	24083,850	22937,000	30209,000	2240,167	2415,890	2682,109	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
25288,042	24083,850	22937,000	30209,000	2240,167	2415,890	2862,109	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

وفيما يلي رسم بياني لإطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج القيادة والمساندة :

إطار النفقات متوسط المدى 2016 / 2018 لبرنامج القيادة والمساندة :



الملاحق :

**بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج القيادة والمساندة**

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة المنتفعين بالتكوين في مجال الاعلامية

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2014

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير التصرف في الموارد البشرية

تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى إحصاء وبيان نسبة المنتفعين بالتكوين في مجال الإعلامية مقارنة بالعدد الجملي للأعوان

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

التفريعات: الإدارة المركزية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد المنتفعين بالتكوين في مجال الإعلامية / العدد الجملي للأعوان

وحدة المؤشر: النسبة المئوية (%)

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأعوان الجملي، عدد المشاركين ، الدورات التكوينية

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير الأنشطة التكوينية الخاص بكل سنة.

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية والمالية

تاريخ توفّر المؤشر: نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 21.84 %

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة عبير الناصر الإدارة الفرعية للشؤون الإدارية

قراءة في نتائج المؤشر

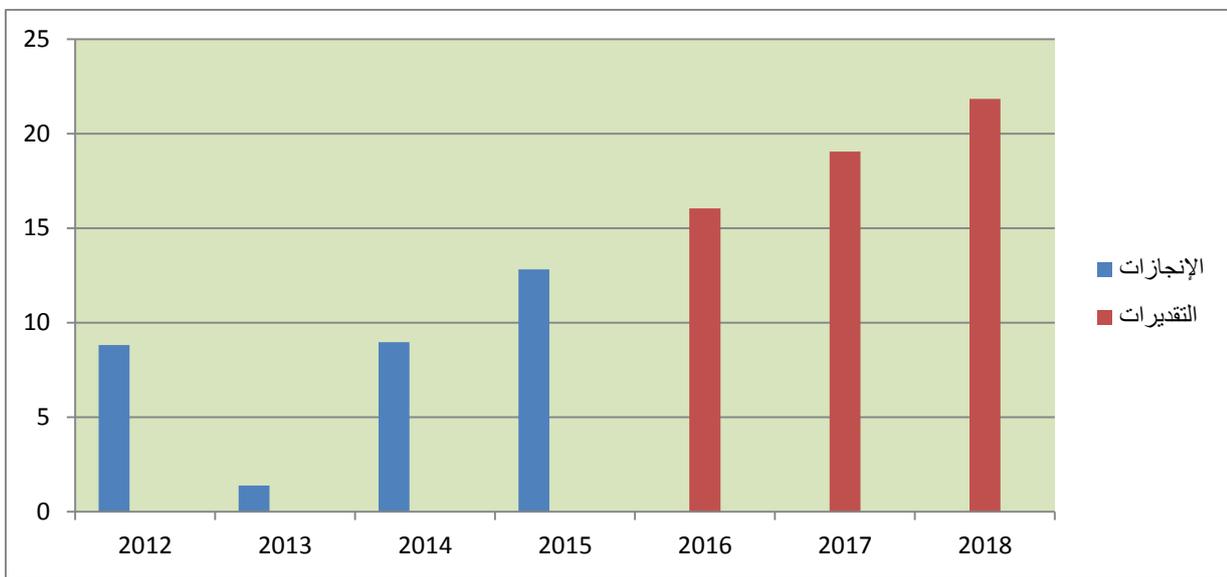
سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
21.84	19.05	12.82	12.82	8.97	1.37	8.82	%	نسبة المنتفعين بالتكوين في مجال الإعلامية

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تبعا للمؤشر الخاص بنسبة مشاركة الاعوان في الدورات التكوينية في مجال الاعلامية يتضح أن سنة 2014 شهدت تراجعا كبيرا بالمقارنة مع سنتي 2012 و2013 ويعود ذلك التراجع الى التكلفة المرتفعة للدورات التكوينية حيث بلغت بعض العروض المالية المقترحة من قبل مكاتب التكوين الخاصة ما يعادل مجموع الميزانية المخصصة للتكوين في جميع المجالات وبالنسبة للسنة الحالية (2015) تم الترفيع في الميزانية المخصصة للتكوين في الاعلامية من 1.800 د ت الى 3.000 د ت وقد تم تنظيم استشارة لتنفيذ برنامج التكوين في الاعلامية والذي يضم الفصول التالية:

1. تكوين معمق في مجال السلامة المعلوماتية
2. تكوين في مجال الواب
3. تكوين في مجال Illustrator
4. تكوين في مجال قاعدة البيانات Access مستوى 1 و 2
5. تكوين في مجال المكتبية PwerPoint
6. تكوين في مجال المكتبية Excel

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر سوف يتم العمل على تكثيف الأنشطة المتعلقة بـ:

1. حوكمة أنظمة المعلومات *Governance des systems d'information*

2. إدارة التغيير في مجال الإدارة الإلكترونية والسلامة المعلوماتية وتعميمها على جميع الأطارات والاعوان المباشرين

بالوزارة.

تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: محدودية الميزانية المخصصة للتكوين

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 2.1.9

تسمية المؤشر: نسبة المنتفعين بالتكوين في المجالات الأخرى غير الإعلامية

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2014

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير التصرف في الموارد البشرية.

تعريف المؤشر: متابعة نسبة المنتفعين بالتكوين في المجالات الأخرى غير الإعلامية

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

التفريعات: الإدارة المركزية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : عدد المنتفعين بالتكوين في مجالات غير الإعلامية / العدد الجملي للأعوان

وحدة المؤشر: النسبة (%)

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأعوان الجملي ، عدد المنتفعين بالتكوين في المجالات غير الإعلامية ، الدورات

التكوينية

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير الأنشطة التكوينية لكل سنة

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية والمالية

تاريخ توقّر المؤشر: نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 41.50 %

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة عبير الناصر الإدارة الفرعية للشؤون الإدارية

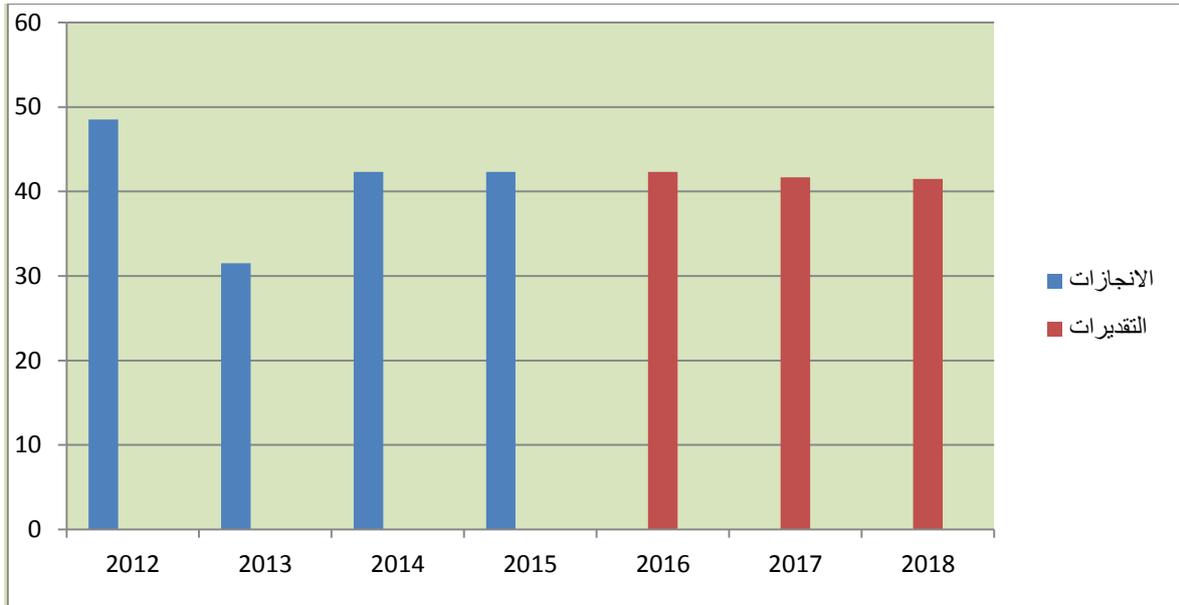
سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
41.50	41.67	42.31	42.31	31.51	48.53	%	نسبة المنتفعين بالتكوين في المجالات الأخرى غير الإعلامية	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: من خلال المؤشر الخاص بنسبة مشاركة الأعوان في الدورات التكوينية في مجالات أخرى غير الإعلامية يلاحظ تراجع في المؤشر بالمقارنة مع سنة 2012 ويعود ذلك بالأساس إلى أن سنة 2011 تم تشريك عدد كبير من الإطارات في دورات تكوينية بالخارج إلى جانب تنفيذ ما يقارب 90% من مجموع الأنشطة التكوينية المبرمجة في مخطط التكوين. أما بالنسبة لسنتي 2013 و 2014 فإن التراجع يعود بالأساس إلى عدم تنفيذ برنامج التكوين في اللغة الانكليزية خلال سنة 2014 نظرا لارتفاع العروض المقدمة وكذلك لعزوف أهم مؤسسات التكوين المختصة للمشاركة في الاستشارة المنظمة.

وتجدر الإشارة الى انه بالنسبة للسنة الحالية 2015 فقد تم تنظيم استشارتين لتأمين تكوين أعوان الوزارة في اللغة الانكليزية لم نتلق أي عرض بالنسبة للاستشارة الأولى وبالنسبة للاستشارة الثانية تم تقديم عرض واحد من قبل مؤسسة تكوين خاصة وذلك بالرغم من الترفيع في مكاتب التكوين التي تمت استشارتها والوزارة بصدد اتمام اجراءات الاستشارة. هذا ويبقى بلوغ نسبة 41.5 % من المنتفعين بالتكوين في المجالات الأخرى غير الإعلامية في أواخر سنة 2018 قيمة مستهدفة في حد ذاتها.

رسم بياني لتطور المؤشر



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تدعيم التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة لتنفيذ الدورات التكوينية التي يتم التنصيب عليها صلب منشور رئيس الحكومة المتعلق بإعداد مخطط التكوين السنوي والتي لا يمكن إنجازها مع مكاتب التكوين الخاصة حتى يتسنى تنفيذ جميع الأنشطة التكوينية المبرمجة بمخطط التكوين السنوي .

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: محدودية الميزانية المخصصة للتكوين

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 3.1.9

تسمية المؤشر: نسبة التأطير

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2014

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير التصرف في الموارد البشرية.

تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة تأطير الأعوان

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

التفريعات: الإدارة المركزية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد الاطارات / العدد الجملي للموظفين والعملة

وحدة المؤشر: النسبة المئوية (%)

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الموظفين والعملة، عدد الاطارات المنتدبين أو الملحقين لدى الوزارة

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات مصلحة الشؤون الإدارية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية والمالية

تاريخ توفّر المؤشر: نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 51.22 %

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة عبير الناصر الإدارة الفرعية للشؤون الإدارية

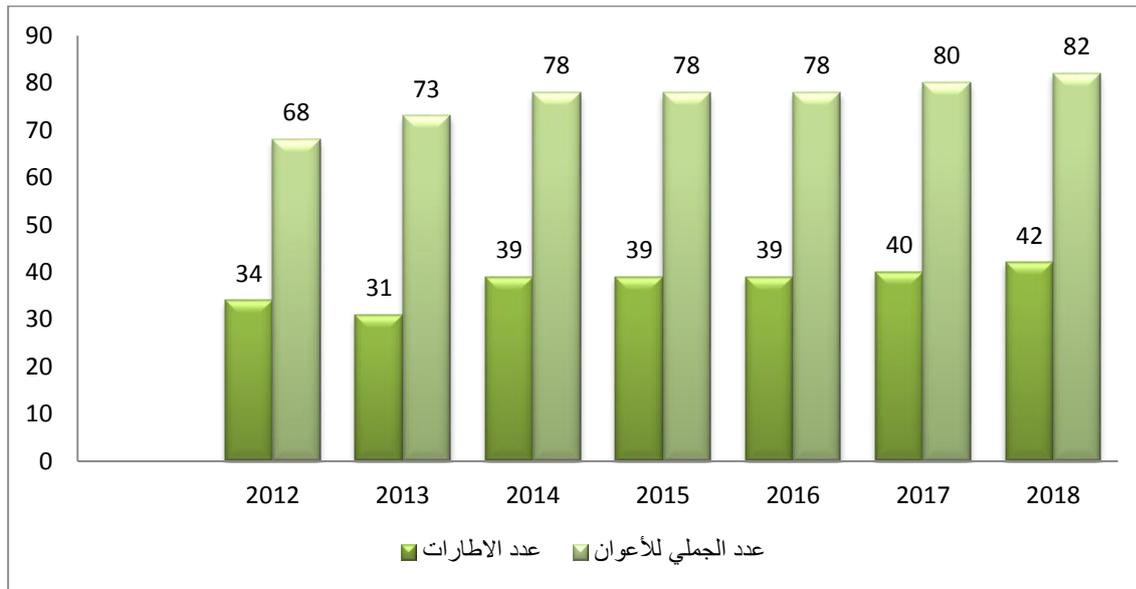
قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
51.22	50	50	50	50	42.47	50	%	نسبة التأخير

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: نلاحظ ارتفاع المؤشر الخاص بنسبة التأخير خلال سنة 2012 و 2014 ويعود هذا الإرتفاع إلى الانتدابات الإضافية التي تم تخصيصها للوزارة بعنوان سنة 2011 والتي تم الإنتهاء من تنفيذها خلال سنة 2012 وإلى التسمية المباشرة لسنة 06 متصرفين من المدرسة الوطنية للإدارة وأرشيبي من مؤسسة الأرشيف الوطني خلال سنة 2014 .

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تعد نسبة التأخير الحالية جيدة بالمقارنة مع هياكل إدارية أخرى غير أن الوزارة تشكو من نقص كبير في الإطارات المتوسطة وسلك العملة ولا يمكن تجاوز هذا الإشكال إلا بتغيير مقر الوزارة الذي لم يعد قادر على استيعاب حتى مجموع الأعوان الحالي. وتبقى نسبة 51.22 % قيمة مستهدفة سيقع العمل على بلوغها خلال السنوات الثلاث القادمة.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: محدودية الميزانية المخصصة للإنتدابات والنقص الكبير في الإطارات المتوسطة وسلك العملة

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 1.2.9

تسمية المؤشر: تطور الإعتمادات المخصصة للمشاريع الممولة من ميزانية تحسين المحيط السياحي

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2014

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين المحيط السياحي بالجهات و خاصة خارج حدود البلديات السياحية

تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى متابعة تطور الإعتمادات المخصصة للمشاريع الممولة من ميزانية تحسين المحيط السياحي

بهدف والإستجابة للطلبات الواردة على مصالح الوزارة من قبل الأطراف المعنية بهذه التدخلات

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات: لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: جملة الإعتمادات المفتوحة فعليا مقارنة بالإعتمادات المرسمة بالميزانية

وحدة المؤشر: ألف دينار

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإعتمادات المفتوحة لفائدة المجالس الجهوية

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير ذات صبغة إدارية، تقرير نشاط، الإجراءات الإدارية الأولية،

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

تاريخ توقّر المؤشر: نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 850 ألف دينار

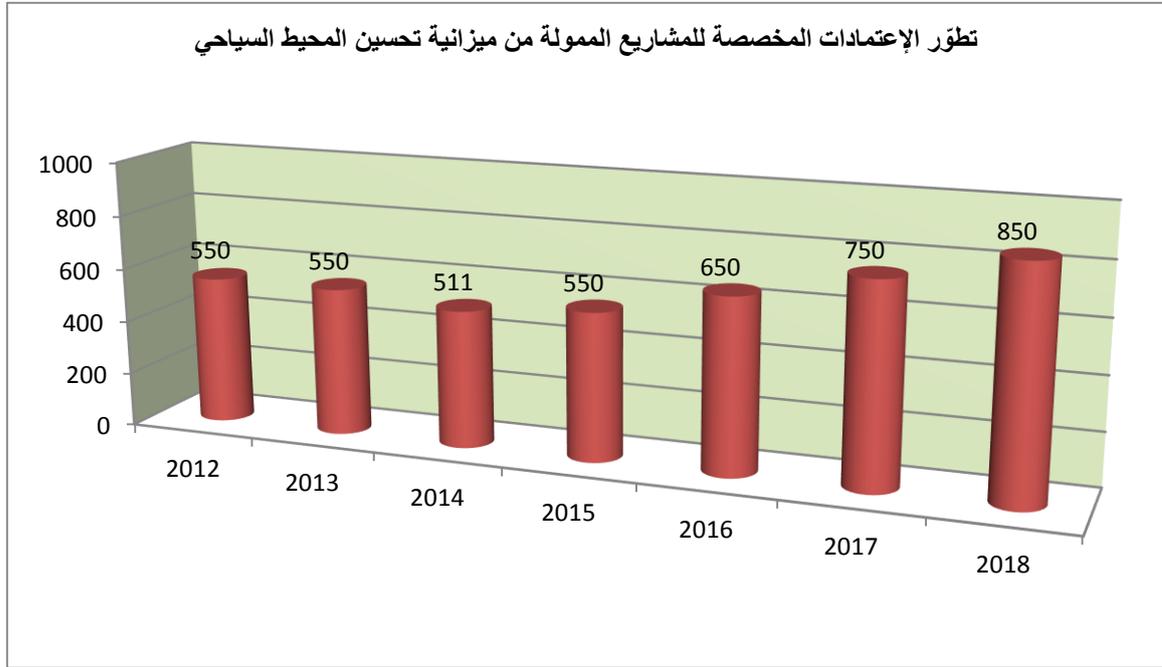
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد فرج لغلوغ مصلحة التحديث الإداري

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
			المؤشر 1.2.9: تطوّر الإعتمادات المخصصة للمشاريع الممولة من ميزانية تحسين المحيط السياحي					
850	750	650	550	511	550	550	أ.د.	الإعتمادات المرسمة بقانون المالية
			90	428.3	550	540	أ.د.	الإعتمادات المفتوحة

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يلاحظ أن الإعتمادات المرسمة بالميزانية بمقتضى قانون المالية لسنة 2014 بلغت 511 أ.د، في حين أن الإعتمادات التي وقع صرفه افعليا لم تتجاوز مبلغ 428.300 أ.د. بموفى سنة 2014. ويفسر عدم صرف الفارق المتبقي من الإعتمادات المرسمة والبالغ 82.7 أ.د. برفض مصالح وزارة المالية فتح هذه الإعتمادات وذلك بالنظر إلى أن التعهدات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجاوز أجل 15 ديسمبر 2014. بالنسبة لسنة 2015 تقدر الميزانية المرسمة بقانون المالية لسنة 2015 بـ 550 أ.د، وقد تمّ إلى حدّود موفى شهر جويلية صرف إعتمادات تقدر بـ 90 أ.د. أما بالنسبة للإعتمادات المتبقية والبالغة 460 أ.د فسيتمّ صرفها بعد دراسة الملفات التي سترد على مصالح الوزارة من قبل الأطراف المعنية بالتدخلات.

هذا ومن المؤمل الترفيع في الإعتمادات المخصصة للمشاريع الممولة من ميزانية تحسين المحيط السياحي خلال السنوات الثلاث القادمة 2016-2018 لمزيد تصويب وتدعيم التدخلات في هذا المجال والاستجابة للطلبات الواردة على مصالح الوزارة من قبل الأطراف المعنية بهذه التدخلات. ويعتبر بلوغ إعتمادات بـ 850 أ.د سنة 2018 قيمة مستهدفة في حد ذاتها.



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: ستخصص ميزانية تحسين المحيط السياحي المزمع التوقيع فيها بعنوان سنوات 2016-2018 للمساهمة في تمويل المشاريع الهادفة لتحسين المحيط السياحي بالجهات و خاصة خارج حدود البلديات السياحية من ذلك :

1. مشاريع تهيئة المسالك السياحية.
2. مشاريع تهيئة و تهنيد المدن العتيقة.
3. مشاريع صيانة و تهيئة المواقع و المعالم الأثرية.
4. مشاريع تهيئة و صيانة مناطق العبور.
5. مشاريع صيانة و تأهيل المركبات الصحيّة.